OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

DP/ID/SER.B/593
25 November 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

16619-A

RESTRICTED

الخدمات الاستشارية الرفيعة المستوى في مجال الدراسة الاستقصائية الصناعية لاعداد خطة التنمية الوطنية

SI/JOR/86/805

الأردن

التقرير النهائي*

دراسة استقصائية صناعية للأردن

أعدتها لحكومة الأردن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، العاملة بصفتها وكالة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية

استنادا الى حصيلة عمل فييكوسلاف كسنر
المستشار الصناعي ومنسق المشروع

الموظف المساند : أ. أوباذيا ، فرع التخطيط الصناعي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

Jordan. High-level advisory services in the field of industrial survey for the preparation of the national development plan. Terminal report.

V.88-27849

ملاحظة توضيحية

الوحدة النقدية في الأردن هي الدينار (د . أ) .

الاشارات الى الأطنان (ط) تفيد الأطنان المترية .

الدونوم الواحد يساوى ار. هكتار .

المحتويـــات

	الصفحـــة
شكـــر	٧
تمهيـد	٨
ملخص للاستنتاجات والتوصيات	١٢
الاستنتاجـات	١٢
التوصيـــات	١٢
١ - مقدمـــة	١٣
٢ - الوضع الهيكلي لقطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٤	١٥
٢ - ١ الاقتصاد القومي ومكانة قطاع الصناعة التحويليه فيه	١٥
- الاقتصاد القومي	١٥
- مكانة قطاع الصناعة التحويلية	١٦
٢ - ٢ تعريف قطاع الصناعة التحويلية لأغراض الدراسة الاستقصائية الصناعية	١٧
- مبررات اختيار القطاعات الفرعية الأربعة	١٩
٢ - ٣ تصنيف المنشآت وتوزيعها الجغرافي	٢٢
- تصنيف المنشآت	٢٢
- التوزيع الجغرافي للمنشآت	٢٤
٢ - ٤ تحليل الانتاج بحسب القطاعات الفرعية	٢٥
- الانتاج من حيث الكم	٢٥
- الطاقة الانتاجية المستخدمة	٢٨
- هيكل الانتاج الصناعي في أربعة قطاعات فرعية مختارة ..	٣٤
- التشكيل الهيكلي للقيمة المضافة	٣٨
- اعتماد الانتاج على الواردات	٣٩
- الانتاج والصادرات	٤١
٢ - ٥ الأصول الثابتة ، واستهلاكها ، والاستثمارات، ورأس المال المدفوع	٤٢
- قيمة الأصول الثابتة واستهلاكها	٤٢
- الاستثمارات ومصادر التمويل	٤٤

المحتويات (تابع)

		الصفحة
	- رأس المال المدفوع	٤٦
٢-٦	المشاريع الجاري تنفيذها	٤٧
٢-٧	العمالة	٤٨
	- توزيع العمالة	٤٨
	- الموظفون وحجم المنشآت	٥١
٢-٨	كثافة رأس المال وانتاجية العمل	٥٢
	- كثافة رأس المال	٥٢
	- انتاجية العمل	٥٤
٢-٩	الصادرات والواردات من المصنوعات	٥٦
	- الصادرات	٥٦
	- الواردات	٥٨
	- الميزان التجاري	٦١
	- المناطق الحرة والمشاريع المشتركة	٦٢
٣ -	التغيّرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦..	٦٣
٣-١	عدد المنشآت والعمالة في عام ١٩٨٥ مقارنا بعام ١٩٨٤	٦٣
٣-٢	انتاج الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٤	٦٥
٣-٣	انتاج بعض السلع في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦	٦٧
٣-٤	التجارة الخارجية في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤	٧١
٤ -	العلم والتكنولوجيا	٧٢
٥ -	المشاريع قيد الدراسة	٧٤
٦ -	قطاع الصناعة التحويلية وتوقعات الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠	٧٦
٧ -	القضايا الأساسية والقيود والنقائص والنتائج	٨٠
٨ -	توصيات	٨٤
٨-١	التوصيات الرئيسية فيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية	٨٤
٨-٢	توصيات موجزة بشأن القطاعات الفرعية	٨٩
٩ -	خاتمة	٩٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

الأول - جداول احصائيـــة ٩١

الثاني - مصـادر البيانـــات ١٣٤

الثالث - توصيات بشأن القطاعات الفرعية الأربع ١٣٥

الجداول

	الصفحة
الجدول ١ - الدخل القومي واجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ..	١٥
الجدول ٢ - اجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات في عام ١٩٨٤	١٦
الجدول ٣ - حصة القطاعات الفرعية المختارة الأربعة في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية	١٩
الجدول ٤ - حصة "الصناعات الأخرى" في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية	٢٠
الجدول ٥ - حصة القطاعات الفرعية الأربعة المختارة من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية ، مؤسسات يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر ...	٢١
الجدول ٦ - الطاقات الجاهزة والانتاج والطاقة الانتاجية المستخدمة ، ١٩٨٤..	٢٨
الجدول ٧ - حصة اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، للقطاعات الفرعية ، في جملة انتاج قطاع الصناعة التحويلية ..	٣٥
الجدول ٨ - حصة الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في اجمالي الانتاج حسب القطاعات الفرعية وفروعها	٣٦
الجدول ٩ - انتاج وصادرات أربع قطاعات فرعية مختارة في عام ١٩٨٤ ...	٤١
الجدول ١٠ - هيكل الاستثمارات	٤٥
الجدول ١١ - المشاريع الجاري تنفيذها - عرض موجز	٤٧
الجدول ١٢ - توزيع العمالة	٤٩
الجدول ١٣ - عدد المنشآت والعاملين في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥	٦٤
الجدول ١٤ - اجمالي الانتاج والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، في المنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر	٦٦
الجدول ١٥ - تغيّرات الانتاج في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦	٦٨
الجدول ١٦ - التغيّرات في الرقم القياسي للانتاج في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤	٧٠
الجدول ١٧ - مجموع الصادرات والواردات في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥	٧١
الجدول ١٨ - المشاريع قيد الدراسة	٧٤
الجدول ١٩ - القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠ ، البدائل الأربعة	٧٧
الجدول ٢٠ - القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الفرعية الأربعة في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	٧٨
الجدول ٢١ - القيمة المضافة التقديرية في ١٩٩٠ للقطاعات الفرعية الأربعة ...	٧٩

شكـــر

تلقى المؤلف عند تحرير الدراسة الاستقصائية للأردن المساعدة والتوجيه من عدد من الأفراد والمؤسسات .

ويعود الفضل الخاص الى السلطات العليا وكذلك الى كبار المسؤولين وغيرهم في وزارة الصناعة والتجارة الذين أبدوا أقصى التفهم والتعاون طوال فترة اعداد المشروع .

كما تستحق ادارة الاحصاءات التقدير للبيانات الاحصائية المتعلقة بالتصنيع التي قدمتها للفريق المكلف بالمشروع ، وتستحق التقدير أيضا شركات ومنشآت التصنيع التي أدرجت تقريبا كل معلوماتها وتعليقاتها الثمينة في الوثيقة .

ويقدم الشكر الخاص لكل الموظفين والمسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عمّان لما قدموه من تعاون ومساعدة .

وأخيرا وليس آخرا ، يوجه الشكر الخالص الى كل أعضاء الفريق المكلف بالمشروع، الذين أفضت مساعدتهم ومساهماتهم نتاج محسوس ونجاح ملموس للمشروع .

تمهيـــد

كان المشروع SI/JOR/86/805(دراسة استقصائية صناعية للأردن) برنامجا مشتركا بين اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وقد نفذ بالتنسيق والتعاون بين كل من هاتين المنظمتين وحكومة الأردن ، وبشكل خاص وزارة الصناعة والتجـــارة وادارة الاحصاءات . وقد تمثلت أهداف المشروع اجمالا فيما يلي :

(أ) تقييم واقعي مستقل لأداء القطاعات الفرعية الصناعية الرئيسية الأربعة التالية

- الصناعات الغذائية ،
- صناعات النسيج ،
- الصناعات الكيميائية ،
- صناعات مواد البناء ،

وذلك بهدف تحديد وضعها الحالي ، وسيرها ونمط نموها ، والمعوقـات الرئيسية والاستراتيجية المتبعة في اطار استراتيجية البلد الصناعية الشاملة .

(كانت تغطية المشروع تقتصر على الدراسة الاستقصائية للقطاعات الفرعية الأربعة المذكورة أعلاه باعتبار ذلك جزءا من ، وطبقا للدراسة الاستقصائية الصناعية الشاملـة التي كان ينتظر من الحكومة أن تقوم بها.)

(ب) ادماج ومعالجة وتخزين المعلومات الصناعية والبيانات المنبثقة من الدراسة الاستقصائية الصناعية ، باستعمال جهاز حاسبة الكترونية .

وقد عهدت اليونيدو الى المستشار الصناعي (منسق المشروع) بمهمـــة المشروع، وأنيطت به المهام التالية :

- استعراض الحالة الراهنة والاتجاهات البارزة في التنمية الصناعية ؛
- استعراض تقدم ونواتج الدراسة الاستقصائية الصناعية التي تقـوم الحكومة باعدادها ، وعند القيام بذلك ، توجيه وتنسيق أعمال الخبـراء الوطنيين الذين كلفتهم اليونيدو بهذا المشروع ؛
- تحديد القطاعات الفرعية الصناعية التي تملك امكانيات تنموية كبيـرة ؛ ووضع الأولوية في مجال التنمية ، وتحديد النطاق والاتجاه والاستراتيجية اللازمـة للتنمية الصناعية ؛
- تقديم المشورة والمساعدة في تلخيص وتنسيق الدراسة الاستقصائية الصناعـة في اطار عمل يشمل الاقتصاد ككل ؛
- تقديم المشورة بشأن اقامة وتشغيل نظام متكامل للبيانات الصناعية .

وقد كان ينتظر من منسّق المشروع المكلف من اليونيدو ، وهو محرر هذا التقرير، أن يقوم بمهامه بالتنسيق الوثيق مع المدير الوطني للمشروع الذي كلف بالمشروع من قبل وزارة الصناعة والتجارة ، ومع المنسق الذي كلفته المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ومع الخبراء الوطنيين الأربع الذين كلفتهم اليونيدو بانجاز الدارسة الاستقصائية والتحليل بشأن القطاعات الفرعية الصناعية الأربعة المحددة .

وقد وصل منسق المشروع الى عمان في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، في حين لم يتسلم الخبراء الوطنيون الأربع مهامهم إلا في ١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وكان منسق المشروع قد بدأ آنذاك في العمل الأولي . ودخل المشروع في مرحلة التشغيل الكامل في ١ آذار/ مارس ١٩٨٧ وتبع خطة العمل التي أعدها منسق المشروع بالتشاور مع المدير الوطني للمشروع والخبراء الوطنيين ومقرّ اليونيدو .

وقد عقد الاجتماع الاستعراضي الثلاثي الأول (بين الحكومة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو) بشأن المشروع في عمان في الفترة من ٤ الى ٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ عندما تم استعراض التقدم المحرز في المشروع ، وتحديد نطاق العمل المتبقي واتجاهه ومواعيده ومحتويات نتاج المشروع ، أي الدراسات الاستقصائية والتقارير المتعلقة بالقطاعات والقطاعات الفرعية . كما حضر جزءا من الاجتماع الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في عمان .

وعقد الاجتماع الاستعراضي الثلاثي الثاني بشأن المشروع في عمان يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقد جرى استعراض دقيق لكل نواتج المشروع ، أي الدراسة الاستقصائية الصناعية والدراسات الاستقصائية للقطاعات الفرعية الأربعة ، وتم الاتفاق على التعديلات المطلوبة بصددها . وقد أعربت الأطراف الثلاثة المعنية ، وهي الحكومة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو ، عن رضاها التام لنتاج المشروع وقدرت العمل والمساهمات الثمينة التي قام بها الخبراء الوطنيون والدوليون المكلفون بهذا المشروع .

والتزاما بالاتفاق الحاصل في اجتماع الاستعراض الثلاثي الأطراف ، أدرجت كل العناصر الأساسية للدراسة الاستقصائية وتحليل القطاعات الفرعية الصناعية الأربعة في هذا التقرير الأساسي، ألا وهو الدراسة الاستقصائية الصناعية . وقد عولجت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقطاعات الفرعية باعتبارها وثائق عمل وستطبعها الحكومة لاعتمادها كمرجع وعمل متابعة بالاقتران مع الدراسة الاستقصائية الصناعية . كما نظمت الحكومة ، مثلما اتفق عليه في الاجتماع الاستعراضي الثلاثي ، سلسلة من الاجتماعات الفنية التي حضرها الموظفون الاخصائيون الفنيون الحكوميون البارزون والخبراء الوطنيون الأربع المكلفون بهذا المشروع ، وذلك بهدف اجراء استعراض دقيق وصياغة الشكل النهائي للتوصيات المتعلقة بالقطاعات الفرعية الصناعية الأربعة المعنية . وتوجد التوصيات المستكملة في هذه الاجتماعات الفنية ، والتي تستند الى وتتفق مع التوصيات الأصلية للدراسات الاستقصائية عن القطاعات الفرعية المعنية ، مكثفة ومدرجة في هذا التقرير (الدراسة الاستقصائية الصناعية) ؛ وتوجد التوصيات الرئيسية مستنسخة في المرفق الثالث .

وكانت حصيلة المشروع النواتج التالية :

(أ) دراسة استقصائية صناعية متكاملة - الناتج الرئيسي للمشروع . وتوضح الدراسة الاستقصائية ، في اطار يشمل الاقتصاد ككل ، الهيكل الحالي ، وسير النمو ونمطه ، والمعوقات وامكانيات التنمية فيما يتعلق بالقطاعات الفرعية الأربعة المعنية. كما اقترحت الشروط الكفيلة بتعزيز هياكل هذه القطاعات الفرعية وفعاليتها ، وملاحيتها وقدرتها على المنافسة .

(ب) وهناك ناتج آخر يتمثل في أربع دراسات استقصائية عن القطاعات الفرعية - وهي صناعات مواد البناء ، والصناعات الكيميائية ، وصناعة تجهيز الأغذية وصناعة النسيج . وتتضمن هذه الدراسات الاستقصائية دراسة وتحليلا متعمقين للقطاعات الفرعية الأربعة ، بالاضافة الى التوصيات الواقعية والعملية بشأن تدسينها وتعزيزها .

(ج) قاعدة للبيانات موثوق بها .

(د) تحسين معرفة وخبرة عدد من المسؤولين الوطنيين ونظرائهم فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة الاستقصائية الصناعية وتقنياتها ومنهجيتها .

والناتج الوحيد الذي لم يحقق بعد هو النظام الالكتروني للبيانات الصناعية المطلوب لأغراض تتعلق بالتخطيط والرصد الصناعيين . وقد تعرض هذا الناتج الى تأخر طويل بسبب الوقت الذي استغرقته الحكومة (وزارة الصناعة والتجارة) لاتخاذ قرار بشأن نوع نظام الحاسبة الالكترونية الأنسب لحاجات ومهام الوزارة .

وقد تمثلت المدخلات التي وفرها الشركاء الثلاثة في المشروع ، وهو الحكومة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو ، وفقا لشروط المشروع ، فيما يلي :

(أ) الحكومة

اضطلع مسؤول كبير في وزارة الصناعة والتجارة ، وهو الدكتور عيد جميل عريفج بدور المنسق الوطني للمشروع وأصبح مسؤولا عن المشروع على أساس دوام كامل ، وهو يقدم ارشادا وتوجيها ثمينين للمشروع . كما دبرت الحكومة أربعة موظفين نظراء أكفاء، منتدبة واحدا معاونا لكل خبير من خبراء اليونيدو الوطنيين ، وكلفت أيضا أخصائيا في الاحصاء الصناعي بمساعدة منسق المشروع المكلف من اليونيدو ، بانتظام . وقد وفرت الحكومة كل المساعدة السكرتارية اللازمة والدعم الاداري والمرافق على أكمل وجه بهدف تيسير عمل المشروع وموظفي المشروع .

(ب) المنظمة العربية للتنمية الصناعية

لقد تم تحويل اسهام المنظمة العربية للتنمية الصناعية المنصوص عليه في المشروع ، والبالغ ٠٠٠ ٧٥ دولار ، مباشرة الى الحكومة لانفاقه على المشروع وفقا

للاتفاق الحاصل بين الحكومة والمنظمة . وقد عيّن موظف تنفيذي كبير في المنظمة ، وهو السيد محمد سعيد على ، الذي كان آنذاك مدير ادارة الدراسات العالمية بالمنظمة ، منسق المنظمة بالنسبة لهذا المشروع ؛ وقد شارك في اجتماعات الاستعراض الثلاثية الأطراف وقدم مساهمات جوهرية في تحديد واستعراض المحتويات الفنية للمشروع وشكله وناتجه ، أي الدراسة الاستقصائية الصناعية . كما انتدبت المنظمة موظفها الكبير ، وهو السيد سيف الدين الرماحي ، للمشاركة في اجتماع الاستعراض الثلاثي الأطراف الثاني، وبشكل خاص في الاستعراض الفني للدراسة الاستقصائية وصياغة شكلها النهائي .

(ج) اليونيدو

ان المدخلات التي ساهمت بها اليونيدو في المشروع ، والتي كانت قيمتها تبلغ في الأصل ٠٠٠ ٧٤ دولار ، قد رفعت تبعا لذلك الى ١٢٣ ٨٢ دولارا وفاء بحاجات المشروع . وضمن هذا الاطار للميزانية ، تكونت مدخلات اليونيدو الأساسية مما يلي :

'١' موظفو المشروع

المستشار الصناعي (منسق المشروع) ، وهو السيد ف . كسنر لفترة أربعة شهور ؛

الخبراء الوطنيون (كل منهم لفترة ثلاثة شهور)

د . عايد س . عمرو (صناعات تجهيز الأغذية)

السيد عصام عبده حايك (صناعات النسيج)

السيد هاني أبو حجلة (صناعات مواد البناء)

الدكتور صلاح الدين أ. سيد (الصناعات الكيميائية)

وقد أنجز موظفو المشروع المذكورون أعلاه الدراسات والتحاليل المتعلقة بالقطاعات والقطاعات الفرعية وانجزوا نواتج المشروع ، وهي الدراسة الاستقصائية الصناعية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقطاعات الفرعية .

'٢' المعدات

لم يكن بالامكان تسليم الاعتماد المرصود في ميزانية المشروع (٠٠٠ ١٣ دولار) لشراء جهاز حاسب الكتروني لوضعه في وزارة الصناعة والتجارة لمعالجة وتخزين البيانات المستخرجة من هذه الدراسة الاستقصائية ، ريثما تتخذ الحكومة قرارا بشأن نوع جهاز الحاسب الالكتروني الأنسب لمتطلبات الوزارة ومهامها .

'٣' تكاليف تحرير وطباعة الدراسة الاستقصائية الصناعية

لقد أوفي بها كلها من مدخلات اليونيدو . وبالاضافة الى ذلك ، وفرت اليونيدو نفقات البعثات التي قام بها الى عمان أحد كبار موظفي اليونيدو للمشاركة في الاستعراض التقني لناتج المشروع واستكماله .

ملخص للاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

لقد عملت السياسات الصناعية للحكومة ، التي جرى تطبيقها الى هذا اليوم، بنجاح باهر . وهي تتضمن : الترويج الاستثماري الفعال ، والتصنيع الموجه نحو التصدير والقائم على التعاون مع البلدان العربية المجاورة وغيرها ، والتدابير المحفزة لانتاج بدائل الواردات ، والحد من التفاوت في التنمية الاقليمية ، والنهوض بالمشاريع المشتركة ، والنهوض بالصناعات الصغيرة .

وفي حين حصل تقدم في التنمية والترويج الصناعيين ، هناك عدد من المعوقات الهامة ، وهي أساسا : قلة استغلال الطاقة الانتاجية ، وزيادة الاعتماد المحلي على الواردات ، وانعدام الروابط المشتركة بين القطاعات في داخل الصناعة ، وضيق السوق الداخلية ، والامكانيات التصديرية المحدودة ، وعدم كفاية حوافز التصدير الصناعي، وانخفاض مستوى العلم والتكنولوجيا ، وعدم كفاية الانتاجية التشغيلية للعمال ، والافتقار الى القوى العاملة التكنولوجية ، وانعدام دراسات الجدوى الشاملة ، والافراط في التركيز على الاستثمارات الصناعية في المنطقة ، وعدم ملاءمة القدرة على التخطيط الصناعي المتكامل .

التوصيات

تشير هذه الدراسة الاستقصائية الى أن الظروف الملائمة التي شهدها قطاع الصناعة التحويلية في الأردن في العقد الماضي قد لا تدوم بعد الآن . وتستوجب البيئة المتغيرة اتخاذ نهج جديد ازاء التنمية .

وفي هذا الصدد ، ينبغي لقطاع الصناعة التحويلية أن يستغل بمزيد من الفاعلية الموارد الطبيعية المتوافرة في البلد ، وأن يزيد في استعمال الامكانيات وفرص التوظيف وانتاجية رأس المال والعمل ، وأن يقوم بترشيد الاستثمارات الجديدة ويبذل الجهود لزيادة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات ، ويشجع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا الحديثة ، ويعزز العلاقات الصناعية والتجارية بين البلدان العربية.

وعند تنفيذ الأهداف الطويلة الأجل الرئيسية الملخصة أعلاه ، يمكن تركيز الاستراتيجيات الأساسية الموصى بها على الصناعات الموجهة للتصدير ، والتي تضطلع بها "الصناعات ذات الأولوية" ، المختارة من كل من الصناعات القائمة على الموارد المحلية والصناعات القائمة على الموارد غير المحلية . وهذا يتطلب الدعم المنتظم من العلم والتكنولوجيا والقوى العاملة ، وتحديث هيكل الصناعة التحويلية وترشيده ، وتحسين الأنظمة المحفزة والمرافق الأساسية ، وتحديد المواقع الطبيعية الاستراتيجية .

ويتطلب تطبيق الاستراتيجية الموجهة للتصدير اتباع السياسات المناسبة (المحددة في الفصل ٨ من الدراسة الاستقصائية) . وتتمثل نقطة البداية لتحديد الصناعات ذات

الأولوية في الميزة النسبية التي تدعمها فيما يتعلق بتنمية الصناعة التحويلية المحلية ، وزيادة الاكتفاء الذاتي ، وحفز الصادرات .

ويتطلب العلم والتكنولوجيا قوى عاملة في مجال البحوث ، وترتيبات مؤسسية والحوافز والدعم المالي . وينبغي انتداب مزيد من الجامعيين ، واقامة مزيد من مختبرات مراقبة الجودة ، وتعزيز التعاون بين الصناعات والمؤسسات العلمية المقابلة لها فهذا النهج كفيل بالتشجيع على استعمال التكنولوجيات الجديدة وترشيد الأنشطة الصناعية .

وتقترح بعض الحوافز لدعم الأنشطة التكنولوجية وحفز اشتراك القطاع الخاص في هذا الميدان . وتتطلب هذه الحوافز تشجيعا ماليا .

وينبغي كذلك ادراج الصناعات الصغيرة في التحديث والترشيد المقترحين للأنشطة الصناعية .

وينبغي دعم سياسة تخفيف الكثافة الجغرافية دعما وثيقا وذلك باقامة المرافق الأساسية الرئيسية الوافية . ولهذه الأسباب ينبغي ادراج المكون الاقليمي في التخطيط الاقتصادي المحلي الشامل .

وتتضمن اعادة الترتيبات المؤسسية المقترحة ضرورة الأخذ بالتخطيط والمتابعة على صعيد القطاع الصناعي وقطاعاته الفرعية ، وصياغة دراسات استقصائية صناعية شاملة ، وصياغة دراسات جدوى كاملة وواقعية تصحبها متابعة لتنفيذ البرنامج ، واعداد البيانات الاحصائية الصناعية الكاملة ، وتجنب المعلومات الاحصائية المتضاربة عن نفس الأصناف الاقتصادية المنشورة في مصادر مختلفة .

كما تتضمن اعادة الترتيبات المؤسسية الموصى بها تعزيز قدرات الحكومة في مجال التخطيط ، وتقييم دراسات الجدوى ، فضلا عن تقديم مزيد من المساعدة التقنية من اليونيدو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ، والمؤسسات العربية والصديقة الأخرى ، الى مختلف قطاعات التطوير الصناعي .

وأخيرا ، توجد التوصيات القطاعية المتعلقة بصناعات الأغذية والنسيج والصناعات الكيميائية وصناعات مواد البناء ، ملخصة في آخر التقرير . وتوجد التفاصيل ملحقة بالتقرير ، ويمكن الاطلاع عليها أيضا في التقارير النهائية للقطاعات الفرعية .

١ - مقدمة

ما فتئت الأردن تنتهج بنشاط وثبات سياسة اقتصادية وبرنامجا يولي أولوية كبرى للتنمية الصناعية . ونتيجة لذلك ، حصل تقدم جوهري في التنمية الصناعية في العقد الماضي ، وأصبحت الصناعة قطاعا كبيرا وعالي الأهمية في اقتصاد البلد .

ومع ذلك ، بالرغم من تطور القطاع الصناعي ومساهمته بشكل ملحوظ أثناء السنوات الأولى من العقد (نقطة البداية للتخطيط للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥) انخفض أداؤه بشكل هام

في الفترة الأخيرة . فمعدل النمو للقيمة المضافة المنجز في القطاع لم يتجاوز ٤ر٩ في المائة سنويا ، بالمقابل مع المعدل المستهدف البالغ ١٧ر٨ في المائة ، وبالرغم من أنه كان يتجاوز المعدل المستهدف في العامين الأولين للمخطط (٢٩ر٧ في المائة و ١٨ر٧ في المائة على التوالي) ، فقد نزل بعد ذلك دون المعدل ، فبلغ ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ، ثم ١٣ر٣ في المائة في عام ١٩٨٤ و ١ر٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٦ كان معدل النمو المنفذ هو ذاته في العام السابق : ٣ر٢ في المائة .

وادراكا منها لذلك ، قررت الحكومة عكس الاتجاه باتخاذ اجراءات وتدابير تصحيحية . كما أدركت ضرورة الاضطلاع بدراسة استقصائية صناعية شاملة قصد تحديد مشاكل وآفاق تعزيز النمو الصناعي بدقة ، واستحداث المعلومات والبيانات الصناعية الواقعية من أجل صوغ خطة وبرنامج واقعيين للتنمية الصناعية ضمن اطار الخطط الخمسية الحالية والمقبلة للبلاد . ووفقا لذلك ، أجرت دراسة استقصائية في عام ١٩٨٤ بدأت باحصاء صناعي كامل واختارت أربعة قطاعات فرعية صناعية هامة (صناعة الأغذية وصناعة النسيج وصناعة المواد الكيميائية وصناعة مواد البناء) لتشملها الدراسة الاستقصائية. وتضمنت أهداف الدراسة الاستقصائية ومراميها استعراض واستكمال البيانات والمعلومات التي حصل عليها عن طريق الاحصاء الصناعي ، وتحديد القطاعات الفرعية التي تملك امكانيات تنموية عالية ، واقتراح مجموعة من الاستراتيجيات ، بما في ذلك البرامج والسياسات الاستثمارية الممكنة ، أثناء فترة السنوات الخمس الجارية .

وفيما يتعلق بالتعداد الصناعي ، أرسلت وزارة الصناعة والتجارة في أوائل سنة ١٩٨٦ استبيانات الى ٨٠٠ منشأة من المنشآت التي يعمل بها ١٠ موظفين فأكثر ؛ ووردت ٥٦٧ اجابة .

على أنه وفقا للتعداد الصناعي لسنة ١٩٨٤ الذي نشرته مصلحة الاحصاء في عام ١٩٨٦ ، كان مجموع عدد منشآت الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٤ ، ٥٢٣ ٨ منشأة ، بما في ذلك ١٩٨٦ منشأة بها خمسة أشخاص أو أكثر . أما البقية (وعددها ٨٤٧ ٦) فكانت منشآت يعمل فيها أقل من خمسة أشخاص .

ولذلك تقرر أن تستخدم ليس فقط بيانات التعداد الصناعي للوزارة ، بل أيضا البيانات التي أعدتها مصلحة الاحصاء بغية الحصول على تغطية كاملة الى حد ما لقطاع الصناعة التحويلية .

وعلاوة على ذلك ، استخدمت أيضا بعض البيانات الاحصائية الخاصة بالقطاعات الفرعية لعام ١٩٨٥ بغرض استيفاء بيانات عام ١٩٨٤ . وللأسباب ذاتها جمعت بعض البيانات عن عام ١٩٨٦ خلال الزيارات الميدانية لأعضاء فريق المشروع وعن طريق الاتصالات المباشرة بالشركات .

وكان من المقرر في بداية الأمر أن تستخدم مخرجات الدراسة الاستقصائية الصناعية الراهنة في اعداد الخطة الخمسية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛ لكن الخطة أعلنت في أواخر عام ١٩٨٦ ولم تستكمل الدراسة الاستقصائية الصناعية الا في شهر أيار/مايو ١٩٨٧ . على

أنه برغم أن لم يعد من الممكن ادراج نتائج الدراسة الاستقصائية في الخطة الحالية ، لا يزال من الممكن أن تفيد في تبصير السلطات فيما يتعلق بمسار التنمية الصناعية ومدى سلامة اتجاهه ، كما يمكن استخدامها أيضا في اتخاذ أية تدابير تصحيحية .

وتعرض في هذا التقرير حصيلة الدراسات الاستقصائية للقطاعات والقطاعات الفرعية الصناعية ، التي تحلل الاستعراض الشامل لقطاع الصناعة التحويلية وقطاعاته الفرعية المعنية . وأجرى نفس الشيء في التقارير الخاصة بالقطاعات الفرعية الأربعة ، على أساس الأعمال التي أقام بها أعضاء كل فريق من أفرقة المشروع وما خلصوا اليه من نتائج .

٢ - الوضع الهيكلي لقطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٤

٢ - ١ - الاقتصاد القومي ومكانة قطاع الصناعة التحويلية فيه

الاقتصاد القومي

وفقا للحسابات الوطنية التي نشرت في التقرير الاحصائي السنوي لعام ١٩٨٥ ، كان الدخل القومي واجمالي الناتج المحلي يتزايدان بالمعدلات التالية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ :

الجدول ١ - الدخل القومي واجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

السنة	الدخل القومي		اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق	
	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي
١٩٨٠	١ ١٩٠ر١	١٠٠ر٠	٩٨٤ر٣	١٠٠ر٠
١٩٨١	١ ٤٨٢ر٧	١٢٤ر٦	١ ١٦٤ر٢	١١٨ر٣
١٩٨٢	١ ٦٧٤ر٢	١٤٠ر٧	١ ٣٢١ر٢	١٣٤ر٢
١٩٨٣	١ ٧٧٠ر٣	١٤٣ر١	١ ٤٢٢ر٧	١٤٤ر٥
١٩٨٤	١ ٨٤٣ر٣	١٥٤ر٩	١ ٤٩٠ر٠	١٥١ر٤
١٩٨٥	١ ٨٦٤ر٠	١٥٦ر٦	١ ٥٨٩ر٠	١٦١ر٤

ويبين الجدول أن نمو الدخل القومي كان أبطأ من نمو اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق . ويعزى ذلك الى أن اجمالي الناتج المحلي محسوبا بأسعار التكلفة قد ازداد بمعدل أبطأ من الناتج المحلي الاجمالي محسوبا بأسعار السوق .

والعاملان الآخران اللذان يؤثران في نمو اجمالي الدخل القومي واجمالي الناتج المحلي هما هبوط قيمة العملة وصافي الضرائب غير المباشرة : فقد ازداد في عام ١٩٨٥ بنسبة ١ر١٤٤ في المائة و ١ر١٣٧ في المائة على التوالي أي بأكثر من الضعف بالمقارنة بعام ١٩٨٠ .

ونظرا لمعدلات النمو المرتفعة هذه والتي واكبها نمو معتدل في اجمالي الناتج المحلي محسوبا بأسعار التكلفة - ٣ر٤٨ في المائة فقط في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ - ازداد اجمالي الدخل القومي بنسبة ٦ر٥٦ في المائة وازداد اجمالي الناتج المحلي محسوبا بأسعار السوق بنسبة ٤ر٦١ في المائة .

مكانة قطاع الصناعة التحويلية

يبين الجدول التالي مقدار ما يعزى الى الصناعة في اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق في عام ١٩٨٤ :

الجدول ٢ - اجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات في عام ١٩٨٤

(بملايين الدينارات الأردنية)

القطاعات الاقتصادية	القيمة	التركيب بالنسب المئوية
اجمالي الناتج المحلي	٠ر٤٩٠ ١	٠ر١٠٠
يخص منه :		
- الزراعة	٨ر٩٥	٤ر٦
- المناجم والمحاجر	٨ر٥٦	٨ر٣
- الصناعة التحويلية	٤ر١٦٦	٣ر١١
- الكهرباء والمياه	٤ر٣٢	٢ر٢
- التشييد	٠ر١٢٧	٥ر٨
- التجارة	٥ر٢٤١	٢ر١٦
- النقل	٥ر١٤٣	٦ر٩
- المالية	٥ر١٤٤	٧ر٩
- الخدمات الاجتماعية	٣ر٣٦	٤ر٢
- قطاعات أخرى(أ)	٨ر٤٤٥	٩ر٢٩

(أ) تشمل الخدمات الحكومية والمؤسسات التي لا تستهدف الربح والخدمات المنزلية والضرائب غير المباشرة .

ومن الناحية الأخرى ، كان معدل النمو المتحقق ٤ر٩ في المائة فقط ، بدلا من المعدل المتوخى وقدره ٨ر١٧ في المائة ، أي ربع المعدل المتوخى تقريبا . وسجلت أيضا انخفاضات حادة في القطاعات الأخرى اذ بلغت معدلاتها نفس مستوى الصناعة التحويلية تقريبا ، كالتجارة (٤ر٣ في المائة) والنقل والاتصالات (٥ر٠ في المائة) . بل ان البعض الآخر كان أدنى كالتشييد (١ر٢ في المائة) والادارة العامة والدفاع (٢ر٢ في المائة). ولم تكن معدلات النمو السنوية الفعلية أعلى من معدل الصناعة التحويلية الا في قطاعي الزراعة والكهرباء والمياه : اذ كانا ٧ر٠ في المائة و ٦ر٩ في المائة على التوالي .

ويعزى هذا القصور الى عدم استغلال الطاقات الانتاجية لعدد من الصناعات الجديدة على النحو الأمثل فضلا عن منافسة الواردات لها والافتقار الى الدراية الفنية في مجال التسويق الخارجي للسلع المصنوعة محليا .

٢ - ٢ - تعريف قطاع الصناعة التحويلية لأغراض الدراسة الاستقصائية الصناعية

يضم قطاع الصناعة التحويلية الذي تتناوله هذه الدراسة الاستقصائية الأنشطة الصناعية المبينة في بندي التصنيف الصناعي الدولي الموحد ، البند ٢ المناجم والمحاجر، والبند ٣ (الصناعة التحويلية) ، وهو نفس النهج الذي اتبع في التعداد الصناعي الذي نشرته مصلحة الاحصاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

ويبين الجدول أن قطاع الصناعة التحويلية ، الذي تبلغ حصته ٣ر١١ في المائة من مجموع اجمالي الناتج المحلي يحتل مكان الصدارة عند مقارنته بالقطاعات الانتاجية الأربعة الأخرى (الزراعة ، المناجم والمحاجر ، الكهرباء والمياه ، التشييد) أو أنه يحتل المرتبة الثانية أي بعد التجارة مباشرة عند مقارنته بجميع القطاعات الاقتصادية التسعة .

وتبدو الصورة أبلغ دلالة عند تحليل العمالة في عام ١٩٨٤ . ذلك أن قطاع الصناعة التحويلية يستأثر بما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع العمالة بالقطاعات الانتاجية (باستثناء الزراعة) أو ٣ر٧٣ في المائة على وجه الدقة ، بينما لا يعمل في قطاع الكهرباء والمياه سوى ٣ر١١ في المائة وفي قطاع التشييد سوى ١٥ في المائة .

ويؤكد المؤشران السابق ذكرهما الحقيقة المعروفة وهي أن الصناعة التحويلية تقوم بدور هام في اقتصاد الأردن . أي أن الحكومة الأردنية قد أعطت في السنوات الأخيرة أولوية عليا لتنمية القطاع الصناعي . وبناء على ذلك فان توسيع نطاق أنشطة استخراج الفوسفات والاتجار به ؛ وانشاء صناعات كيميائية قائمة على ركاز الفوسفات والبوتاس ؛ وزيادة انتاج الأسمنت ، وانشاء صناعات التجهيز هي بعض الأنشطة التي أسهمت بقدر كبير فيما يضطلع به قطاع الصناعة التحويلية من دور مهيمن في الاقتصاد القومي .

بيد أن المقارنة بين معدلات النمو الفعلي في مختلف القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو التي توختها خطة السنوات الخمس ١٩٨١ - ١٩٨٥ تبين أن المعدلات السنوية الفعلية لم تبلغ ما كان متوقعا لها ، بما في ذلك معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة التحويلية .

وقد ادرج قطاع السناجم والمحاجر بسبب انتاج الفوسفات وهو أحد الأنشطة الاقتصادية السائدة في البلد ، ولأن مركبات الفوسفات من المواد الخام التي لا غنى عنها لصناعات كيميائية متعددة .

وطبقا لهذا التعريف ، يقسم قطاع الصناعة التحويلية الى مجموعتين .

فتشمل المجموعة الأولى ، التي تنص عليها وثيقة المشروع ، أربعة قطاعات فرعية أساسية تتبعها تسعة فروع للقطاعات الفرعية ، وهي :

- الصناعات الغذائية
  - صنع الأغذية
  - المشروبات
  - التبغ
- صناعات النسيج
  - المنسوجات
  - الملابس
- الصناعات الكيميائية
  - المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
  - تكرير النفط
  - اللدائن ومنتجاتها
- صناعات مواد البناء .

أما المجموعة الثانية ، التي أطلق عليها في التعداد الصناعي لسنة ١٩٨٤ "صناعات أخرى" ، فتشمل المناجم والمحاجر فضلا عن جميع القطاعات الفرعية الأخرى للصناعة التحويلية . وقد وردت في الفقرات التالية من الاستقصاء بعض المعلومات والنتائج المستخلصة عن هذه المجموعة ، وبخاصة عن صناعة تشكيل المعادن والصناعة الكهربائية ، حسب طلب الاجتماع الخاص بالاستعراض الثلاثي الأطراف للمشاريع الذي انعقد من ٤ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

ومن المفيد في هذه المناسبة الاشارة الى أن خطة السنوات الخمس الحالية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تتوخى اجراء استقصاء صناعي مستكمل . ويستحسن لا مجرد استكمال الاستقصاء الحالي فحسب ، بل أيضا اعداد استقصاء صناعي شامل يغطي جميع القطاعات الفرعية المتعلقة بالتعدين والصناعة التحويلية . وبهذا ، فانه سيوفر البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم خطة السنوات الخمس الحالية وصياغة خطة السنوات الخمس الرابعة ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

مبررات اختيار القطاعات الفرعية الأربعة

اختيرت القطاعات الفرعية الأربعة التابعة لقطاع الصناعة التحويلية والمحددة في القسم السابق لاعداد الاستقصاء الصناعي لأنها تقوم بدور رئيسي في أنشطة الصناعة التحويلية في البلد ، حسبما يتجلى عند تحليل حصتها في اجمالي الانتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية برمته .

ففي عام ١٩٨٤ ، بلغ مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية للمنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر ٩٥٩ر٠ و ٢٦٨ر٨ مليون دينار أردني على التوالي . وقد ساهمت القطاعات الفرعية الأربعة المختارة في المجموعين على النحو التالي (بالاستناد الى الجدول ٤ الوارد في المرفق الأول) :

الجدول ٣ ـ حصة القطاعات الفرعية المختارة الأربعة في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية

	اجمالي الانتاج	القيمة المضافة بالنسبة المئوية
ـ الصناعات الغذائية	١٣ر٠	٢٠ر٢
صنع الأغذية	٧ر٠	٥ر٩
المشروبات	١ر٧	٣ر٠
السجائر والتبغ	٤ر٣	١١ر٣
ـ صناعات النسيج	٢ر٤	٣ر٣
المنسوجات	١ر٣	١ر٨
الملابس	١ر١	١ر٥
ـ الصناعات الكيميائية	٤٥ر٢	١٩ر٩
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٦ر١	٧ر٦
تكرير النفط	٢٧ر٢	١٠ر٢
اللدائن ومنتجاتها	١ر٩	٢ر١
ـ صناعات مواد البناء	٨ر٩	١٦ر١
المجموع	٦٩ر٥	٥٩ر٥

وهذا يعني أن القطاعات الفرعية الأربعة المختارة تمثل نحو ثلثي اجمالي الانتاج ، في حين أن حصتها في القيمة المضافة أقل بقدر طفيف . وكانت النسبة المئوية العالية من بين المعايير التي بني عليها اختيار الصناعات بغرض اعداد الاستقصاء .

وترد فيما يلي حصة مجموعة "صناعات أخرى" في اجمالي الانتاج والقيمة المضافة (استنادا الى الجدول ٤ الوارد في المرفق الأول) :

الجدول ٤ - حصة "الصناعات الأخرى" في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية

	اجمالي الانتاج	القيمة المضافة بالنسبة المئوية
- الصناعات الجلدية	٠ر٦	٠ر٩
- صناعة الأثاث والصناعات الخشبية	٢ر٢	١ر١
- الورق ومنتجات الورق	١ر٤	١ر٣
- الطباعة والنشر	١ر٣	١ر٩
- صناعات تشكيل المعادن	٥ر٧	٤ر٨
- الصناعات الكهربائية	٦ر٣	٧ر٨
المجموع	١٧ر٥	١٧ر٨

ومن الواضح أن هناك صناعات تحويلية أخرى لها أهمية نسبية ، وخاصة صناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية .

وينبغي أيضا عدم اغفال المناجم والمحاجر لدى اعداد الاستقصاء القادم عن الصناعة نظرا لارتباطهما الوثيق بالأنشطة الصناعية الأخرى ولما تتسمان به من أهمية كبرى في الاقتصاد القومي . وعلى كل ، فان حصة هذا النوع من الصناعة في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة تبلغ ١٠ر٨ في المائة و ١٩ر١ في المائة على التوالي .

وهكذا ، فان حصص ثلاث مجموعات مشتغلة بالصناعة التحويلية في مجموع اجمالي الانتاج ومجموع القيمة المضافة من الصناعة التحويلية يتلخص فيما يلي :

- القطاعات الفرعية الأربعة المختارة — ٦٩ر٠ ٪ و ٥٩ر٠ ٪ على التوالي
- الصناعات الأخرى — ١٧ر٠ ٪ و ١٧ر٨ ٪ على التوالي
- المناجم و المحاجر — ١٠ر٨ ٪ و ١٩ر١ ٪ على التوالي

المجمـوع — ٩٧ر٨ ٪ و ٩٦ر٤ ٪ على التوالي

ويشمل الفرق بين هاتين النسبتين و ١٠٠ في المائة ما يسمى بالخدمات الصناعية التي بلغ مجموع القائمين بها ٢١٢ مؤسسة (في عام ١٩٨٤) .

أما المعايير الأخرى التي بررت اختيار القطاعات الفرعية الأربعة فكانت على النحو التالي : حصتها المرتفعة من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية ، واكتفاؤها الذاتي المرتفع نسبيا فيما يتعلق بالمواد الخام ، والانتاج للاستهلاك المحلي . ويرد فيما يلي حصتها من مجموع العاملين بالصناعة التحويلية (استنادا الى الجدول ١٣ الوارد في المرفق الأول) :

الجدول ٥ - حصة القطاعات الفرعية الأربعة المختارة من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية، مؤسسات يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

	عدد الموظفين	بالنسبة المئوية
قطاع الصناعة التحويلية برمته	٨٧٣ ٤١	٠ر١٠٠
يخص منه :		
- الصناعات الغذائية	٠٩٤ ٦	١٤ر٠
صنع الأغذية	٤٩٨ ٤	٧ر١٠
المشروبات	٨٦٦	١ر٢
السجائر و التبغ	٧٣٠	٧ر١
- صناعات المنسوجات	٧٢٦ ٢	٦ر٠
المنسوجات	٠٠٦ ١	٤ر٢
الملابس	٧٢٤ ١	٤ر١

الجدول ٥ (تابع)

	عدد الموظفين	بالنسبة المئوية
- الصناعات الكيميائية	٧ ٤٦٠	١٧ر٨
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٣ ٢٨٨	٨ر١
تكرير النفط	٢ ٦١٥	٦ر٢
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١ ٤٥٧	٣ر٥
- صناعات مواد البناء	٤ ٧٥٤	١١ر٤
المجموع	٢١ ٠٣٤	٥٠ر٢

ومن ثم ، فان نصف العاملين بمنشآت الصناعات التحويلية التي يشتغل بها ٥ أشخاص فأكثر يعملون في القطاعات الفرعية المختارة الأربعة وما يتفرع عنها من قطاعات أصغر .

وأخيرا تتمثل المعايير المتعلقة ببعض الخصائص المحددة للانتاج فيما يلي :

- الانتاج المستند في معظمه على المصادر المحلية هو النمط السائد في الصناعات الكيميائية ومواد البناء ؛
- الانتاج الموجه في أغلبه لتلبية احتياجات السوق المحلية هو انتاج الصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات .

وفي النهاية لا بد من التأكيد على أن المعايير الموضحة أعلاه تبدو مقنعة في اختيار القطاعات الفرعية الأربعة لاجراء تقييم متعمق بالرغم من أن اجراء استقصاء صناعي شامل أمر لا غنى عنه على أية حال .

٢ - ٣ - تصنيف المنشآت وتوزيعها الجغرافي

تصنيف المنشآت

وفقا لمصلحة الاحصاء ينقسم قطاع الصناعة التحويلية ، الوارد في الاستقصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ ، الى مجموعتين : المنشآت التي يعمل بها ٥ موظفين فأكثر والمنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ موظفين .

وتشمل المجموعة الأولى ١ ٦٨٦ منشأة يعمل بها ٤١ ٨٧٣ موظفا (أنظر المرفق الأول) بينما تضم المجموعة الثانية ٦ ٨٤٧ منشأة يعمل بها ١٤ ٩٧٨ موظفا . وهكذا

يبلغ مجموع عدد منشآت الصناعة التحويلية ٨٥٣٣ منشأة بها ٥٦٨٥١ موظفا . وبالتالي فان عدد المنشآت التي يعمل بها ٥ موظفين فأكثر يمثل ١٩٫٨ في المائة من المجموع بينما يمثل موظفوها ٧٣٫٧ في المائة من العدد الكلي للموظفين في قطاع الصناعة التحويلية على حين تشكل المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ موظفين ٨٠٫٢ في المائة و ٢٦٫٣ في المائة على التوالي .

وتبين النسب المئوية أن المجموعة الأولى تغطي خمس ($\frac{1}{5}$) قطاع الصناعة التحويلية وكله بها ثلاثة أرباع كل العاملين فيه وأن المجموعة الثانية تضم عددا كبيرا من المنشآت (أربعة أخماسها) ولا يعمل بها سوى ربع ($\frac{1}{4}$) الموظفين . وبناء عليه يصل متوسط عدد العاملين بالمنشآت ذات الخمسة موظفين فأكثر الى ٢٥ لكل منشأة في حين أنه لا يتجاوز ٢ في حالة المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ موظفين .

يضاف الى ذلك أن المجموعة الأولى من المنشآت قد ولدت في عام ١٩٨٤ ما قيمته ٩٥٩٫٠ مليون دينار أردني من اجمالي الانتاج و ٢٦٨٫٨ مليون من القيمة المضافة أي ٩٥٫٦ في المائة و ٩٢٫٦ في المائة على التوالي . بينما لم تحقق مجموعة المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ أشخاص سوى ٤٫٢ في المائة و ٧٫٨ في المائة وهي نسب منخفضة للغاية .

ولهذه الأسباب تقرر ايلاء المزيد من الاهتمام لمجموعة المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر لدى تسجيل البيانات الاحصائية ، على ألا يغيب عن البال أيضا أن البيانات المتعلقة بالانتاج ومستلزماته من حيث الكميات والطاقات الانتاجية والصادرات ومصادر تمويل الاستثمار والعمالة حسب الجنسيات واردة في استبيانات الاستقصاء الصناعي لوزارة الصناعة والتجارة ، وهي بيانات لا تخص سوى المنشآت التي يعمل بها ١٠ أشخاص فأكثر .

ومن ثم فقد يكون من الأفضل مستقبلا تقسيم قطاع الصناعة التحويلية الحالي الى ٥ مجموعات :

- منشآت يعمل بها أقل من ٥ أشخاص ، وتغطي الخدمات الصناعية والصناعات الحرفية والمنزلية التقليدية
- صناعات صغيرة يعمل بها ٥ - ١٠ أشخاص
- صناعات متوسطة يعمل بها ١٠ - ٥٠ شخصا
- صناعات كبيرة يعمل بها ٥٠ - ٢٠٠ شخص
- صناعات ضخمة يعمل بها أكثر من ٢٠٠ شخص (تكرير النفط فقط) .

وفيما يتعلق بالاستقصاء الصناعي التالي يكفي التركيز على المؤسسات الصناعية التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر .

ويفضل هذا الأسلوب بالنسبة لأغراض التحليل العام . ومع ذلك ففي الوسع تعديله بحيث تدرس أيضا المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ أشخاص عندما يكون عدد هذه المنشآت كبيرا مقارنة بالعدد الكلي للمنشآت في القطاع الفرعي . وبيانها كما يلي :

- الصناعات الغذائية وتشمل ٤١٢ منشأة أي ٥٧ في المائة من مجموع المنشآت بالقطاع الفرعي ؛
- صناعات الملابس وتشمل ٦١١ منشأة أي ٨٤ في المائة من مجموع القطاع الفرعي ؛
- صناعات الأخشاب وتشمل ٩٦٧ منشأة أي ٨٨ في المائة من مجموع القطاع الفرعي ؛
- صناعات مواد البناء وتشمل ٦٠٠ منشأة أي ٧١ في المائة من مجموع القطاع الفرعي ؛
- صناعات الآلات غير الكهربائية وتشمل ١٠٤٥ منشأة أي ٨٣ في المائة من مجموع منشآت القطاع الفرعي .

ولا يمكن بأي حال من الأحوال اغفال أن الصناعات الصغيرة النطاق تنهض بدور بالغ الأهمية في الاقتصاد في كل أرجاء العالم . وهذه هي الحال بنوع خاص في الأردن حيث تؤدي قيود الطلب الى تحديد حجم الوحدة الصناعية .

ولذلك فمن المتوقع أن تضع الحكومة خطة شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة وتنميتها بما في ذلك المساعدة التقنية والادارية ؛ والمساعدة في اختيار المواد الخام والمنتجات التامة الصنع ؛ ومرافق التدريب ؛ والشراء التفضيلي من جانب الحكومة عندما تكون المنتجات ذات نوعية مقبولة ؛ وفرض رسوم جمركية خاصة عندما تعرض المنشآت الصغيرة الاستعاضة عن السلع المستوردة تدريجيا بالمنتجات المحلية .

التوزيع الجغرافي للمنشآت

وفقا للجدول ١٨ الوارد في المرفق الأول ، تقع نحو ثلاثة أرباع المنشآت المشتغلة بالصناعة التحويلية التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر ، مقيسة بعددها وعدد الموظفين ، في محافظة عمان : على وجه الدقة ٧٣٫٨ في المائة من المنشآت و ٧١٫٠ في المائة من الموظفين . وفيما يتعلق بالمنشآت الواقعة في محافظة عمان والتي يعمل بها أقل من ٥ أشخاص ، يقع في عمان ٦٩٫١ في المائة من المنشآت و ٧٠٫٦ في المائة من الموظفين . وهذا وضع مشابه لوضع الصناعات المصرية ، اذ تقع ٧٥ في المائة منها في القاهرة والاسكندرية .

والمنطقة الصناعية الثانية في الأردن هي محافظة اربد حيث يبلغ عدد المنشآت حوالي ٢٠ في المائة من المجموع الكلي .

أما نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية فهي موزعة على ثلاث محافظات أخرى وهي : البلقاء والكرك ومعان .

بل ان تركيز الصناعات في منطقة عمان أعلى من ذلك عندما يتعلق الأمر بالتوزيع الجغرافي للصناعات المتوسطة والكبيرة : فعددها ٥٦٧ مؤسسة بها ١٠ موظفين فأكثر . ووفقا لوزارة الصناعة والتجارة يجري توزيعها على النحو التالي :

- عمان (بما في ذلك المحافظتان الجديدتان الزرقا والمفرق) ٢ر٩٠ ٪
- اربد ٦ر٢ ٪
- البلقاء ٢ر٦ ٪
- الكرك ٣ر٠ ٪
- معان ٧ر٠ ٪

ويوجد في الزرقا والمفرق ٩١ مؤسسة أي ١ر١٦ في المائة ؛ أما في محافظة عمان (المحددة بعد اعادة التنظيم التي جرت مؤخرا) فتبلغ نسبة التركيز ١ر٧٤ في المائة ، أي أن ثلاثة أرباع الصناعات المتوسطة والكبيرة مركزة فيها .

وقد سبب التركيز الشديد للصناعات في منطقة عمان العديد من المشاكل المعهودة في الحياة العصرية ، بما في ذلك تلوث البيئة واختناقات المواصلات وأوجه النقص في الهياكل الأساسية وما شابه ذلك من مشاكل . وفي مثل هذه الحالة يبدو أن من الضروري استكمال النظام الحالي للتخطيط في الأردن بالعنصر الاقليمي ، على أن يؤخذ في الاعتبار التحضر السريع لمنطقة عمان المصحوب بالتركيز الصناعي المكثف . ومن شأن اتباع سياسة النمو المتفرق أن يحول دون ظهور المضار الاجتماعية الناجمة عن النمو الصناعي المركز .

واقامة مناطق صناعية جديدة ، ومراكز للنمو بالاستناد الى الموارد المحلية ، تعد شكلا من أشكال نمط التحضر العصري . وفي وسع الادارات المسؤولة عن التنمية الحضرية والتخطيط أن تتخذ تدابير حاسمة في هذا الاتجاه باقتراح خطط وبرامج شاملة .

٢ - ٤ - تحليل الانتاج بحسب القطاعات الفرعية

الانتاج من حيث الكم

تبين احصاءات الانتاج المادي المتاحة أن جميع القطاعات الفرعية الأربعة التي اختيرت موجهة أساسا الى انتاج السلع الاستهلاكية . كما يعمل بعض فروع القطاعات الفرعية في انتاج المواد الوسيطة مثل القطن والغزل المخلوط بالقطن والأقمشة المصنوعة من الصوف الممشط ، والمواد الوسيطة المصنوعة من البوليمارات ، وغازات الأكسجين والأستيلين والكلور ، والصودا الكاوية وحامض الهيدروكلوريك وحامض الفسفوريك .

ويرد انتاج القطاعات الفرعية الأربعة وفروعها ، من حيث الحجم ، على النحو التالي (انظر الجدول ٦ الوارد في المرفق الأول) :

- الصناعات الغذائية

- منتجات الألبان ، الفاكهة والخضروات ، الزيوت والشحوم ، منتجات مطاحن الحبوب ، الخبز والكعك والبسكويت ، السكر ، الشكولاتة ومنتجات غذائية أخرى (الجيلاتين ، التوابل ، الوجبات الجاهزة) ، علف الحيوان ، السجائر (بالطن)	٨٩٣ ٤١٠
- المشروبات الكحولية والجعة والمشروبات غير الكحولية والمياه المعدنية (باللتر)	١١٣ ٠٥٩ ٠٠٠

- صناعات المنسوجات

- القطن والغزل المخلوط بالقطن ، المنسوجات الصوفية ، أقمشة الزيّ المدرسي للبنين والبنات ، والبطاطين المصنوعة من الصوف المخلوط والأكريليك ، أغطية الرأس ، المناشف وأغطية الفراش ، الملابس الداخلية والخارجية ، السجاجيد المصنوعة من الصوف والأكريليك وسجاجيد الصلاة (بالطن)	٣ ٤٨٧
- الجوارب بالدستة	١٠٨ ٠٠٠
- الملابس الخارجية (بالقطعة)	٣ ٧٧٨ ٠٠٠

- الصناعات الكيميائية

- منتجات النفط (بالطن)	٢ ٥٨١ ٠٠٠
- الأسيتيلين ، الكلور ، الصودا الكاوية ، حامض الهيدروكلوريك ، البوليمرات والمواد الوسيطة ، فوسفات ثنائي الأمنيوم ، حامض الفوسفريك ، فلوريد الألومنيوم ، الطلاء ، مخففات الطلاء ، معاجين الحوائط ، المنظفات وصابون الحمام ، المواسير والحقائب المصنوعة من البلاستيك المطاطي ، الأوعية المصنوعة من البلاستيك ، الأدوات المنزلية والفراجين والحشايا (بالطن)	٢٦٩ ٦٨٠
- الأدوية اللازمة للبشر والحيوانات (بالوحدة)	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
- معاجين المنظفات (بالصندوق)	٤٧ ٢١٦
- الأكسجين الغازي (م٣)	٨٦٠ ٠٠٠

- مبيدات الحشرات (بالطن) ٥٠ ٠٠٠
- أعواد الثقاب (بالعلبة) ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
- الأقلام الجافة (بالوحدة) ٣ ٩٠٠ ٠٠٠
- الحايا (م٢) ٨١ ٩٨٤
- صناعات مواد البناء

- الاسمنت البورتلاندي (بالطن) ١ ٨٨٠ ٣٥١
- الأواني المصنوعة من الفخار والخزف والألواح الزجاجية والمنتجات الزجاجية والخرسانة المخلوطة الجاهزة (بالطن) ١٥٢ ٨٩٠
- قراميد من الصيني والاسمنت (م٢) ٢ ٧٧٢ ٧٦٤
- الكتل الاسمنتية والأعمدة الخرسانية (بالقطعة) ٢ ٧٨٠ ١٠٦

وتبين البيانات المذكورة أعلاه أن ملامح صناعات الأغذية والصناعات المقترنة بها وكذلك الصناعات الكيميائية أكثر تنوعا من صناعات المنسوجات وصناعات مواد البناء . ووفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ، تضم الصناعات الغذائية ١٨ فرعا للقطاعات الفرعية وتشمل الصناعات الكيميائية ١٢ فرعا للقطاعات الفرعية ، في حين لا تضم صناعات النسيج وصناعات مواد البناء سوى ٥ و ٦ فروع للقطاعات الفرعية على التوالي .

الطاقة الانتاجية المستخدمة

حسبت الطاقة الانتاجية المستخدمة في عام ١٩٨٤ ، والمبينة في الجدول الوارد أدناه ، على أساس الطاقات الجاهزة وحسبت بيانات الانتاج ، بالنسبة للسلع الرئيسية ، بحجم الانتاج .

الجدول ٦ - الطاقات الجاهزة والانتاج والطاقة الانتاجية المستخدمة ، ١٩٨٤

	الوحدة	الطاقة الجاهزة	الانتاج	استخدام الطاقة الانتاجية
الصناعات الغذائية				
- منتجات الألبان	بالطن	٥١ ٥٠٠	٣٠ ٩٢٦	٦٠ر١
- الفاكهة والخضروات	بالطن	١٠ ٤٠٠	٧ ٢٩٥	٧٠ر١
- الزيوت والشحوم	بالطن	٦ ٣٤٠	١ ٩٠٢	٣٠ر٠
- منتجات مطاحن الحبوب	بالطن	٤١٩ ٥٥٠	٣٥٢ ٤٢٤	٨٤ر٠
- الخبز والكعك والبسكويت	بالطن	٧٨٥ ١٢٠	٤٧١ ٠٧٣	٦٠ر٠
- منتجات السكر	بالطن	٩٢٠	٤٩١	٥٢ر٨
- منتجات الشكولاتة	بالطن	٢١ ٩٥٠	١٠ ٦٦١	٤٨ر٦
- مواد غذائية أخرى(أ)	بالطن	١ ٤٨٤	٧٧٢	٥٢ر٠
- علف الحيوان	بالطن	٢٨٥ ٣٠٠	١٢٨ ٣٨٩	٤٥ر٠
- المشروبات الكحولية	بالألف لتر	٦ ٢٩٠	٢ ٥٥٣	٤٠ر٦
- الجعة	بالألف لتر	١٢ ٥٠٠	٥ ٠٢١	٤٠ر٢
- المشروبات غير الكحولية والمياه المعدنية	بالألف لتر	١٦٢ ٢٨٠	١٠٥ ٤٨٥	٦٥ر٠
- السجائر	بالطن	٧ ٢٠٠	٥ ٠٢٧	٦٩ر٨
صناعات المنسوجات				
- القطن والفزل المخلوط بالقطن	بالطن	٢ ٠٠٠	١ ٨٦٢	٩٣ر١
- المنسوجات الصوفية	بالطن	٦٠٠	٥١٦	٨٦ر٠

(يتبع)

الجدول ٦ (تابع)

	الوحدة	الطاقة الجاهزة	الانتاج	استخدام الطاقة الانتاجية
- أقمشة الزي المدرسي للبنين والبنات	بالطن	٥٧٠	١٧٩	٣١ر٤
- البطاطين المصنوعة من الصوف المخلوط	بالطن	١٨٥	٤٨	٢٦ر٠
- البطاطين المصنوعة من الأكريليك	بالطن	١٤٠	٥٤	٣٨ر٦
- أغطية الرأس	بالطن	٣٥	١٨	٥١ر٤
- المناشف وأغطية الفراش	بالطن	٨٠	٥٤	٦٧ر٥
- الملابس الداخلية والخارجية	بالطن	٩٤٠	٦٧٤	٧١ر٧
- الجوارب	بالدستة	١٦٢ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٠	٦٦ر٧
- السجاجيد المصنوعة من الصوف	بالطن	١١٥	٢٧	٢٣ر٥
- السجاجيد المصنوعة من الأكريليك	بالطن	٧٥	١٣	١٧ر٣
- سجاجيد الصلاة	بالطن	٤٥	٤٢	٩٣ر٣
- أدوات الزينة	بالألف قطعة	٥ ٠٣٨	٣ ٧٧٨	٧٥ر٠
الصناعات الكيميائية				
- الغازات: - الأكسجين	م٣	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠	١٣ر٠
- الاسيتيلين	بالطن	٢٠٠	٧٥	٣٧ر٥
- الكلور ، الصودا الكاوية ، حامض الهيدروكلوريك	بالطن	١٢ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	٦٢ر٥
- المواد الوسيطة للبوليمرات	بالطن	١٣ ٠٠٠	٤ ٩٧٥	٣٨ر٣
- مبيدات الآفات	باللتر	١٢٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٤٠ر٠
- فوسفات ثنائي الأمونيوم	بالطن	٥٥٠ ٠٠٠	٤١٧ ٥٤٨	٩٩ر٧
- حامض الفسفوريك	بالطن	٣٢ ٠٠٠	٣١ ٣٢٠	٩٩ر٩

(يتبع)

الجدول ٦ (تابع)

	الوحدة	الطاقة الجاهزة	الانتاج	استخدام الطاقة الانتاجية
- فلوريد الألومنيوم	بالطن	١٠ ٠٠٠	٢٣٠٠	٢٣ر٠
- الطلاء (البويات)	بالطن	٢٥ ٠٠٠	١٤ ١٠٠	٥٦ر٤
- مخففات الطلاء	بالطن	١ ٠٠٠	٦٧٦	٦٧ر٦
- معاجين الحوائط	بالطن	٢ ٥٠٠	٨٦٨	٣٤ر٧
- الأدوية لاستعمال البشر والحيوان	بالألف وحدة	١٦٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٦٢ر٥
- المنظفات	بالطن	٤٥ ٠٠٠	٣٣ ٠٥٦	٧٣ر٥
- المعاجين المنظفة	بالصندوق	٤٧ ٣٠٠	٤٧ ٢١٦	٩٩ر٨
- صابون الحمام	بالطن	٥ ٠٠٠	٧٧٢	١٥ر٤
- أعواد الثقاب (الكبريت)	بالألف علبة	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠ر٠
- منتجات النفط المكررة	بالطن	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٨١ ٠٠٠	٥١ر٦
- المطاط	بالطن	١٥٠	٥٢ر٥	٣٥ر٠
- المواسير المصنوعة من البلاستيك	بالطن	٩ ٠٠٠	٥ ٠٨٩	٥٦ر٥
- الحقائب المصنوعة من البلاستيك	بالطن	٧ ٥٠٠	٤ ٩٩٧	٦٦ر٦
- الأوعية المصنوعة من البلاستيك	بالطن	٩ ٥٠٠	٦ ٢٧٥	٦٦ر١
- العلب المصنوعة من البوليستيرين	بالطن	٦ ٠٠٠	١ ٦٢٥	٢٧ر١
- الصوب الزراعية المصنوعة من البلاستيك	بالوحدة	٣ ٠٠٠	١ ٩٨٨	٦٦ر٣
- الأقلام الجافة	بالمليون قلم	٤	٣ر٩	٩٧ر٥
- الأدوات المنزلية	بالطن	١٦ ٢٥٠	٨ ٠٥٩	٤٩ر٦

الجدول ٦ (تابع)

	الوحدة	الطاقة الجاهزة	الانتاج	استخدام الطاقة الانتاجية
- الفراجين	بالطن	٢ ٢٠٠	١ ١١٣	٥٠ر٦
- الحشايا (المراتب)	م٢	٢٤٠ ٠٠٠	٨١ ٩٨٤	٣٤ر٢
مواد البناء				
- الأواني المصنوعة من الفخار	بالطن	٨ ١٠٠	٣ ٢٤٠	٤٠ر٠
- البلاط القيشاني	م٢	٣٨٠ ٠٠٠	٣٧٨ ٢٠٠	٩٩ر٥
- الأواني الخزفية	بالطن	١ ٨٠٠	١ ٦٤٩	٩١ر٦
- ألواح الزجاج	بالطن	٢٦ ٠٠٠	٢ ٦١٦	١٠ر١
- المنتجات الزجاجية	بالطن	١ ٥٠٠	٩١٥	٦١ر٠
- الاسمنت البورتلاندي	بالطن	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٨٨٠ ٣٥١	٩٤ر٠
- قراميد اسمنتية	م٢	٤ ٣٥٠ ٠٠٠	٢ ٣٩٤ ٥٦٤	٥٥ر٠
- كتل اسمنتية	بالقطعة	٩ ٢٣٤ ٠٠٠	٢ ٧٧٠ ٢٨٦	٣٠ر٠
- أعمدة خرسانية	بالقطعة	١٠ ٠٠٠	٩ ٨٢٠	٩٨ر٢
- مواسير خرسانية	بالمتر	٥٢٦ ٠٠٠	٣٧٥ ١٦٨	٧٠ر٠
- خرسانة مخلوطة جاهزة	بالطن	٣٥٢ ٠٠٠	١٤٤ ٤٧٠	٤١ر٠

المصدر: استبيانات الاستقصاء الصناعي ١٩٨٤ - وزارة الصناعة والتجارة وكذلك حوليات الشركات والمعلومات التي قدمتها .

(أ) تشمل المنتجات الغذائية وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد رقم ٣ ٢٢١ مثل الجيلاتين والتوابل والوجبات الجاهزة ، وحامض الستريك الخ .

ووفقا لهذه الاحصائيات ، بلغ متوسط استغلال الطاقات في القطاعات الأربعة المختارة في عام ١٩٨٤ نسبة ٥٧ر٤ في المائة . وكانت النسبة أعلى من المتوسط في صناعات مواد البناء (٦٢ر٨ في المائة) ؛ ومساوية للمتوسط في صناعات المنسوجات (٥٧ر٠ في المائة) ؛ ودون المتوسط في صناعات الأغذية (٥٥ر٢ في المائة) والصناعات الكيميائية (٥٤ر٦ في المائة) .

ويشير التطبيل حسب السلع الى أن استغلال الطاقات في بعض خطوط الانتاج كان في المستوى الأمثل ، أو حتى فوقه :

	بالنسبة المئوية
- الفواكه والخضروات	٧٠ر١
- منتجات الغلال والمطاحن	٨٤ر٠
- القطن والغزل المظوط بالقطن	٩٣ر١
- المنسوجات الصوفية الطويلة الألياف	٨٦ر٠
- الملابس الداخلية والخارجية	٧١ر٧
- سجاجيد الصلاة	٩٣ر٣
- الملبوسات	٧٥ر٠
- فوسفات ثنائي الأمونيوم	٩٩ر٧
- حامض الفسفوريك	٩٩ر٩
- المنظفات	٧٣ر٥
- المعاجين المنظفة	٩٩ر٨
- أقلام الحبر الجاف	٩٧ر٥
- قراميد من الصيني	٩٩ر٥
- الأواني الفخارية	٩١ر٦
- الأعمدة الخرسانية	٩٨ر٢
- المواسير الخرسانية	٧٠ر٠

وكما هو واضح ، حققت غالبيتها الاستغلال الأقصى للطاقة الانتاجية . ومن الجدير بالذكر أيضا أن طاقة انتاج الفوسفات المستخدمة بلغت ٩٧ر١ في المائة (الطاقة الجاهزة ٣٠٠ ٦ ألف طن والانتاج ١٢٠ ٦ ألف طن) ، في حين بلغت نسبة استخدام طاقة انتاج البوتاس ٤٤ر٥ في المائة فقط (الطاقة ١٠٠ ١ ألف طن والانتاج ٤٩٠ ألف طن) .

وكانت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية منخفضة بصورة غير مقبولة في الصناعات التالية :

	بالنسبة المئوية
- الزيوت والدهون	٣٠ر٠
- الزي المدرسي للبنين والبنات	٣١ر٠
- السجاجيد المصنوعة من الصوف	٢٣ر٥
- السجاجيد المصنوعة من الأكريليك	١٧ر٣
- فلوريت الألومنيوم	٢٣ر٠
- معاجين الجدران	٣٤ر٧
- الملدّنات	٢٤ر٠
- صابون الحمام	١٥ر٤
- المطاط	٣٥ر٠
- العلب المصنوعة من البوليسترين	٢٧ر١
- الحشايا	٣٤ر٢
- الألواح الزجاجية	١٠ر١
- الكتل الاسمنتية	٣٠ر٠

وينبغي دراسة أسباب هذا الوضع بعناية والتوصية بصورة عاجلة بتدابير كافية ، ليس فقط للصناعات التي تستخدم فيها الطاقات الانتاجية بمعدلات منخفضة جدا ، بل أيضا للصناعات التي تتراوح معدلاتها بين الأمثل والمنخفض جدا . وينبغي أن يمتد التحليل ليشمل عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، ان أمكن ، من أجل معرفة التقدم المحرز ، وتحديد القضايا والقيود ، والتوصية بتدابير لتحسين الوضع القائم . غير أن النتائج الأولية التي أسفر عنها البحث تدل على أن الأسباب الحقيقية للاستغلال المنقوص للطاقات الانتاجية هي ، في جملة أمور ، صعوبات التسويق .

فقد سبب الركود الاقتصادي تناقصا في القوة الشرائية لدى المستهلكين ، انعكس بصورة مباشرة على مختلف القطاعات الفرعية لصناعات الأغذية . وكانت معظم الصناعات المعنية قد أنشئت أثناء سنوات الانتعاش الاقتصادي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وكانت طاقاتها الانتاجية الجاهزة تستهدف التصدير ، ولكن الظروف الجديدة أعجزت بعض أسواق التصدير عن الدفع . وثمة عامل آخر هو عدم قدرة المنتجين المحليين على الوفاء بمستويات النوعية الرفيعة التي يطلبها المستهلك الأردني والتي تتوافر في كثير من الأغذية المستوردة .

وفقا للجدول ٤ الوارد في المرفق الأول ، تسهم ثلاثة من المكونات الرئيسية للقطاعات الفرعية المختارة وقطاعاتها الفرعية الثانوية ـ وهي اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ـ في جملة انتاج قطاع الصناعة التحويلية (المنشآت التي توظف ٥ أشخاص أو أكثر) على النحو التالي :

وتعين أيضا تخفيض انتاج البطاطين بسبب استيراد البطاطين بأسعار منخفضة للغاية ، أو لأن الطلب المحلي أقوى على البطاطين والسجاجيد المصنوعة من الأكريليك منه على البطاطين والسجاجيد الصوفية الغالية .

وسجل انتاج معمل تكرير البترول انخفاضا في عام ١٩٨٥ ، وهو أمر له جانب ايجابي واحد هو أنه يخفض واردات النفط الخام ؛ ولكنه سبب أيضا انخفاضا في استغلال الطاقات . وينبغي أن يلاحظ أيضا أن انتاج صابون الحمّام سجل معدلا منخفضا لاستغلال الطاقات في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، الشيء الذي يمكن أن يكون ناجما عن وجود طاقة جاهزة أكبر مما ينبغي منذ البداية ، الى جانب مشاكل التصدير . وتعين مواءمة انتاج علب البوليستيرين مع الطلب المحلي ، كما انه أضير بصورة خطيرة بسبب الواردات .

ومن الناحية الأخرى فان بعض الصناعات ، التي بدأت الانتاج أثناء عام ١٩٨٤ فقط - مثل سجاجيد الأكريليك وفلوريد الألومنيوم والملدّنات والألواح الزجاجية - لا تزال في المرحلة التجريبية من التصنيع .

هيكل الانتاج الصناعي في أربعة قطاعات فرعية مختارة

الجدول ٧ - حصة اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، للقطاعات الفرعية ، في جملة انتاج قطاع الصناعة التحويلية

القطاع الفرعي	بالنسب المئوية		
	اجمالي الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
الصناعات الغذائية	١٣ر١	١٠ر٠	٢١ر٢
صنع الأغذية	٨ر٦	٧ر٣	٧ر٥
المشروبات	٨ر١	١ر٢	٣ر٣
السجائر والتبغ	٤ر٥	١ر٥	١٢ر٢
صناعات المنسوجات	٣ر٢	٢ر٠	٢ر٩
المنسوجات	٣ر١	١ر١	١ر٨
الملابس	١ر٠	٠ر٩	١ر١
الصناعات الكيميائية	٤٧ر٢	٥٧ر٢	٢١ر٥
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٦ر٨	٢٠ر٢	٨ر٢
تكرير البترول	٢٨ر٤	٣٥ر١	١١ر١
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٢ر٠	١ر٩	٢ر٢
صناعات مواد البناء	٨ر٦	٥ر٥	١٦ر٥
المجموع الفرعي	٧١ر٢	٧٤ر٧	٦٢ر١
صناعات أخرى	٢٨ر٨	٢٥ر٣	٣٧ر٩
مجموع قطاع الصناعات التحويلية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويبين الجدول أن ثلاثة مكونات رئيسية تسهم في جملة انتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٧١ر٢ في المائة و ٧٤ر٧ في المائة و ٦٢ر١ في المائة على التوالي ، مما يؤكد أهميتها النسبية لدى الحديث عن هيكل القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات التحويلية . وكان هذا أيضا أحد أسباب اختيار القطاعات الفرعية الأربعة في الاستقصاء لتحليلها .

يفضل تكرير البترول ، والمواد الكيميائية ، والمنتجات الكيميائية ، تأتي الصناعات الكيميائية في المقدمة ، اذ تسهم بنسبة ٤٧ر٢ في المائة من مجموع اجمالي انتاج الصناعات التحويلية ، وبنسبة ٥٧ر٢ في المائة من مجموع الاستهلاك الوسيط ،

ونسبة ٢١ر٥ في المائة من مجموع القيمة المضافة . وتأتي في المرتبة الثانية صناعات الأغذية (١٢ر١ في المائة و ١٠ر٠ في المائة و ٢١ر٢ في المائة) ، وفي المرتبة الثالثة مواد البناء (٨ر٦ في المائة و ٥ر٥ في المائة و ١٦ر٥ في المائة) ، وفي المرتبة الرابعة صناعات المنسوجات (٢ر٣ في المائة و ٢ر٠ في المائة و ٢ر٩ في المائة) .

ومن الجدير بالذكر أن حصة الصناعات الأخرى هي ٢٨ر٨ في المائة و ٢٥ر٣ في المائة و ٣٧ر٩ في المائة على التوالي أي أنها تمثل ما بين ربع وثلث مجموع اجمالي انتاج الصناعة التحويلية والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة .

ومن الجدير بالاهتمام أيضا اجراء تحليل لحصة كل من الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في اجمالي الانتاج في كل واحد من القطاعات الفرعية والقطاعات الفرعية الثانوية . وهذا مبين في الجدول التالي :

الجدول ٨ - حصة الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في اجمالي الانتاج حسب القطاعات الفرعية وفروعها

القطاع الفرعي	بالنسب المئوية		
	اجمالي الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
صناعات الأغذية	١٠٠ر٠	٥٤ر٦	٥٤ر٤
صنع الأغذية	١٠٠ر٠	٧٦ر٣	٢٣ر٧
المشروبات	١٠٠ر٠	٤٨ر٨	٥١ر٢
السجائر والتبغ	١٠٠ر٠	٢٤ر٤	٧٥ر٦
صناعات المنسوجات	١٠٠ر٠	٦٤ر٢	٣٥ر٨
المنسوجات	١٠٠ر٠	٦١ر٩	٣٨ر١
الملابس	١٠٠ر٠	٦٦ر٣	٣٣ر٧
الصناعات الكيميائية	١٠٠ر٠	٨٧ر٣	١٢ر٧
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٠٠ر٠	٨٦ر٢	١٣ر٨
تكرير البترول	١٠٠ر٠	٨٩ر٢	١٠ر٨
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٠٠ر٠	٦٩ر١	٣٠ر٩
صناعات مواد البناء	١٠٠ر٠	٤٦ر٢	٥٣ر٨
المجموع الفرعي	١٠٠ر٠	٧٥ر٦	٢٤ر٤
صناعات أخرى	١٠٠ر٠	٦٣ر١	٣٦ر٩
مجموع قطاع الصناعات التحويلية	١٠٠ر٠	٧٢ر٠	٢٨ر٠

ويمكن أن نرى أن اثنين من المكونات الاقتصادية الرئيسية - هما الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة - يسهمان في قطاع الصناعات التحويلية برمته (المنشآت التي توظف ٥ أشخاص فأكثر) بنسبة ٧٢ر٠ في المائة و ٢٨ر٠ في المائة على التوالي ، وبذلك يقتربان من المستويات الدولية المتوسطة .

وعلى سبيل التوضيح ، نورد فيما يلي هذه النسب في مصانع أجنبية مختارة :

- فرنسا : انتاج غزل القطن ٧٠ر٥ : ٢٩ر٥
- الهند : غزل الصوف والأقمشة الصوفية ٨٢ر٧ : ١٧ر٣
- الهند : السوبر فوسفات المركز ٨٧ر٩ : ١٢ر١
- اليابان : الملابس الداخلية ٧٤ر٥ : ٢٥ر٥
- وسط أوروبا : المنتجات الخرسانية ٥٥ر٤ : ٤٤ر٦
- يوغوسلافيا : الدقيق ومنتجات الدقيق ٦٩ر٦ : ٣٠ر٤

ويتضح من أول وهلة أن هناك مجموعتين من فروع القطاعات الفرعية هما : تلك التي لها حصة أعلى من المتوسط وتلك التي لها حصة أدنى من المتوسط في القيمة المضافة في اجمالي الانتاج .

وتتكون المجموعة الأولى من المشروبات ، والسجائر والتبغ ، والمنسوجات ، والملابس ، والمنتجات الدائنية ، ومواد البناء . ولا تندرج في المجموعة الثانية سوى المنتجات الكيميائية والنفط ، بينما يحصل صنع الأغذية على القدر المتوسط تقريبا من القيمة المضافة .

والانطباع الأولي هو أن مجموع النفقات الجارية المنصرفة على الاستهلاك الوسيط مرتفع جدا في بعض الحالات ، ولا سيما في تكرير النفط (٨٩ر٢ في المائة) ، وكذلك في المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية (٨٦ر٢ في المائة) ، في حين أن مجموع التكاليف الوسيطة في غيرهما من فروع القطاعات الفرعية منخفض جدا ، ولا سيما في السجائر والتبغ (٢٤ر٤ في المائة) ، ومواد البناء (٤٦ر٢ في المائة) والمشروبات (٤٨ر٨ في المائة) .

ويتمثل أحد أسباب ارتفاع الاستهلاك الوسيط ، ومن ثم انخفاض القيمة المضافة ، في شراء المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة المستوردة . ويرد في القسم التالي المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ، ولكن بغض النظر عن ذلك ينبغي اجراء دراسة تفصيلية متأنية لجميع مكونات المدخلات ، بما فيها الكهرباء ، والماء ، والوقود ، وقطع الغيار ، والنقل ، وتكاليف الانتاج الأخرى ، وكذلك السياسات المتعلقة بالرسوم القانونية ، والايجارات ، وفوائد القروض ، وتبادل العملات ، وغير ذلك من الأعباء المالية والادارية والمتنوعة . وستكون الحصيلة النهائية لهذه الدراسة وضع توصيات واقعية بشأن تدابير ترمي الى زيادة ربحية القطاعات الفرعية المختارة وفروعها .

التشكيل الهيكلي للقيمة المضافة

ان المكونات الرئيسية لمجموع القيمة المضافة هي : أجور الموظفين ، واستهلاك الآلات ، وفائض التشغيل . وهي تشارك في خلق القيمة المضافة لكل قطاع فرعي (أي الصناعات الغذائية ، وصناعات المنسوجات ، والصناعات الكيميائية ، وصناعات مواد البناء) على النحو التالي (العمليات الحسابية تستند الى البيانات الواردة في الجدول ٣ من المرفق الأول) :

- أجور الموظفين ٣٢ر٠ ٪
- استهلاك الأصول ٢٢ر٧ ٪
- فائض التشغيل ٤٠ر٢ ٪

ويتعلق الباقي (١ر٥ في المائة) بالضرائب غير المباشرة المقدرة على المنتجين فيما يتعلق بانتاج السلع والخدمات أو بيعها أو شرائها أو استعمالها ، والتي يضيفونها الى تكاليف الانتاج . وهي تشمل رسوم الاستيراد ورسوم الانتاج وضرائب المبيعات . وبعبارة أخرى ، لا تتوقف حصة الضرائب غير المباشرة في القيمة المضافة ، من حيث المبدأ ، على قرارات الشركات بل على واضعي السياسات الاقتصادية .

وتتجلى في البنود الثلاثة الأخرى ، بقدر أو آخر ، سياسات المنتجين داخل منشآتهم . ففي عام ١٩٨٤ ، خصص ثلث (٣٢ في المائة) مجموع القيمة المضافة لأجور الموظفين ومكافآتهم ، التي تشمل الأجور والمرتبات والمنح وعلاوات غلاء المعيشة وأتعاب أعضاء مجالس الادارة ، قبل خصم ضرائب الدخل وغيرها من الضرائب .

وتبلغ نسبة الاستهلاك نحو $\frac{1}{5}$ (٢٢ر٧ في المائة) القيمة المضافة . ويبدو أنها زيدت من أجل توفير المزيد من المال للاستثمارات الجديدة ولاستبدال الأصول الثابتة المستهلكة للأسباب التي ستوضح في أحد الأقسام القادمة فيما يتعلق بقيمة الأصول الثابتة وسياسة الاستهلاك .

ومن بين جميع البنود الثلاثة التي تناولها التحليل يختص فائض التشغيل بأعلى حصة (٤٠ر٢ في المائة) . واذا وضعت في الاعتبار سياسة معقولة وطويلة الأجل فيما يتعلق بتنظيم المشاريع ، يمكن أن يكون من المستصوب تخفيض هذه الحصة العالية من أجل زيادة حصة الاستهلاك ، الأمر الذي سيسهم في تحديث قطاع الصناعات التحويلية في الأردن .

وقد لوحظ ، عند تحليل الوضع في كل فرع من فروع القطاعات الفرعية ، أن أجور الموظفين ومكافآتهم أعلى من المتوسط في صناعات الأغذية ، والملبوسات ، والكيميائيات ، والدائن . وكان انتاج السجائر والمشروبات في المرتبة الأولى من بينها . وجاءت في المستوى المتوسط المنسوجات ومواد البناء ، وكان تكرير البترول أدنى كثيرا من المتوسط .

ويتضح من التحليل المقارن لاستهلاك الأصول وفائض التشغيل على مستوى فروع القطاعات الفرعية أن صناعات المنسوجات ، والملبوسات ، وتكرير النفط ، على سبيل المثال ، أحالت جزءا صغيرا جدا من القيمة المضافة لمخصصات الاستهلاك وجزءا كبيرا جدا منها لفائض التشغيل . أما في حالة صناعة التبغ والسجائر ، فقد خصص الجزء الأكبر من القيمة المضافة (٢ر٣ مليون دينار أردني) لأجور الموظفين ومكافآتهم و ٧ر٠ مليون دينار أردني فقط لاستهلاك الأصول وفائض التشغيل . ومع ذلك ينبغي القول أيضا ان الضرائب غير المباشرة على صناعات التبغ والسجائر بلغت ٢٩ر٨ مليون دينار أردني أي ٩٠ر٦ في المائة من مجموع القيمة المضافة . وعليه استخدمت الأموال المتبقية في دفع أجور الموظفين ومكافآتهم أولا ، وخصص الباقي لاستهلاك الأصول وفائض التشغيل .

اعتماد الانتاج على الواردات

يتضح من الجدول ٨ من المرفق الأول أن تصنيع بعض السلع المختارة يعتمد على واردات المواد الخام والمواد الوسيطة والمنتجات شبه التامة . فوفقا لذلك الجدول ، تغطي المصادر المحلية طلبات الصناعة التحويلية بنسبة ١٠٠ في المائة في الحالات التالية :

- الصناعات الغذائية :

  تحبيز الطماطم

  عصر زيت الزيتون

- الصناعات الكيميائية :

  المواد الفوسفاتية

  البوتاس

  غاز الأوكسجين

- مواد البناء :

  الاسمنت البورتلاندي

  كتل الاسمنت

  المواسير الخرسانية

  الخرسانة الجاهزة للخلط .

وكل ما عدا ذلك من فروع القطاعات الفرعية يعتمد على الواردات . ومن بين هذه الفررع بلغت نسبة الاعتماد على الواردات ١٠٠ في المائة في الفروع التالية :

- الصناعات الغذائية :

  البازلاء والفاصوليا المعلبة

البيرة

مشروبات الفواكه

- صناعات المنسوجات :

غزل القطن وغزل القطن المخلوط

أغطية الرأس

المناشف وأغطية الفراش

الجوارب

جميع أنواع السجاجيد

- الصناعات الكيميائية :

معاجين الجدران

المنتجات الصيدلية

المنظفات

أعواد الثقاب

المنتجات النفطية المكررة

أكياس البلاستيك

علب البوليستيرين

أقلام الحبر الجاف

حشايا الأسرّة .

وبعبارة أخرى ، تعتمد معظم منتجات صناعة تجهيز الأغذية ، بما فيها المشروبات، والسجائر والتبغ ، اعتمادا كبيرا على المدخلات المستوردة ، وتعتمد صناعات المنسوجات والصناعات الكيميائية اعتمادا يكاد يكون كاملا على المدخلات المستوردة . وفي الوقت نفسه ، تغطي المصادر المحلية طلبات صناعات المواد الفوسفاتية والبوتاس وغاز الأوكسيجين وصناعة مواد البناء بأسرها .

وينبغي تشجيع هذا النوع من الاكتفاء الذاتي في الأنشطة الأخرى للصناعة التحويلية ، ولا سيما في ميدان تجهيز الأغذية الذي يمكن تنسيقه على نحو أفضل مع الأنشطة الزراعية في المستقبل القريب .

وينبغي السعي لنفس الغاية فيما يتعلق بالانتاج المحلي للقطن والاستعمال المحلي لصوف الضأن من أجل اقلال الواردات اللازمة لانتاج القدر الكافي من المنسوجات . ويمكن أيضا بحث استعمال المنسوجات المحلية في انتاج أغطية الرأس .

وينبغي بذل عناية خاصة بالصناعات الكيميائية نظرا لوفرة بعض الموارد الطبيعية المحلية ، مثل الترسبات الضخمة من صخر الفوسفات ، والمكونات الكيميائية في البحر الميت . وينبغي أيضا اجراء دراسة تفصيلية بشأن استغلال وتصنيع بعض المعادن التي ثبت بالفعل وجودها ، مثل الحديد ، وكبريتيد الرصاص ، والقصدير ، والغرانيت ، والبيريت ، والموليبدنوم ، والصخور المرمرية المستخدمة للزينة .

وفضلا عن ذلك ، لا يجرى استغلال هناك بعض من الموارد المعدنية الطبيعية الأخرى ، مثل رواسب الفوسفات ، ومواد البناء ، ومحاليل ملح البوتاس المستخرجة من البحر الميت ، غير مستغلة استغلالا كاملا . ويصدق الشيء نفسه على اليورانيوم المستخرج من حامض الفوسفوريك .

الانتاج والصادرات

ترد في الجدول ٩ في المرفق الأول قائمة بانتاج بعض السلع المختارة وصادراتها من حيث القيمة . وترد هذه البيانات ملخصة في الجدول أدناه .

الجدول ٩ - انتاج وصادرات أربع قطاعات فرعية مختارة في عام ١٩٨٤

بالآلاف الدنانير الأردنية

القطاع الفرعي	الانتاج	الصادرات	الصادرات / الانتاج ٪
صناعات الأغذية	١٢٥ ٧٩٥	١٦ ٥٤٩	١٣ر٢
صناعة المنسوجات	١٩ ٦٤٨	١١ ٢١٠	٥٧ر١
الصناعات الكيميائية	٤٣٠ ٧٥٧	١٥٧ ٣٤٠	٣٦ر٥
صناعات مواد البناء	٥٥ ٣٠٤	٣ ٤٣٣	٦ر٢
المجموع	٦٣١ ٥٠٤	١٨٨ ٥٣٢	٢٩ر٩

ومن بين مجموع الصادرات التي تقدر قيمتها بمبلغ ١٨٨ر٥ مليون دينار أردني ، تتعلق نسبة قدرها ٨٣ر٤ في المائة بصادرات الصناعات الكيميائية ، بما فيها الفوسفات والبوتاس . وتتعلق جميع صادرات القطاعات الفرعية الأخرى بصناعات الأغذية (٨ر٨ في المائة) والمنسوجات (٦ر٠ في المائة) وصناعات مواد البناء (١ر٨ في المائة) .

ويخلص من تحليل الصادرات حسب المنتجات ، أن الصناعات الكيميائية صدّرت في عام ١٩٨٤ نحو ثلث قيمة انتاجها ، وذلك بسبب صادرات المواد الفوسفاتية والبوتاس وحامض الفوسفوريك والمستحضرات الصيدلية والمنظفات وأعواد الثقاب والأوعية البلاستيكية والصوبات الزراعية البلاستيكية والسلع المنزلية .

وتتعلق المجموعة الثانية من الصادرات بصناعات المنسوجات ، التي يصدر أكثر من نصف انتاجها من حيث القيمة . غير أنه من بين ١٣ سلعة مختارة لم يكن يصدّر سوى ثلاثة أصناف هي غزل القطن والأقمشة الصوفية والملابس .

وتصدر صناعات الأغذية ٢ر١٣ في المائة فقط من انتاجها ، وجزء هام من تلك الصادرات عبارة عن علف الحيوان والسجائر .

وأخيرا فان صناعات مواد البناء تكاد أن تكون موجهة كلية الى السوق الداخلية . ويستثنى من ذلك الاسمنت البورتلاندي وبلاط الاسمنت ، التي بلغت صادراتها ١ر٥ في المائة و ٩ر١ في المائة على التوالي .

وتمثل مجموع قيمة السلع المصدرة ، البالغة ٥ر١٨٨ مليون دينار أردني ، ٩ر٣٩ في المائة فقط من مجموع قيمة السلع المنتجة ، البالغ ٥ر٦٣١ مليون دينار أردني . وهذا يعني أن الفروع التسعة للقطاعات الفرعية ، التي تناولها التحليل ، موجهة بصفة غالبة للوفاء بالطلب المحلي ، باستثناء بعض الصناعات الكيميائية الموجه جزء كبير منها الى التصدير .

والأسواق الرئيسية لصادرات الأردن توجد في الدول العربية المجاورة وخاصة سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية . وثمة بلدان أخرى مثل بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية والهند واليابان ، والى حد ما الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، تستورد مركبات الفوسفات الأردني أساسا .

والسمة المشتركة بين القطاعات الفرعية التي جرى تحليلها فيما يتعلق بالانتاج والتصدير هي أن صناعات الأغذية والمنسوجات ومواد البناء تعنى أساسا بالسوق المحلية ، في حين يوجه معظم انتاج الصناعات الكيميائية الى التصدير . وفيما يتعلق بقيمة الصادرات (باستثناء المواد الفوسفاتية والبوتاس) ، كانت هذه القيمة منخفضة جدا في عام ١٩٨٤ ، وكان الانتاج يعتمد الى حد كبير على الواردات ، كما هو موضح في القسم السابق .

٢ - ٥ - الأصول الثابتة ، واستهلاكها ، والاستثمارات ، ورأس المال المدفوع

قيمة الأصول الثابتة واستهلاكها

ترد في الجدول ١٢ من المرفق الأول القيمة الهيكلية للأصول الثابتة ، وكذلك استهلاكها .

وقيمة الأصول الثابتة للقطاعات الفرعية الأربعة [١] هي ١ر٦١٨ مليون دينار أردني أي ٢ر٥٦ في المائة من الجملة .

ويوجد أكبر تركز للأصول الثابتة في صناعات مواد البناء (٨ر٣٧ في المائة) والمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية (٤ر٢٧ في المائة) وتكرير النفط (٥ر١٩ في المائة) ، أي أكثر من $\frac{٤}{٥}$ مجموع ما يخص فرع القطاع الفرعي . غير أن هذا لا يعني أن جميع الفروع الثلاثة للقطاعات الفرعية هي صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال . فهذه الصفة لا يمكن أن توصف بها سوى صناعات تكرير البترول ، والأسمدة الكيميائية ، وانتاج فلوريد الألومنيوم ، واستخراج البوتاس وتجهيزه ، وانتاج الاسمنت . ويمكن أن توصف الصناعات الأخرى بأنها صناعات صغيرة أو متوسطة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة .

وباقي الأصول الثابتة ونسبتها ٧ر٤٣ في المائة وقيمتها ٤ر٤٨٠ مليون دينار أردني تخص ما يسمى بالصناعات الأخرى ، وتشمل صناعات المناجم والمحاجر ، وتشكيل المعادن ، والصناعات الكهربائية ، وهذا يشير الى الأهمية النسبية لهذه القطاعات الفرعية الثلاث في مجموع قطاع الصناعة التحويلية .

ووفقا لمعدلات الاستهلاك ، يبلغ متوسط فترة الاستخدام (عمر الآلات) في القطاعات الفرعية الأربعة المختارة ١٦ سنة ، في حين تبلغ فترة الاستخدام لكل فروع القطاعات الفرعية ١٢ - ٢٤ سنة . والوضع ، مقارنا ببعض المعايير الدولية على النحو التالي :

	فترة التشغيل القياسية	الفروع المختارة للقطاعات الفرعية
صنع الأغذية	١٢	١٤ر٥
المواد الكيميائية	١١	١٣
المنتجات اللدائنية	١١	١٣ر٥
تكرير النفط	١٦	١٣
مواد البناء (المنتجات الحجرية والطينية)	١٥	٢٤

وواضح أن فترة التشغيل في جميع الفروع المختارة للقطاعات الفرعية ، باستثناء تكرير النفط ، أعلى من المعايير الدولية . وباختصار ، يستصوب زيادة معدلات الاستهلاك بطريقة انتقائية فيما يتعلق ببعض فروع القطاعات الفرعية و/أو فيما يتعلق ببعض السلع الانتاجية مثل الآلات والمعدات ، من أجل كفالة تحديث أسرع للمنشآت القائمة .

---

(١) صناعات الأغذية والمنسوجات والمواد الكيميائية ومواد البناء ، وتشتمل على تسعة فروع للقطاعات الفرعية على النحو الموضح في الفقرات السابقة .

الاستثمارات ومصادر التمويل

أثناء فترة الخطة الخمسية السابقة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، بلغت القيمة الكلية للاستثمارات الفعلية ٥٩٩ مليون دينار أردني أي ، في المتوسط ، ١١٩٫٨ مليون دينار أردني في السنة ، مقابل ٧٥٩ مليون دينار أردني (١٥٢ مليون دينار أردني في السنة) كانت تتوخاها الخطة ، أي أن معدل الأداء كان ٧٩ في المائة من هدف الخطة . غير أن نسبة الأداء هذه العالية نسبيا لم تكن تعكس حقا انجازا ماديا فعليا في تنفيذ المشاريع الصناعية ، لأن ما حدث من زيادة في الأسعار أدى الى رفع تكاليف الاستثمار لمشاريع معينة ومن ثم الى تنفيذ الخطة بشكل غير مرض والى عجز صناعات رئيسية معينة ، مثل الأسمدة والبوتاس ، عن بلوغ الطاقات الانتاجية المستهدفة في الوقت المطلوب .

ومن الناحية الفعلية ، بلغت استثمارات القطاع العام ٥٩ مليون دينار أردني مقابل ٤٢ مليون دينار أردني توختها الخطة ، في حين بلغ مجموع استثمارات القطاعين الخاص والمختلط ٥٤٠ مليون دينار أردني في مقابل المستهدف وهو ٧١٧ مليون دينار أردني .

وبناء على ذلك بلغ مجموع الاستثمارات في الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٤، ٥٢٫٨ مليون دينار أردني (الجدول ١٠ في المرفق الأول) ، أو ما يقرب من متوسط ما تحقق في السنوات الخمس . ومن هذا المبلغ كان ١٨٫١ مليون دينار أردني أي ٣٤٫٤ في المائة من المجموع يخص استثمارات في القطاعات الفرعية الأربعة المختارة .

والباقي وقدره ٦٥٫٦ في المائة يخص الصناعات الأخرى ، وهذه نفس الظاهرة التي شهدناها في الأصول الثابتة .

ويرد هيكل الاستثمارات في الجدول التالي (للاطلاع على التفاصيل ، أنظر الجدول ١٠ في المرفق الأول) :

الجدول ١٠ - هيكل الاستثمارات

بالنسب المئوية

القطاع الفرعي	الأراضي	المباني والتشييد	الآلات والمعدات	مركبات النقل	أخرى	الجملة
الصناعات الغذائية	-	١٦ر٧	٤٩ر٦	٨ر٨	٢٤ر٩	١٠٠ر٠
صنع الأغذية	-	٠ر٨	٧٦ر٦	١ر١	٢١ر٥	١٠٠ر٠
المشروبات	-	٢١ر٢	٣٢ر١	١٥ر٠	٣١ر٧	١٠٠ر٠
السجائر والتبغ	-	٦٩ر٥	١٨ر١	١٠ر٩	١ر٥	١٠٠ر٠
صناعات المنسوجات	-	٠ر٤	٦٥ر٥	٨ر٨	٢٥ر١	١٠٠ر٠
المنسوجات	-	٠ر٢	٦٢ر٨	٧ر٦	٢٩ر٤	١٠٠ر٠
الملابس	-	١ر٥	٧٢ر٩	١٢ر٣	١٢ر٣	١٠٠ر٠
الصناعات الكيميائية	١ر٢	٢٠ر٩	٥٨ر٨	٥ر٨	١٣ر٣	١٠٠ر٠
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	-	٢٥ر٦	٦٢ر٢	٢ر٦	٩ر٦	١٠٠ر٠
تكرير النفط	-	١٢ر٨	٣٩ر٨	٢٤ر٠	٢٣ر٤	١٠٠ر٠
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٧ر٨	٧ر١	٦٠ر٩	٣ر٦	٢٠ر٦	١٠٠ر٠
صناعات مواد البناء	٣ر٥	١١ر٠	٣٧ر١	١٣ر٩	٣٤ر٥	١٠٠ر٠
المجموع الفرعي	١ر٩	١٥ر٧	٤٨ر٨	٩ر٦	٢٤ر٠	١٠٠ر٠
صناعات أخرى	٠ر٦	١١ر٦	٣١ر٧	١ر٨	٥٤ر٣	١٠٠ر٠
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	١ر١	١٣ر٠	٣٧ر٦	٤ر٥	٤٣ر٨	١٠٠ر٠

ويتضح من تحليل القطاعات الفرعية المختارة الأربعة (أنظر المجموع الفرعي) انه من ١٨ر١ مليون دينار أردني خصص ٤٨ر٨ في المائة للآلات والمعدات ، و ١٥ر٧ في المائة للمباني والتشييد ، و ٩ر٦ في المائة للنقل .

ولم تنفق أي أموال تقريبا على شراء الأراضي ، باستثناء ٨٦ ٠٠٠ دينار أردني لصناعات اللدائن و ٢٥١ ٠٠٠ دينار أردني لصناعات مواد البناء . ونتيجة لذلك كانت الاستثمارات الفعلية موجهة الى التوسع في المشاريع الصناعية القائمة وليس الى اقامة مشاريع أخرى جديدة .

وعندما ننتقل الى القطاعات الفرعية وفروعها ، يتضح أن أكبر حصة من الاستثمارات في مجموع ما تم منها في القطاع الفرعي خصت صناعات مواد البناء (١ر٢٩ في المائة) والصناعات الكيميائية (٥ر٢٨ في المائة) . وكان الباقي وقدره ٤ر٣٢ في المائة الباقية من نصيب صناعات أخرى مثل صناعات الأغذية والمنسوجات وتكرير النفط والدائن والمنتجات الدائنية .

وكان ما يسمى بالمصاريف الأخرى مرتفعة نسبيا ، اذ شكلت ٠ر٢٤ في المائة من مجموع استثمارات القطاع الفرعي . وهي تشمل شراء الاثاثات والتركيبات ، والأدوات الصغيرة ، وغيرها من الأصول . وهي تبدو مرتفعة بصورة فائقة للعادة في صناعات مواد البناء ، وبذلك تتطلب دراسة تفصيلية على حدة .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل ، نجد أن حصة القطاع الخاص والقطاع العام في مجموع استثمارات القطاعات الفرعية المختارة تبلغ ٩ر٦٧ في المائة و ٣ر٢٦ في المائة على التوالي ، والأخيرة مركزة في المشاريع الكبيرة الكثيفة الاستخدام لرأس المال . والأولى مركزة على جميع المشاريع الصناعية الأخرى ، ولا سيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج السلع الاستهلاكية وبعض السلع الوسيطة .

والنسبة الباقية من الاستثمارات وقدرها ٨ر٥ في المائة مصدرها المؤسسات والشركات الخاصة والاستثمارات الأجنبية .

وجماع القول ان دور القطاع الخاص في قطاع الصناعة التحويلية يؤكد السياسة الحكومية القائمة أساسا على نظام المشروع الحر . وعليه فان الحكومة لا تتحكم الا في صناعات قليلة حساسة يمكن اعتبارها ضرورية لدواعي الأمن الوطني أو تمثل استثمارات تتجاوز قدرة القطاع الخاص .

وبوجه عام ، تحتفظ الحكومة بمركز عادل مناسب في الصناعات الرئيسية الموجهة الى التصدير ، بينما تحظى المصالح الخاصة بالباقي . وتعمل هذه المؤسسات المختلطة كما تعمل المنشآت الخاصة ، وتندرج الاستثمارات التي تعتزم توظيفها في مجموع الاستثمارات المخططة للقطاع الخاص .

رأس المال المدفوع

بلغ رأس المال المدفوع للقطاعات الفرعية الأربعة وفروعها التي تم تحليلها ٥ر٢٥٩ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٤ (أنظر الجدول ١٧ في المرفق الأول) أي ٠ر٥٤ في المائة من مجموع رأس المال المدفوع في قطاع الصناعة التحويلية .

وقد كرست أعلى حصة ، ٢ر٤٥ في المائة من المجموع ، لأربعة من فروع القطاع الفرعي للصناعات الكيميائية . والمجموعة التالية هي انتاج مواد البناء ، وحصتها ٩ر٣٩ في المائة ، والمجموعتان الأخيرتان هما ثلاث من فروع القطاع الفرعي للصناعات الغذائية تبلغ حصتها ٥ر١٠ في المائة ، وصناعات المنسوجات وحصتها ٤ر٤ في المائة .

٢ - ٦ - المشاريع الجاري تنفيذها

وفقا للجدول ٢٠ في المرفق الأول ، يوجد ٤٨ مشروعا رئيسيا يجري تنفيذها تتعلق بالصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات والصناعات الكيميائية وانتاج مواد البناء .

وترد في الجدول ١١ مجموعة تكاليف الاستثمار ، وقيمة الصادرات ، وعدد الموظفين الجدد ، فيما يتعلق بتلك المشاريع .

الجدول ١١ - المشاريع الجاري تنفيذها - عرض موجز

القطاع الفرعي	عدد المشاريع	تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	الصادرات بالدنانير الأردنية	الموظفون الجدد
صناعات الأغذية	٨	٢٢٥ ٥	-	٤٣٠
صناعات المنسوجات	٥	٦٧٠	٣٧٥	٦٥
الصناعات الكيميائية	٣٣	٤٠٠ ١١	٢٦٨ ٢	٥٠٠
صناعات مواد البناء	٢	٦٠٠	٧٥٠ ١	٩٦
المجموع	٤٨	٩٠٥ ١٧	٣٩٣ ٤	٠٩١ ١

والواقع أن الأشغال التحضيرية لمعظم المشاريع أنجزت في عام ١٩٨٤ أو حتى قبله. ولكن سنوات بدء التنفيذ تختلف ، وذلك أساسا بسبب الصعوبات التي تعترض العثور على مصادر تمويل مناسبة . ونتيجة لذلك :

بدأ تنفيذ ٤ مشاريع في سنة ١٩٨٣

بدأ تنفيذ ٦ مشاريع في سنة ١٩٨٤

بدأ تنفيذ ١٥ مشروعا في سنة ١٩٨٥

بدأ تنفيذ ٢٢ مشروعا في سنة ١٩٨٦

بدأ تنفيذ مشروع واحد في سنة ١٩٨٧

وقد اكتمل بالفعل أو سيكتمل أثناء عام ١٩٨٧ عدد كبير منها . وينتظر أن يكتمل في عام ١٩٨٨ مشروع مركزات عصائر الفواكه فقط ، ولا يعرف حتى الآن الموعد المحدد لاكتمال مشاريع استخراج الأملاح والسوائل وغيرها من المواد الكيميائية من البحر الميت.

والواقع أن مجموع التكاليف الاستثمارية للـ ٤٨ مشروعا المدرجة في قائمة المشاريع الجاري تنفيذها ، والبالغة ١٧٫٩ مليون دينار أردني ، تعادل تقريبا استثمارات عام ١٩٨٤ . وثمة ٥ مشاريع فقط تزيد استثماراتها عن ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دينار أردني ، وهي : اللحوم ومنتجات اللحوم ، مركزات عصائر الفاكهة ، والأميدات ، وقطرة العيون وعبوات الزراعة المصنوعة من البلاستيك . ومن الناحية الأخرى ، هناك بعض مشاريع تبلغ استثماراتها ٢٠ ٠٠٠ دنيار أردني فأقل ، مثل انتاج شرائح الستائر ، والمعاجين الصوفية ومعاجين الجدران ، والمقابض والعجلات البلاستيكية ، والأبواب والنوافذ البلاستيكية ، والحشايا .

وتستهدف المشاريع الجديدة لتجهيز الأغذية الوفاء باحتياجات السوق المحلية ، في حين يتوخى أن جميع السلع الأخرى التي ستنتج ينتظر تصديرها بنحو ربع قيمة مجموع الاستثمارات المتوقعة .

ويبلغ العدد الكلي للوظائف الجديدة التي ستخلق ١ ٠٩١ وظيفة ، وهذا عامل سيكون له أثر ايجابي على حالة البطالة في البلد .

٢ - ٧ - العمالة

توزيع العمالة

تبين الجداول ١٣ و ١٤ و ١٥ في المرفق الأول توزيع العمالة حسب الأنشطة والجنس والجنسية في المنشآت التي تستخدم ٥ موظفين فأكثر . ويرد في الجدول أدناه ملخص للتوزيع .

الجدول ١٢ - توزيع العمالة

	الصناعات الغذائية	صناعات المنسوجات	الصناعات الكيميائية	صناعات مواد البناء	مجموع قطاع الصناعة التحويلية
التوزيع حسب الأنشطة والمهنة :					
المجموع	٦ ٠٩٤	٢ ٧٣٠	٧ ٤٦٠	٤ ٧٥٤	٤١ ٨٧٣
موظفو الانتاج	٤ ٤٥٣	٢ ٢٠٦	٤ ٩١٨	٣ ٤٢٦	٣٠ ٢٧٧
موظفو الادارة	٨٤١	٣٥٥	١ ٣٩٧	٧٤٨	٦ ٩٣٥
آخرون	٨٠٠	١٦٩	١ ١٤٥	٥٨٠	٤ ٦٦١
التوزيع حسب الجنس :					
ذكور	٥ ٦٥١	٧٩٩	٦ ٧٨٢	٤ ٦٩٩	٣٩ ٠٦٧
اناث	٤٤٣	٩٣١	٦٧٨	٥٥	٢ ٨٠٦
التوزيع حسب الجنسية :					
أردنيون	٥ ٠٨٩	١ ٩٨٦	٦ ٥٥٦	٤ ١٨٥	١٧ ٨١٦ (أ)
غير أردنيون	١ ٠٠٥	٧٤٤	٩٠٤	٥٦٩	٣ ٢٢٢ (أ)

(أ) في القطاعات الفرعية الأربعة المختارة فقط .

ففي عام ١٩٨٤ ، استخدمت الصناعات الأربع المختارة ٢١ ٠٣٤ شخصا أي ٣٠٫٢ في المائة من مجموع عدد موظفي الصناعة التحويلية البالغ ٤١ ٨٧٣ . ومن بين هذا العدد ، استخدمت الصناعات الكيميائية الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، بما فيها تكرير النفط ، ٣٥٫٤ في المائة ، والصناعات الغذائية ٢٩٫٠ في المائة ، وصناعات مواد البناء ٢٢٫٦ في المائة ، وصناعات المنسوجات ١٣٫٠ في المائة .

وعلاوة على ذلك ، استخدمت الصناعات الأخرى ٢٠ ٨٣٥ موظفا أي ٤٩٫٨ في المائة من المجموع ، استخدمت منهم ٨ ٠٠٧ موظفين في صناعات تشكيل المعادن و ٤ ٠٤٤ موظفا في الصناعات الكهربائية . ويشمل الباقون ، وعددهم ٨ ٧٨٤ شخصا ، العمال المستخدمين في صناعات المناجم والمحاجر ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والورق والطباعة ، والخدمات الصناعية .

وفيما يلي توزيع موظفي الصناعات المختارة الأربع حسب مهنهم :

عمال الانتاج	٣ر٧١	في المائة
الموظفون الاداريون	٩ر١٥	في المائة
الموظفون الآخرون	٣ر١٢	في المائة (يشملون موظفي النقل ، والاتصالات، والخدمات)

وهذا يعني أن الموظف الاداري الواحد يقابله ٥ من عمال الانتاج ، وتكون النسبة ١ : ٣ اذا أضيف الموظفون الآخرون الى الموظفين الاداريين .

والنسب في القطاعات الفرعية الأربعة المختارة وفروعها كما يلي :

١ الى ٩ر٢ من عمال الانتاج لكل واحد من الموظفين الاداريين والموظفين الآخرين في صناعات : المشروبات ، المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ، تكرير النفط ، المنسوجات ، مواد البناء ؛

٣ الى ٩ر٤ من عمال الانتاج لكل واحد من الموظفين الاداريين والموظفين الآخرين في صناعات : اللدائن ، وصنع الأغذية ؛

٥ الى ١ر٦ من عمال الانتاج لكل واحد من الموظفين الاداريين والموظفين الآخرين في صناعات : السجائر بما فيها التبغ ، والملابس .

وفروع القطاعات الفرعية التي تزيد نسبتها على النسبة المتوسطة وهي ١:٣ هي : صنع الأغذية ، والسجائر والتبغ ، والملابس ، والبلاستيك ، والنسبة أقل في جميع الفروع الأخرى للقطاعات الفرعية . ومن الواضح أن الفروع الأربعة الأولى من القطاعات الفرعية هي صناعات أكثف استخداما للعمالة من الخمسة الأخرى .

والنسب في صناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية هي ١ر٦ و ١ر٩ من عمال الانتاج على التوالي لكل واحد من الموظفين الاداريين وغيرهم من الموظفين .

وتستخدم القطاعات الفرعية الأربعة التي تناولها التحليل ٩٠ر٠ في المائة من العاملين من الذكور و ١٠ في المائة فقط من الاناث . وتبين أن أعلى نسبة استخدام للاناث توجد في المنسوجات والملابس ، حيث بلغت ٢٢ر١ في المائة و ٣٥ر٣ في المائة على التوالي ، وهذا الوضع يماثل ما عليه الحال في البلدان الأخرى . وفي جميع فروع القطاعات الفرعية الأخرى تبلغ نسبة الاناث في قوة العمل بكاملها نحو ٣ في المائة أو حتى أقل من ذلك . وتبلغ النسبة في صناعات مواد البناء ٢ر١ في المائة فقط .

والتوزيع حسب الجنسية متوافر عن تسعة فقط من فروع القطاعات الفرعية المختارة، عن طريق استخدام البيانات المستمدة من الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ ، الذي أعدته مصلحة الاحصاء ، مقرونة بالبيانات المستمدة من استبيانات الاستقصاء الذي أعدته وزارة التجارة في عام ١٩٨٤ .

ولم يتسن الاستفادة من الدراسة الاستقصائية للعمالة لعام ١٩٨٤ ، التي نشرتها مصلحة الاحصاء ، لأنها لا تقدم احصائيات عن العمالة حسب الجنسية الا بالنسبة للصناعة

التحويلية في مجموعها (باستثناء المناجم والمحاجر) ، ولا تقدم تفاصيل حسب القطاعات الفرعية .

ووفقا للجدول ١٢ أعلاه ، نجد أن القوى العاملة المحلية التي تبلغ نسبتها ٨٤ر٧ في المائة من المجموع ، هي السائدة في جميع القطاعات الفرعية الأربعة . وهناك بعض فروع القطاعات الفرعية ، مثل السجائر بما فيها التبغ ، وتكرير النفط ، لا يعمل فيها سوى الأردنيين ، وتستخدم فقط ٩ر١ في المائة و ١ر٠ في المائة على التوالي من غير الأردنيين .

ومن الناحية الأخرى ، نجد أن الصناعات التي بها أكبر نسبة من غير الأردنيين هي صناعات الدهائن والمنتجات اللدائنية (٨ر٢٣ في المائة) ، والملابس (١ر٣٢ في المائة)، والمشروبات (٦ر٢٢ في المائة) . وتبلغ النسبة في جميع الصناعات الأخرى التي تناولها التحليل ما لا يقل أو لا يزيد كثيرا عن المتوسط البالغ ٣ر١٥ في المائة .

ولدى تحليل قطاع الصناعة التحويلية في مجمرعه (باستثناء المناجم والمحاجر) ، نجد ان القوى العاملة تتألف من ٣ر٨١ في المائة من الأردنيين و ٧ر٨ في المائة من غير الأردنيين . غير أننا نوصي بأن يجمع ، في أقرب وقت ممكن ، المزيد من البيانات التفصيلية فيما يتعلق بالجنسية والجنس لقوة العمل ، لأن هذه المعلومات لا غنى عنها في التحليل التفصيلي لانتاجية العمل .

الموظفون وحجم المنشآت

يقاس الحجم المتوسط للمنشأة بعدد الموظفين في كل منشأة . وفي عام ١٩٨٤ ، كان الحجم المتوسط ٢٥ موظفا في المنشآت التي تستخدم ٥ عمال فأكثر . وبلغ الحجم المتوسط أعلى حد في تكرير البترول ، اذ كان ٦١٥ ٢ موظفا ، وفي صنع السجائر والتبغ ، اذ كان ١٨٣ .

وتشتمل المجموعة الثانية على المنشآت التي تستخدم ما بين ٢٥ وأقل من ٦٥ موظفا (لا توجد وحدات تستخدم ما بين ٦٥ و ١٨٣ موظفا) ، وهي :

- المشروبات ٥٤ موظفا
- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ٦١ موظفا
- اللدائن والمنتجات اللدائنية ٢٩ موظفا

وتشتمل المجموعة الثالثة على المنشآت التالية التي تستخدم أقل من ٢٥ موظفا .

- صنع الأغذية ١٤ موظفا
- المنسوجات ٢٢ موظفا
- الملابس ١٥ موظفا
- المنتجات المعدنية غير الفلزية ١٩ موظفا

وفيما يلي متوسط العمالة فيما يسمى "الصناعات الأخرى" :

- فوق المتوسط البالغ ٢٥ عاملا :

- المناجم والمحاجر	٤١	موظفا
- المنتجات المعدنية الأساسية	٤٤	موظفا
- الآلات الكهربائية	٣٦	موظفا
- انتاج الطاقة الكهربائية	١٢٥٢	موظفا
- الجلود والمنتجات الجلدية	٣١	موظفا
- الورق والمنتجات الورقية	٦٠	موظفا
- الطباعة والنشر	٢٧	موظفا

- دون المتوسط :

- الأحذية	٢٠	موظفا
- الأثاثات والمنتجات الخشبية	١٩	موظفا
- الآلات غير المعدنية	١٥	موظفا
- معدات النقل	٢٠	موظفا
- الخدمات الصناعية	٧	موظفا

وعليه فان غالبية مؤسسات الصناعة التحويلية هي صناعات صغيرة أو متوسطة . وثمة ثلاث صناعات فقط يمكن اعتبارها صناعات كبيرة ، وهي تكرير النفط (٢٦١٦ موظفا) ، وانتاج الطاقة الكهربائية (١٢٥٢ موظفا) والسجائر والتبغ (١٨٣ موظفا) .

٢ - ٨ - كثافة رأس المال ، انتاجية العمل

كثافة رأس المال

تعني كثافة رأس المال ، بالطريقة التي نحسبها بها هنا ، مجموع الأصول الثابتة ، قبل الاستهلاك ، مقسوما على القيمة المضافة . وبعبارة أخرى انها مؤشر يبين كمية الأصول الثابتة اللازمة لانتاج دينار أردني واحد من القيمة المضافة .

وباتباع هذا النهج ، نجد أن متوسط كثافة رأس المال في تسعة فروع مختارة من فروع القطاعات الفرعية هي ٣٫٧ دينار أردني . ويمكن تقسيم فروع القطاعات الفرعية الى مجموعتين على النحو التالي :

(أ) المجموعة الأولى ، وتبلغ كثافة رأس المال بها أكثر من ٣ دنانير أردنية لكل دينار أردني واحد من القيمة المضافة ، وهي :

- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ٧ر٧ دينار أردني
- تكرير النفط ١ر٤ دينار أردني
- مواد البناء ٣ر٥ دينار أردني

(ب) المجموعة الثانية ، وتبلغ كثافة رأس المال بها ٣ دنانير أردنية أو أقل لكل دينار أردني واحد من القيمة المضافة ، وهي :

- صنع الأغذية ٥ر٢ دينار أردني
- المشروبات ١ر٢ دينار أردني
- السجائر والتبغ ٢ر٠ دينار أردني
- المنسوجات ١ر٢ دينار أردني
- الملابس ٩ر٠ دينار أردني
- اللدائن والمنتجات اللدائنية ٠ر٣ دينار أردني

ومن الواضح أن المجموعة الثانية من فروع القطاعات الفرعية تحتاج الى مقدار أقل من كثافة رأس المال ، أي الى قدر أقل من الأصول الثابتة لانتاج ما تنتجه . ومن الناحية الأخرى ، تتميز القيمة المضافة في المجموعة الأولى من الصناعات بأنها وليدة نسبة من الأصول الثابتة أعلى من المتوسط .

وينتج هذا الفرق في كثافة رأس المال لدى المجموعتين من كمية الأصول الثابتة التي تتركز في فروع القطاعات الفرعية التسعة التي تناولها التحليل . وتشتمل المجموعة الأولى على صناعات بها تركيز عال للأصول الثابتة . وفيما يلي النسب المئوية للأصول الثابتة لهذه الصناعات من مجموع الأصول الثابتة لفروع الصناعات الفرعية التسعة (أنظر الجدول ١٢ في المرفق الأول) .

- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ٤ر٢٧ في المائة
- تكرير النفط ر١٩ في المائة
- منتجات مواد البناء ٨ر٣٧ في المائة

وحصة المجموعة الثانية ، من الأصول الثابتة في المجموع الفرعي لهذه الأصول منخفضة الى أقصى حد ، نظرا لانخفاض تركيز الأصول الثابتة :

- صنع الأغذية ٦ر٣ في المائة
- المشروبات ٠ر٣ في المائة
- السجائر والتبغ ٠ر١ في المائة
- المنسوجات ٦ر١ في المائة
- الملابس ٤ر٠ في المائة
- اللدائن والمنتجات [illegible]سية ٩ر٢ في المائة

وبهذه المناسبة ، تبلغ كثافة رأس المال في الصناعات الأخرى ٤ر٧ دينار أردني ، وضمن هذه الصناعات تبلغ كثافة رأس المال في صناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية ٣ر٣ دينار أردني و ٩ر٥ دينار أردني على التوالي . وتبلغ نسبة تركيز الأصول الثابتة في الصناعيتن ٥ر٥ في المائة و ٢٣ر٤ في المائة على التوالي . وهذا يدل على أن كلا القطاعين المذكورين أعلاه يمكن ادراجه أيضا ضمن الصناعات التي بها تركيز عال للأصول الثابتة .

وعلى سبيل المقارنة ، نورد فيما يلي بيانات عن كثافة رأس المال في بعض البلدان المختارة :

- فرنسا : انتاج غزل القطن (بوحدات القيمة الوطنية) ٦ر١
- الهند : غزل القطن (بوحدات القيمة الوطنية) ٧ر١
  غزل الصوف والأقمشة الصوفية (بوحدات القيمة الوطنية) ٢ر١
  المواد السوبرفوسفاتية المركزة (بوحدات القيمة الوطنية) ١ر٦
- اليابان : المدار الرياضي (السويتر) والتنانير (الجونلات) (بوحدات القيمة الوطنية) ٥ر١
  الملابس الصوفية وملابس الساحة (بوحدات القيمة الوطنية) ٤ر١
- يوغوسلافيا : الملابس الجاهزة (بوحدات القيمة الوطنية) ٣ر١

انتاجية العمل

لأغراض هذه الدراسة الاستقصائية ، تقاس انتاجية العمل بالقيمة المضافة التي أنتجها العامل الواحد ، أو عامل الانتاج الواحد ي عام ١٩٨٤ .

وتبلغ انتاجية العمل المتوسطة لتسع فروع مختارة من فروع القطاعات الصناعية ٩٣٣ ٧ دينار أردني من القيمة المضافة للعامل الواحد .

وهي أعلى من المتوسط في فروع القطاعات الفرعية التالية :

- المشروبات ١٠ ١٦٢ دينار أردني
- السجائر والتبغ ٤٥ ٠٦٨ دينار أردني
- تكرير النفط ١١ ٣١٩ دينار أردني
- مواد البناء ٩ ٣١٠ دينار أردني

وهي أقل من المتوسط فيما يلي :

- صنع الأغذية ٣ ٤٢٤ دينار أردني
- المنسوجات ٤ ٧٧١ دينار أردني
- الملابس ١ ٧٩٨ دينار أردني
- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ٦ ٧٩٤ دينار أردني
- اللدائن والمنتجات اللدائنية ٤ ١١٨ دينار أردني

وبمقارنة انتاجية العمل بكثافة رأس المال ، نجد أن فروع القطاعات الفرعية التي ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة أو المنخفضة نسبيا قد حققت انتاجية عمل عالية أو عالية جدا ، اذا قورنت بالمتوسطين البالغين ٢ر٧ دينار أردني و ٧ ٩٣٣ دينار أردني على التوالي . وهذا هو الحال في المجموعة الأولى المبينة أدناه .

	كثافة رأس المال	انتاجية العمل
- المشروبات	٢ر١	١٠ ١٦٢
- السجائر والتبغ	٢ر٠	٤٥ ٠٦٨
- تكرير النفط	٤ر١	١١ ٣١٩

وتشمل المجموعة الثانية فروع القطاعات الفرعية التي تقل فيها كثافة رأس المال وانتاجية العمل كلتاهما عن المتوسطين البالغين ٢ر٧ و ٧ ٩٣٣ على التوالي ، وهي:

- تجهيز الأغذية	٢ر٥	٣ ٤٢٤
- المنسوجات	٢ر١	٤ ٧٧١
- الملابس	٠ر٩	١ ٧٩٨
- اللدائن والمنتجات اللدائنية	٣ر٠	٤ ١١٨

ولا تشمل المجموعة الثالثة سوى مواد البناء ، حيث كثافة رأس المال وانتاجية العمل كلتاهما أعلى من المتوسط :

- مواد البناء	٣ر٥	٩ ٣١٨

وفرع القطاع الفرعي الباقي هو فرع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية ، حيث كثافة رأس المال أعلى من المتوسط وانتاجية العمل أدنى من المتوسط :

- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٧ر٧	٦ ٤٩٦

ويمكن تلخيص الاستنتاجات العامة في أنه ، من حيث المبدأ ، نجحت فروع القطاعات الفرعية التي لها قدر أقل من كثافة رأس المال في تحقيق انتاجية عمل أعلى ، والعكس صحيح ، مع وجود بعض الاستثناءات ، بالطبع ، تشمل بعض فروع القطاعات الفرعية التي لها معدلات أقل أو أعلى من الانتاجية .

وعلى أية حال ، نوصي باجراء تحليل أكثر تفصيلا يغطي أيضا الاستهلاك عندما يكون الأمر متعلقا بالأصول الثابتة . ويمكن أن يتم أيضا حساب انتاجية العمل على أساس اجمالي الانتاج (بالقيمة وبالكمية) ، وعلى أساس أجور الموظفين ومكافآتهم ، وعلى أساس فائض التشغيل مقسوما ليس على مجموع القوى العاملة فحسب بل أيضا على عدد عمال الانتاج . وفضلا عن ذلك ، يشترط في البيانات الخاصة بمجموع القوى العاملة وبالقوى العاملة في الانتاج أن تمثل المتوسط السنوي ، من أجل استبعاد أثر التذبذبات السنوية .

ويؤمل أن يوفر هذا النهج صورة أدق لكل من كثافة رأس المال وانتاجية العمل في الصناعات الأردنية .

وللمزيد من المعلومات ، نورد فيما يلي انتاجية العمل في صناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية :

- صناعات تشكيل المعادن ٣٠٢٥ دينار أردني
- الصناعات الكهربائية ٣٨٣٥ دينار أردني

٢ - ٩ - الصادرات والواردات من المصنوعات

الصادرات

تستند الأرقام الخاصة بمجموع صادرات القطاعات الفرعية الأربعة الى احصائيات التجارة الخارجية لعام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ (ادارة الاحصاء) معدلة ومكيفة جزئيا لتلائم التصنيف الصناعي الدولي الموحد . وقد استبعدت السلع التالية الواردة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية :

- منتجات الألبان ، الطيور ، البيض ، العسل الطبيعي ، الفواكه والياميش الصالحة للأكل ، قشر الثمار ، البطيخ والثمام والموالح ، البن ، الشاي ، الماتيه ، البهارات ، لأنها منتجات زراعية وليس صناعية ؛
- المواد الفوسفاتية ، التي تدرج في مواد البناء وفقا للتصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، ولكن يتعين أن تدرج في قطاع المناجم والمحاجر وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد .

ووفقا لذلك النوع من التصويبات ، كانت صادرات القطاعات الفرعية المختارة الأربعة في عام ١٩٨٤ كما يلي (الجدول ٢٢ المرفق الأول) :

- مجموع الصادرات ١٣٤٫٦ مليون دينار أردني

منها :

- الصناعات الغذائية ١٦٫٣ مليون دينار أردني
- صناعات المنسوجات ١٧٫٧ مليون دينار أردني
- الصناعات الكيميائية ٨٩٫٩ مليون دينار أردني
- صناعات مواد البناء ١٠٫٧ مليون دينار أردني

ووفقا لذلك ، تكون حصة كل من القطاعات الفرعية المختارة الأربعة في مجموع صادرات القطاعات الفرعية كما يلي :

- الصناعات الغذائية ١٢٫١ في المائة
- صناعات المنسوجات ١٣٫٢ في المائة

- الصناعات الكيميائية ٦٦ر٨ في المائة
- صناعات مواد البناء ٧ر٩ في المائة

وظاهر للعيان أن صادرات الصناعات الكيميائية لها القسط الأكبر مقارنة بالقطاعات الفرعية الثلاثة الأخرى .

والصادرات الهامة للقطاعات الفرعية الأربعة هي :

- الصناعات الغذائية (٤ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - علف الحيوان ٧ر١ مليون دينار أردني
  - التبغ والسجائر ٤ر٠ مليون دينار أردني
- صناعات المنسوجات (٣ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - غزل القطن وغزل القطن المخلوط ٣ر١ مليون دينار أردني
  - الملابس الجاهزة والملبوسات والمنسوجات ١٢ر٥ مليون دينار أردني
- الصناعات الكيميائية (٣ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - المواد الكيميائية غير العضوية ٣ر٢ مليون دينار أردني
  - المنتجات الصيدلية ١١ر٥ مليون دينار أردني
  - الأسمدة ٥٨ر٩ مليون دينار أردني
  - الدباغة ومنتجات الدباغة ، والأصباغ ، والأدهنة ، الخ ٢ر١ مليون دينار أردني
  - الصابون وغيره من مستحضرات الغسيل ٥ر٦ مليون دينار أردني
  - الراتنجات وغيرها من المواد اللدائنية ٨ر١ مليون دينار أردني
- صناعات مواد البناء (٢ مليون دينار أردني فأكثر) :
  - الاسمنت ، والجير ، الخ ٦ر٤ مليون دينار أردني
  - الأصناف المصنوعة من الحجر والاسمنت ، الخ ٤ر٤ مليون دينار أردني

ومن الجدير بالذكر ، فضلا عن ذلك ، انه في عام ١٩٨٤ بلغت صادرات مركبات الفوسفات الطبيعية ٤ر٦ مليون طن قيمتها ٦٩ر٦ مليون دينار أردني ، أي ٢٦ر٧ في المائة من مجموع صادرات البلد . وكان أهم المشترين اندونيسيا وباكستان ورومانيا والهند واليابان ويوغوسلافيا .

وتختلف البيانات الواردة أعلاه اختلافا جزئيا عما جاء بالجدول ٩ "الانتاج والصادرات" ، لأنها تشتمل على جميع صادرات المصنوعات حسب التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، في حين لا يتناول الجدول ٩ سوى صادرات السلع المصنعة حسبما حدد ذلك التصنيف الدولي الصناعي الموحد . وبغض النظر عن ذلك فان الجدولين يدلان على ان صادرات الصناعات الكيميائية تأتي في مقدمة صادرات القطاعات الفرعية الأربعة .

وفي عام ١٩٨٤ ، بلغ مجموع الصادرات ١ر٢٦١ مليون دينار أردني . ومن ثم فإن صادرات القطاعات الفرعية المختارة الأربعة والبالغة ٦ر١٣٤ مليون دينار أردني مثلت ٥ر٥١ في المائة من المجموع .

وأكبر مشتري المصنوعات الأردنية هم العراق والمملكة العربية السعودية ، بنسبة ٩ر٢٥ في المائة و ٨ر١٤ في المائة على التوالي . وتأتي في المرتبة الثالثة الهند ، بنسبة ١ر١٣ في المائة ، وفي المرتبة الرابعة باكستان ، بنسبة ٣ر٤ في المائة ، تعود في معظمها الى مركبات الفوسفات . وتأتي في المرتبة الخامسة الكويت ، بنسبة ٠ر٤ في المائة ، والباقي وقدره ٩ر٣٧ في المائة موزع بين ٥٩ بلدا في جميع أنحاء العالم .

وخبرة رجال الصناعة التحويلية الأردنيين في التصدير مبنية في المقام الأول على العلاقات التجارية داخل منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة مع الجمهورية العربية السورية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية . ونتيجة لذلك ظلت الشركات الأردنية تعمل في أسواق تفضيلية تنظمها اتفاقات ثنائية ، الأمر الذي وفر لصادراتها شروطا مؤاتية لدخول هذه الأسواق . ومن نتائج انحصار الصادرات في هذا المحدود ان المنشآت الأردنية غير ملمة بالممارسات التجارية اللازمة لولوج أسواق خارج المنطقة .

ان الأداء الناجح في التصدير لا يتحدد بالسعر وحده ، فثمة عوامل أخرى مثل تصميم المنتجات ، والمظهر الجمالي ، وشروط التسليم ، والأداء الوظيفي ، والنوعية ، تؤثر أيضا على قرار المشترين الأجانب بالشراء .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي التغلب على الافتقار الى الخبرة التسويقية والافتقار الى المعلومات عن الأسواق الأجنبية اذا أريدت زيادة صادرات السلع المحلية .

ولكل هذه الأسباب ، ينبغي اعداد برنامج طويل الأجل لترويج الصادرات ، بما في ذلك تدابير تهدف الى تشجيع الصادرات ومساعدتها وتطويرها وتنويعها .

الواردات

عدل تصنيف الواردات للقطاعات الفرعية المختارة الأربعة بنفس الطريقة التي عدل بها تصنيف الصادرات (أنظر القسم السابق) .

وفي عام ١٩٨٤ ، كانت واردات الصناعات المختارة الأربعة على النحو التالي (الجدول ٢٣ في المرفق الأول) :

- مجموع الواردات ٨ر٤٤٣ مليون دينار أردني

منها :

- الصناعات الغذائية ٥٣ر٥ مليون دينار أردني
- صناعات المنسوجات ٥٥ر٩ مليون دينار أردني
- الصناعات الكيميائية ٣٠٤ر٣ مليون دينار أردني
- صناعات مواد البناء ٣٠ر١ مليون دينار أردني

وهيكل الواردات كما يلي : بالنسبة المئوية

- الصناعات الغذائية ١٢ر١
- صناعات المنسوجات ١٢ر٦
- الصناعات الكيميائية ٦٨ر٥
- صناعات مواد البناء ٦ر٨

وأهم واردات المصنوعات هي :

- الصناعات الغذائية (٤ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - الدهون والزيوت ١٠ر٥ مليون دينار أردني
  - السكر والحلوى ٧ر٦ مليون دينار أردني
  - علف الحيوان ١٥ر٤ مليون دينار أردني
- صناعات المنسوجات (٣ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - الألياف الاصطناعية ١٧ر٥ مليون دينار أردني
  - القطن ٣ر٦ مليون دينار أردني
  - السجاجيد والحصائر ، الخ ٤ر١ مليون دينار أردني
  - الملابس ١٩ر٩ مليون دينار أردني
- الصناعات الكيميائية (٣ ملايين دينار أردني فأكثر) :
  - الأوقدة المعدنية ٢١٣ر٤ مليون دينار أردني
  - المواد الكيميائية غير العضوية ٢٢ر٣ مليون دينار أردني
  - المستحضرات الصيدلية ١٢ر٤ مليون دينار أردني
  - الأسمدة ٣ر١ مليون دينار أردني
  - منتجات كيميائية متنوعة ٩ر٦ مليون دينار أردني
  - الراتنجات الاصطناعية ، الخ ٢٢ر٥ مليون دينار أردني
  - المطاط وما اليه ٢ر٦ مليون دينار أردني

- صناعات مواد البناء (٢ مليون دينار أردني فأكثر) :

- الاسمنت والجير ، الخ	١٢ر٨	مليون دينار أردني
- الأصناف المصنوعة من الحجر والاسمنت ، الخ	٢ر٦	مليون دينار أردني
- المنتجات الخزفية	٦ر٨	مليون دينار أردني
- الزجاج وألواح الزجاج	٧ر٩	مليون دينار أردني

ومن الواضح أن الصناعات الكيميائية تأتي أيضا على رأس قائمة المستوردين، كما هو الحال في قائمة المصدرين .

وفي عام ١٩٨٤ ، كان مجموع واردات المصنوعات ١ ٠٧١ر٣ مليون دينار أردني . وعليه كانت واردات القطاعات الفرعية المختارة الأربعة البالغة ٤٤٣ر٨ مليون دينار أردني تمثل نسبة ٤١ر٤ في المائة من المجموع .

وكان أهم الأطراف المتعاملين مع الأردن لتزويدها بالواردات من المصنوعات هم :

	بالنسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	١٩ر٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١١ر١
اليابان	٧ر٤
المملكة المتحدة	٦ر٧
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٦ر٣
ايطاليا	٥ر٩
فرنسا	٤ر٥
سويسرا	٤ر٣

وتغطي البلدان الثمانية المذكورة أعلاه ٦٥ر٧ في المائة من واردات المصنوعات الى الأردن . وتشمل النسبة الباقية ، وهي ٣٤ر٣ في المائة ، واردات من ٨٠ بلدا مختلفا في جميع أرجاء العالم .

وفي اطار النسبة الأخيرة ، كان منشأ السلع المستوردة من بلدان السوق العربية المشتركة الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا ومصر واليمن الديمقراطية وكذلك ١٣ بلدا عربيا آخر .

وهذا الوضع غير المريح يوجب اتخاذ تدابير كافية من أجل تخفيف الواردات ولتنشيط الواردات التي لا غنى عنها لانتاج السلع المصنعة المخصصة للتصدير . أو للحلول محل السلع المستوردة ، دون غير ذلك من الواردات .

وفي هذا الصدد ، يمكن أن تدرس بعناية الاستراتيجية التي أخذت بها الحكومة المصرية في عام ١٩٨٥ . فقد صنفت الواردات الى أربع فئات هي : السلع المحظورة - وهي السلع غير اللازمة لاحتياجات الاقتصاد ؛ السلع غير الضرورية - وتخضع لرسوم جمركية تتراوح بين ٢٥٠ في المائة و ٤٠٠ في المائة ؛ الواردات التي توجد بدائل محلية لها - وتخضع لتعريفات تتراوح بين ١٠٠ في المائة و ١٢٥ في المائة ؛ الواردات الضرورية للصناعات التحويلية المحلية - وتخضع لتعريفات تتراح بين ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة .

الميزان التجاري

كان ميزان التجارة الخارجية لعام ١٩٨٤ ، أي الواردات ناقصا الصادرات ، على النحو التالي :

مليون دينار أردني

الصناعات الغذائية	- ٢ر٣٧
صناعات المنسوجات	- ٢ر٣٨
الصناعات الكيميائية (شاملة النفط الخام)	- ٥ر٢١٤
الصناعات الكيميائية (مع استبعاد النفط الخام)	- ١ر١
صناعات مواد البناء	- ٧ر١٦
مجموع الصناعات الأربع (شاملة النفط الخام)	- ٦ر٣٠٦
مجموع الصناعات الأربع (مع استبعاد النفط الخام)	- ٦ر٩٣
مجموع الواردات ناقصا الصادرات (شاملة النفط الخام)	- ٢ر٨١٠
مجموع الواردات ناقصا الصادرات (مع استبعاد النفط الخام)	- ٨ر٥٩٥

ومن هذا يتضح أن الميزان سالب لجميع القطاعات الفرعية المختارة الأربعة ، كما يتجلى العجز في الميزان التجاري للصناعات الكيميائية (وقدره ٥ر٢١٤ مليون دينار أردني) وهو عجز كبير جدا يعزى الى ضرورة استيراد النفط الخام ؛ واذا استبعدنا واردات النفط الخام ، كان عجز الميزان التجاري ١ر١ مليون دينار أردني فقط . وهذا يؤثر على الميزان التجاري لكل من القطاعات الفرعية الأربعة وكذلك على المجموع الكلي : فكلاهما سلبيان .

وباجراء تحليل أكثر تعمقا يتضح أن الدينار الأردني الواحد من الصادرات تقابله المبالغ التالية من الواردات بالدينار الأردني :

	الواردات بالدينار الأردني لكل دينار أردني واحد من الصادرات
- الصناعات الغذائية	٣ر٢٨٢
- صناعات المنسوجات	٣ر١٥٨
- الصناعات الكيميائية	٣ر٣٨٩
- صناعات مواد البناء	٢ر٢٤٦
- المتوسط للصناعات الأربع المذكورة أعلاه	٣ر٢٣٥
- المتوسط لمجموع الواردات/ الصادرات	٤ر١٠٣

والعلاقات المبينة أعلاه مستمدة من ميزان التجارة الخارجية المبين في بداية هذا القسم . أي أن الميزان سالب . فالدينار الأردني الواحد من الصادرات القطاعية الفرعية الأربعة تقابله أكثر من ٣ دنانير أردنية من الواردات . ومن بين هذه القطاعات، نجد أن صناعات مواد البناء ، والنسبة فيها ٢ر٢ دينار أردني ، وصناعات المنسوجات والنسبة فيها ٠ر٣ دينار أردني ، هي دون المتوسط ، ولكن صناعات الأغذية والصناعات الكيميائية فوق المتوسط ، والنسبة فيها ٣ر٢٨٢ دينار أردني و ٣ر٣٨٩ دينار أردني على التوالي . غير أن ميزان التجارة الخارجية للصناعات الكيميائية ، اذا استبعدنا واردات النفط الخام ، موجب للغاية ، اذ أن الدينار الاردني الواحد من الصادرات يقابله ١ر٠١٢ دينار أردني فقط من الواردات (الصادرات ٨٩ر٨ مليون دينار أردني والواردات ٩٠ر٩ مليون دينار أردني) .

والمتوسط لمجموع الواردات/ الصادرات سالب أيضا ، ويبلغ ٤ر١٠٣ دينار أردني . ومقدرة الأردن على شراء الواردات من حصيلة الصادرات الوطنية غير كافية بسبب العجز في ميزان التجارة الخارجية . ذلك أن التجارة الخارجية الأردنية تميزت من قديم بارتفاع مستوى الواردات في مقابل انخفاض مستوى الصادرات . ونتيجة لذلك ظل عجز تجاري كبير سائدا طيلة الفترة التي تناولها التحليل .

المناطق الحرة والمشاريع المشتركة

كان أحد التدابير العملية التي اتخذت من أجل زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض الواردات هو انشاء المناطق الحرة . وتهدف هذه المناطق الى تشجيع استثمارات القطاع الخاص ، وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع انتاج السلع الأساسية ، وتوفير تسهيلات واعفاءات بغية النهوض بالمعاملات التجارية عن طريق تشجيع تجارة العبور . وتوفر هذه المناطق أيضا مرافق التخزين للسلع الموجهة الى الاستيراد والتصدير .

وقد أنشأت الأردن حتى الآن منطقتين حرتين صناعيتين منفصلتين واحدة في الزرقاء قرب عمان وواحدة في ميناء العقبة . والمنطقة التي يمكن أن تصبح أكثر

٣ - التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦

أبرزنا حالة قطاع الصناعة التحويلية أثناء عام ١٩٨٤ بصورة واضحة استنادا الى الاحصائيات المتوافرة عن ذلك العام .

ومن أجل استكمال تلك الاحصائيات ، نجح فريق المشروع في أن يتلقى مؤخرا بعض البيانات الاحصائية عن عام ١٩٨٥ (أعدتها ادارة الاحصاء) تتعلق بمعلومات عن اجمالي الانتاج ومكوناته الرئيسية من حيث القيمة ، بالنسبة للمنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر ، وعدد المنشآت ، وعدد الموظفين . وقد نشرت ادارة الاحصاء أيضا احصائيات لعام ١٩٨٥ عن الصادرات والواردات .

كما نشر البنك المركزي الأردني مؤخرا بيانات عن الكميات المنتجة من ١٨ سلعة صناعية مختارة ، في أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ (النشرة الاحصائية الشهرية ، شباط/فبراير ١٩٨٧) .

وقد استخدمت البيانات المستمدة من هذه المصادر الثلاثة من أجل الاستكمال الجزئي لحالة قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٤ . وجمعت أيضا أثناء الرحلات الميدانية بعض البيانات والمعلومات الاضافية ، وأخذت في الاعتبار في التقارير الختامية القطاعية .

٣-١ - عدد المنشآت والعمالة في عام ١٩٨٥ مقارنا بعام ١٩٨٤

وفقا للجدولين ١٦ و ١٩ بالمرفق الأول ، ترد في الجدول التالي التغيرات في عدد المنشآت والعمالة في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ :

جاذبية هي منطقة العقبة الصناعية التي أنشئت عام ١٩٧٣ على أرض تبلغ مساحتها ٢٠٠ ٢ دونم ، وينتظر أن تكون أكثر فأكثر جذبا للصناعات التحويلية الخفيفة بحكم موقعها على الميناء البحري الوحيد للبلد .

وقد بدأت المنطقة الحرة بالزرقاء العمل في سنة ١٩٨٣ . وتبلغ مساحتها الكلية ٥٠٠ ٥ دونم ، تم تطوير نحو ٠٠٠ ١ دونم منها .

ويعتبر الأرن في ظل الشركات الأجنبية العاملة في الأردن شديد الجاذبية كمقر للمشاريع المشتركة . وقد استفادت هذه الشركات من المزايا التي يوفرها النهج الأردني ، فوجدت أن مساهمتها رابحة وتهيىء امكانية طيبة للتوسع . فما أن يتم تأسيس منشأة ما بطريقة قانونية على قدم المساواة مع أية منشأة أردنية ، يكون بوسعها أن تستورد ، أو تصدر ، أو تشغل مصنعا ، أو تخزن قطع الغيار ، وغيرها من المواد الصناعية ، أو تبيع للموزعين مباشرة أو عن طريق وكلاء .

وتنطوي المساهمة في المشاريع المشتركة على المساهمة في رأس المال ، وكذلك على اتفاقات تعاقدية بشأن البراءات والدراية وتوريد المواد .

ويتطلب استكشاف فرص انشاء المشاريع المشتركة أن يكون لدى أكثر من طرف حافز الى ذلك ، ويتعين تنظيم لقاءات مباشرة ، ويلزم بحث الفرص التي يقدمها كل من الطرفين . وهذا واحد من أكثر الأشكال جاذبية وعملية في تشجيع التجارة الخارجية .

الجدول ١٣ ـ عدد المنشآت والعاملين في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥

	عدد المنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر			مجموع العاملين		
	١٩٨٤	١٩٨٥	الرقم القياسي	١٩٨٤	١٩٨٥	الرقم القياسي
الصناعات الغذائية :						
صنع الأغذية	٣١٤	٣٥٣	١١٢ر٤	٤ ٤٩٨	٥ ٢٤٢	١١٦ر٥
المشروبات	١٦	١٨	١١٢ر٥	٨٦٦	٩٨٥	١١٣ر٧
السجائر والتبغ	٤	٤	١٠٠ر٠	٧٣٠	٧٥٤	١٠٣ر٣
صناعات المنسوجات :						
المنسوجات	٤٥	٤٦	١٠٢ر٢	١ ٠٠٦	٩٨٧	٩٨ر١
الملابس	١١٧	١٢٨	١٠٩ر٤	١ ٧٢٤	١ ٨٣٦	١٠٦ر٥
الصناعات الكيميائية						
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٥٦	٦٧	١١٩ر٦	٣ ٣٨٨	٣ ٨٠١	١١٢ر٢
تكرير النفط	١	١	١٠٠ر٠	٢ ٦١٥	٢ ٧٦٢	١٠٥ر٦
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٥٠	٥٠	١٠٠ر٠	١ ٤٥٧	١ ٥٤٢	١٠٥ر٨
صناعات مواد البناء :	٢٤٨	٢٥٩	١٠٤ر٤	٤ ٧٥٤	٤ ٨٣٢	١٠١ر٦
المجموع الفرعي	٨٥١	٩٢٦	١٠٨ر٨	٢١ ٠٣٨	٢٢ ٧٤١	١٠٨ر١
الصناعات الأخرى	٨٣٥	٨٩٣	١٠٦ر٩	٢٠ ٨٣٥	٢١ ٩٣٦	١٠٥ر٣
المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	١ ٦٨٦	١ ٨١٩	١٠٧ر٩	٤١ ٨٧٣	٤٤ ٦٧٧	١٠٦ر٧

ومن الواضح أن كلا من عدد المنشآت ومجموع عدد العاملين زاد في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ بنسبة ٨ر٨ في المائة و ١ر٨ في المائة (في القطاعات الفرعية الأربعة التي تناولها التحليل) وبنسبة ٩ر٧ في المائة و ٧ر٦ في المائة على التوالي (في قطاع الصناعة التحويلية كله) .

وتلاحظ زيادة كلا البندين أيضا في جميع فروع القطاعات الفرعية المختارة وفي الصناعات الأخرى . وظل عدد المنشآت على ما هو عليه فيما يتعلق بانتاج السجائر ، وتكرير النفط ، وصناعات اللدائن فقط ، لأنه لا حاجة في الوقت الحاضر لتركيب طاقات اضافية . ومن الناحية الأخرى ، ظل مجموع عدد العاملين دون تغيير في المنسوجات ومواد البناء فقط . وزاد عدد الموظفين ، زيادة معقولة ، في جميع الفروع الأخرى من القطاعات الفرعية ، بما فيها الصناعات الأخرى .

وعلى الرغم من ذلك ، انخفض اجمالي الانتاج من حيث القيمة والكميات انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ . وتتضح هذه المفارقة في القسم التالي من الدراسة الاستقصائية .

٣-٢- انتاج الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٤

يوضح الجدول التالي أداء انتاج الصناعة التحويلية في المنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر ، من حيث القيمة :

الجدول ١٤ - اجمالي الانتاج والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، في المنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر

(بملايين الدنانير الأردنية ، بالأسعار الجارية)

	اجمالي الانتاج			القيمة المضافة		
	١٩٨٤	١٩٨٥	الرقم القياسي	١٩٨٤	١٩٨٥	الرقم القياسي
- الصناعات الغذائية :						
صنع الأغذية	٦٥ر١	٧٢ر٣	١١١ر٠	١٨ر٤	١٥ر٦	٨٤ر٨
المشروبات	١٧ر٢	١٨ر٧	١٠٨ر٧	٨ر٨	١٠ر٥	١١٩ر٣
السجائر والتبغ	٤٣ر٤	٤٦ر٩	١٠٨ر١	٣٢ر٩	٣٦ر١	١٠٩ر٧
- صناعات المنسوجات :						
المنسوجات	١٢ر٦	١٤ر٣	١١٣ر٥	٤ر٨	٥ر١	١٠٦ر٣
الملابس	٩ر٢	٨ر٦	٩٣ر٥	٣ر١	٢ر٥	٨٠ر٦
- الصناعات الكيميائية:						
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٦١ر٤	٨٩ر٢	٥٥ر٣	٢٢ر١	١٦ر٣	٧٣ر٨
تكرير النفط	٢٧٢ر١	٢٦٠ر٢	٩٥ر٦	٢٩ر٦	٣٤ر١	١١٥ر٢
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٩ر٤	١٧ر٧	٩١ر٢	٦ر٠	٥ر٠	٨٣ر٣
- صناعات مواد البناء :	٨٢ر٤	٨١ر٥	٩٨ر٩	٤٤ر٣	٤٢ر٧	٩٦ر٤
- المجموع الفرعي	٦٨٢ر٧	٦٠٩ر٤	٨٩ر٣	١٦٦ر٩	١٦٧ر٩	١٠٠ر٦
- الصناعات الأخرى	٢٧٦ر٣	٣٠٥ر٥	١١٠ر٦	١٠١ر٩	١١٤ر٦	١١٢ر٥
- المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	٩٥٩ر٠	٩١٤ر٩	٩٥ر٤	٢٦٨ر٨	٢٨٢ر٥	١٠٥ر١

ويبين الجدول أنه في عام ١٩٨٥ كان اجمالي الانتاج للفروع التسعة المختارة من فروع القطاعات الفرعية لقطاع الصناعة التحويلية كله ، بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، متميزا بمعدل نمو سالب يبلغ -١٠ر٧ في المائة و -٤ر٦ في المائة على التوالي .

ولم تسجل سوى أربعة من فروع القطاعات الفرعية معدل نمو موجب ، وهي : صنع الأغذية ١١ر٠ في المائة ، والمشروبات ٨ر٧ في المائة ، والسجائر والتبغ ٨ر١ في المائة ، والمنسوجات ٣ر٥ في المائة . وكانت معدلات نمو اجمالي الانتاج في الفروع الخمسة الأخرى للقطاعات الفرعية معدلات سالبة . وفي مجموعة "الصناعات الأخرى" ، زاد اجمالي الانتاج بنسبة ١٠ر٦ في المائة . وداخل هذه المجموعة ، سجل انتاج صناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية زيادة بنسبة ١٥ر٠ في المائة و ١٣ر٣ في المائة على التوالي .

وتختلف التغيرات في القيمة المضافة ، الى حد ما ، عن التغيرات في اجمالي الانتاج . ففي عام ١٩٨٥ ، ظلت القيمة المضافة في الفروع التسعة للقطاعات الفرعية راكدة (معدل النمو ٠ر٦ في المائة) ، ولكن القيمة المضافة في مجموع الصناعات التحويلية زادت بنسبة ١ر٥ في المائة .

ويتضح من التحليل على مستوى فروع القطاعات الفرعية انه في معظم الحالات تتبع التغيرات في القيمة المضافة التغيرات في اجمالي الانتاج . وبالمثل ، كان لأربعة من فروع القطاعات الفرعية معدل نمو موجب ، ولخمسة منها معدل نمو سالب ، في القيمة المضافة .

وثمة استثناء هو تكرير النفط ، الذي زادت القيمة المضافة فيه بنسبة ١٥ر٢ في المائة ، على الرغم من أن اجمالي الانتاج الذي سجل كان سالب النمو (-٤ر٤ في المائة) . والأرجح أن مجموع الاستهلاك الوسيط انخفض بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والاقتصاد في الطاقة . ولكن بالرغم من انخفاض اجمالي الانتاج كان نمو القيمة المضافة موجبا .

٣-٣- انتاج بعض السلع في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦

ترد في الجدول ٧ بالمرفق الأول معلومات عن انتاج ١٨ سلعة مختارة من حيث الحجم . وتختلف بعض الكميات لعام ١٩٨٤ عن الكميات المسجلة في الجدول ٦ بالنسبة لنفس السلع ، ولكن الاختلافات ، من حيث المبدأ ، ليست من الأهمية بحيث يمكن أن تؤثر على الاستنتاجات العامة .

وتبين بيانات البنك المركزي (الجدول ١٥ أدناه) التغيرات التالية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ :

الجدول ١٥ - تغيرات الانتاج في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦

السلـــــع	١٩٨٤ = ١٠٠	
	١٩٨٥	١٩٨٦
مركبات الفوسفات	٩٧ر٧	١٠٠ر٦
البوتاس	١٨٦ر٩	٢٢٦ر٨
العلف	٧٥ر٠	٧٢ر٩
المشروبات الكحولية	٧٧ر٠	٧٥ر٨
السجائر	٨١ر٥	٧٦ر٦
المنسوجات	١٧١ر١	١٧١ر١
الغزل	٩٠ر٧	٥٣ر٩
الأسمدة	٩٤ر٤	١٠١ر٩
الأحماض الكيميائية	٨٤ر٤	٨٥ر٨
المنظفات	٥٨ر٨	١١٠ر٢
منتجات النفط	٩٦ر٥	٨٩ر٩
الاسمنت	٩٩ر٨	٨٨ر٦

وهذا يعني أنه من بين ١٢ سلعة مدرجة بالجدول تنتمي الى ٤ فروع مختـــارة من فروع القطاعات الفرعية ، سجلت سلعتان زيادة في الانتاج في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، وهما انتاج البوتاس (٨٦ر٩ في المائة) والمنسوجات (١٧ر١ في المائة) . وكان انتاج السلع العشر الأخرى في عام ١٩٨٥ أقل من الانتاج المسجل في عام ١٩٨٤ .

ولم يكن الوضع أفضل في عام ١٩٨٦ . فقد ازداد انتاج البوتاس بنسبة ٢٦ر٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، وازداد انتاج المنظفات بنسبة ١٠ر٢ في المائة . وظل انتاج مركبات الفوسفات والأسمدة على المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٤ ، وظل انتاج المنسوجات على المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٥ . وانخفض انتاج جميع السلع الأخرى في عام ١٩٨٦ بالمقارنة بعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

وجدير بالذكر أن تكرير النفط انخفض في عام ١٩٨٥ بنسبة ٢ر٠ في المائة فقط ، ولكنه انخفض في عام ١٩٨٦ بنسبة ١١ر٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ . وكان هذا الانخفاض السبب

في انخفاض اجمالي انتاج الصناعة التحويلية في مجموعه بنسبة ٤ر٦ في المائة وانخفاض اجمالي انتاج الفروع التسعة المختارة من فروع الصناعة التحويلية بنسبة ٧ر١٠ في المائة .

وفيما يتعلق بصناعة تشكيل المعادن والصناعات الكهربائية ، زاد انتاج الحديد والبطاريات السائلة في عام ١٩٨٦ ، بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، بنسبة ١ر٢٧ في المائة و ٢ ر١١ في المائة على التوالي ، في حين انخفض انتاج المواسير المعدنية بنسبة ٠ر١٥ في المائة .

ووفقا للتقرير السنوي الثاني والعشرين للبنك المركزي الأردني لعام ١٩٨٥ ارتفع الرقم القياسي لمجموع الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٥ بنسبة ٣ر٠ في الم فقط مقابل ٦ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٤ (١٩٧٩ = ٠ر١٠٠) . وسجل ركود أو تغير الى رقم قياسي سالب في جميع الأنشطة الانتاجية ما عدا الملابس والمنسوجات وانتاج الحديد . وترد التغيرات في الجدول التالي .

الجدول ١٦ - التغيرات في الرقم القياسي للانتاج
في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤

١٩٧٩ = ١٠٠

الانتاج	عام ١٩٨٥ مقارنا بعام ١٩٨٤
الأغذية والمشروبات والعلف	- ١٢ر٨
السجائر وأعواد الثقاب	- ١٨ر٣
المنسوجات والملابس	+ ٣٢ر٤
المواد الكيميائية	- ٤ر٤
تكرير النفط	- ٢ر٦
الاسمنت	- ٠ر٢
صناعات أخرى :	
الحديد	+ ١٩ر٠
البطاريات	- ٠ر٩
الأحذية والجلد	+ ١ر٦
الورق والورق المقوى	+ ٢٤ر٤
مركبات الفوسفات	- ٢ر٣
الكهرباء	+ ٩ر٥
مجموع الانتاج الصناعي	
التغير في الرقم القياسي	+ ٠ر٣

وفي ظل هذه الظروف ، أولت الحكومة القطاع الصناعي دعما متواصلا ، وعليه اتخذت بعض التدابير الحمائية ، ومنها حظر استيراد سلع معينة تنافس المنتجات المحلية ، مثل المشروبات الخفيفة ، والمشروبات الكحولية ، والحديد ، والمنتجات العازلة . وشملت هذه التدابير أيضا رفع الرسوم الجمركية على عدد من الواردات ، مثل البطاريات السائلة ، والمواسير ، وأنواع معينة من المشروبات ، والأحذية ، والمنظفات . وقد سجلت ٢٨٨ شركة صناعية جديدة في عام ١٩٨٥ مقابل ١٧٧ شركة جديدة في عام ١٩٨٤ ، ولكن مجموع رأسمال الشركات الجديدة كان ٨ر٤ مليون دينار أردني فقط ، مقابل ٩ر٨ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٤ . ومن الواضح أن هذه الأوضاع تجلى فيها استمرار حالة الركود وما نجم عنها من الاحجام عن الاستثمار في الصناعة .

٣ - ٤ - التجارة الخارجية في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤

تشير البيانات المتوافرة ، التي نشرتها ادارة الاحصاء ، الى أن حجم التجارة الخارجية الكلي انخفض بنسبة ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بعد أن زاد بنسبة ٥ر٥ في المائة في عام ١٩٨٤ ، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول ١٧ - مجموع الصادرات والواردات في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥

(بملايين الدنانير الأردنية)

	١٩٨٤	١٩٨٥	الرقم القياسي
صادرات السلع المحلية	١ر٢٦١	٣ر٢٥٥	٩٧ر٨
الواردات	٣ر٠٧١ ١	٧ر٠٦٦ ١	٩٩ر٦
المجموع	٤ر٣٣٢ ١	٠ر٣٢٢ ١	٩٩ر٢

ومن الواضح أن الانخفاض البالغ ٨ر٠ في المائة يتألف من انخفاض صادرات السلع المحلية بنسبة ٢ر٢ في المائة وانخفاض الواردات بنسبة ٤ر٠ في المائة .

وينشأ الانخفاض المذكور أعلاه عن الانخفاض في صادرات السلع المحلية بسبب انكماش أسواق التصدير تحت تأثير الركود الاقتصادي الذي يعم البلدان العربية ، فضلا عن البلدان النامية ، التي تشكل منفذا تقليديا للصادرات الأردنية .

وقد حدث الانخفاض في صادرات السلع المحلية ، بصفة أساسية ، في الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى ، ومركبات الفوسفات .

وكانت الواردات في انخفاض أيضا . ويرجع السبب في انخفاض مجموع الواردات بنسبة ٤٨ر٠ في المائة فقط الى استيراد طائرتين مدنيتين . واذا خصمت تكلفة هاتين الطائرتين ، وكانت واردات عام ١٩٨٥ أقل بنسبة ٢ في المائة اضافية عن مستواها في عام ١٩٨٤ .

٤ - العلم والتكنولوجيا

بدأ اهتمام الأردن بصياغة سياسات للعلم والتكنولوجيا في أوائل الستينات ، وذلك بانشاء مجلس البحث العلمي في ١٩٦٤ . وقد ألغي المجلس بعد ذلك وأنشئت مديرية للعلم والتكنولوجيا في وزارة التخطيط بهدف دعم المؤسسات العلمية والبحوث التعاقدية .

وقد توسعت قدرة الأردن على القيام بالبحوث العلمية بانشاء مؤسسات علمية عديدة تشمل أربع جامعات (الجامعة الأردنية في عمان ، والجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا وجامعة اليرموك في اربد ، وجامعة مؤته في الكرك) ، وادارة للبحوث والدراسات في البنك المركزي ، وادارة البحوث والارشاد الزراعي في وزارة الزراعة ، ووحدة البحوث التابعة للشركة الأردنية لتعدين الفوسفات ، والجمعية العلمية الملكية بمختبراتها الصناعية المتخصصة .

ويولى اهتمام خاص بالمعايير الوطنية والمقاييس ، واختبار المواد والمنتجات ، وضبط الجودة ، والمعايرة ، والصيانة . تضاعف هذا الاهتمام بعد انشاء مديرية المعايير والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة وفي مختبرات الجمعية العلمية الملكية.

وقد شهدت الأردن أثناء عقدي النمو الأخيرين ادخال تكنولوجيات متطورة في المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة ، ولا سيما في مجالات تكرير النفط ، والأسمنت ، والفوسفات ، والأسمدة ، والبوتاس ، والزجاج . غير أن الحالة أقل مؤاتاة في عديد من الصناعات الأخرى .

والحالة في القطاعات الفرعية الأربعة المختارة كما يلي :

الصناعات الغذائية

من بين ٣٢٤ مؤسسة يبلغ مجموع العاملين فيها ٦٠٩٤ لم يكن هناك مؤسسات تملك مختبرات لضبط الجودة سوى ١٥ في عام ١٩٨٤ ، و ٢٢ في عام ١٩٨٦ . وفي ٢٢ مختبرا لضبط الجودة لم يكن يعمل سوى موظف واحد يحمل شهادة الدكتوراه ، و ٧ يحملون شهادة الماجستير ، و ٩ من حاملي شهادة البكالوريوس في العلوم أو شهادات أعلى ، ويعمل ٢٧٧ عاملا تحت اشرافهم .

وعلى الرغم من هذا العدد المحدود جدا من الموظفين الرفيعي المستوى ، شهدت الصناعات الغذائية في العامين الأخيرين ارتفاعا في عدد مختبرات ضبط الجودة داخل المنشآت . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه .

وفيما عدا ذلك ، لا توجد أية أنشطة تتعلق بالبحث والتدريب في أي فرع من الفروع الثلاثة للقطاعات الفرعية ، باستثناء بعض الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة الأردنية ، والتعاون بين الجامعة والصناعات الغذائية المحلية .

ويجدر الثناء على المساعي التي يقوم بها عدد من الورش التي ما فتئت تنتج نوعا من آلات ومعدات تجهيز الأغذية . وما زالت هناك حاجة ملحة لايلاء مزيد من الاهتمام والتشجيع لهذا النشاط .

صناعات المنسوجات

ليس هناك مختبرات ولا باحثون في فرعي النسيج والملابس التابعين لهذا القطاع الفرعي ، كما لا توجد أنشطة بحث وتدريب ، على الرغم من الحاجة الملحّة الى ذلك ، خاصة في مجال طباعة وصباغة المنسوجات وتصميم الملابس الجاهزة .

الصناعات الكيميائية

ان وضع العلم والتكنولوجيا في هذا القطاع الفرعي أفضل بكثير مما هو في القطاعات الفرعية الثلاثة الأخرى التي جرى تحليلها . وهذا على الرغم من أن الأموال المخصصة للبحوث والتدريب في هذا النوع من الأنشطة الصناعية - جمعت المعلومات بالاتصال المباشر بهذه الصناعات - تظهر أن المبالغ المنفقة على البحوث بلغت ٠٥٠ ١٤٢ دينار أردني في عام ١٩٨٤ ، و ٦٠٠ ٢٧٥ دينار في عام ١٩٨٥ ، و ٢٠٠ ٦٦٦ دينار في عام ١٩٨٦، ليس هناك سوى شركة البوتاس العربية التي أنفقت من ذلك المبلغ حوالي ٠٠٠ ٣٦٠ دينار في العامين الماضيين . وقد ارتفعت المبالغ المنصرفة على التدريب أثناء نفس الفترة من ٣٠٠ ٤ دينار في عام ١٩٨٤ الى ٤٠٠ ١٣٩ دينار في عام ١٩٨٦ ، وكان مصنع تكرير النفط صاحب النصيب الأكبر في تلك النفقات .

ويمكن زيادة تطوير أنشطة البحوث والتدريب نظرا لتوافر أناس مؤهلين ومؤسسات تملك مختبرات مجهزة كما ينبغي ، قادرين على القيام بنشاط علمي . ويتوقف تقدم هذا النوع من الأنشطة على الدعم المالي والتوجيه الملائم ، الذي يرشد الى مجال البحث وحجمه والى السياسة المتوخاة .

وتعاون الصناعات الكيميائية مع المؤسسات الأكاديمية يبعث على الرضا نظرا لأن كليهما شرع في اتخاذ مواقف ايجابية من التعاون في مجال البحث العلمي .

صناعات مواد البناء

يملك كل مصنع في هذا القطاع الفرعي مختبره الخاص للقيام بالأعمال المعتادة لضبط الجودة . كما أن كل مصنع منتج للفخار والقراميد الصيني ، والأواني الخزفية ، والزجاج والمنتجات الزجاجية ، والاسمنت ، وكذلك المنتجات الاسمنتية ، يملك برنامجه التدريبي الخاص . وقد بلغ مجموع المبالغ المنفقة في هذا المجال حوالي ٠٠٠ ٥٨ دينار في عام ١٩٨٤ ، و ٢٤٣ ٣٤ دينار في عام ١٩٨٥ و ٩٢٧ ٧ دينار في عام ١٩٨٦ . ومصنع الاسمنت في الفحيص (عمّان) هو أكثرها نشاطا في تنظيم الدورات الدراسية للعاملين فيه وكذلك للمتدربين من البلدان العربية الأخرى .

وحسب المعلومات المجمعة ، لم تنفق في عام ١٩٨٤ أية مبالغ على البحوث والدراسات ، ولم ينفق عليها سوى ٧٠٠ ١٠ دينار في عام ١٩٨٥ و ٧٠٠ ٢٣ دينار في عام ١٩٨٦ . ومع ذلك تبذل المحاولات لحل مشاكل الانتاج المحددة مثل الفقاقيع في الزجاج ، أو فيما يتعلق بالاسمنت والقراميد الصيني والمنتجات الخزفية ، وذلك لتحسين جودة المنتجات .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الجمعية العلمية الملكية تطالب من حين الى آخر بدراسة مشاكل محددة ذات صلة باستاج مواد البناء .

وعلى الرغم من كل المحاولات المذكورة آنفا والتي قامت بها القطاعات الفرعية المختارة الأربعة ، هناك حاجة مستمرة وملحّة لتكثيف الجهود من أجل احداث تحسينات نوعية في أنشطة العلم والتكنولوجيا . وينبغي أن تشمل هذه الجهود تطوير القوى العاملة المتدربة وتحسين كفاءة الادارة والانتاج . كما سيتطلب ذلك ولوج مجالات جديدة للبحث العلمي ذات أثر واضح على المركز العلمي للأردن وتطوره مستقبلا .

ويمثل أحد الحلول في تركيز الموارد على الدراسات العليا واشراك الجامعات الأردنية في مزيد من البحوث الموجهة وجهة عملية . ويتطلب هذا اقامة تعاون وثيق مع الصناعة ومع المؤسسات المشتغلة بالبحوث العلمية والتكنولوجية .

٥ - المشاريع قيد الدراسة

يقدم الجدول ٢١ في المرفق الأول معلومات مفصلة عن المشاريع قيد الدراسة . وهي ملخصة في الجدول ١٨ التالي .

الجدول ١٨ - المشاريع قيد الدراسة

	عدد المشاريع	تكاليف الاستثمار بآلاف الدنانير الأردنية	العاملون الجدد
الصناعات الغذائية	٥	٤ ٤٧٠	١٧٠
صناعات المنسوجات	٢	٥٥	١٧
الصناعات الكيميائية	٢١	٥٣٧ ٥٩٨	١٦٧ (أ)
صناعات مواد البناء	٢	٧٠	٢٣ (ب)
المجموع	٣٠	٥٤٢ ١٩٣	٣٧٧

(أ) يخص ١١ مشروعا فقط .

(ب) يخص مشروعا واحدا فقط .

وقد خصصت أكبر الاستثمارات وقدرها ٥٣٧ر٦ مليون دينار للصناعات الكيميائية ، وهذا دليل آخر على الدور الرئيسي الذي تقوم به الصناعات الكيميائية في التنمية الاقتصادية للبلد .

ومع ذلك أجلت في الوقت الحاضر مشاريع ضخمة مثل مشاريع انتاج حامض الفسفوريك

المركز والفوسفات الأحادي النشادر والفوسفات الثنائي النشادر ، تبلغ قيمتهـــا ٤٠٤ ملايين دينار ، وذلك لأن المناقشات مع المشترين الأجانب المحتملين للانتاج المقبـــل لم تنته بعد . أما المبلغ المتبقي والبالغ ١٣٢ر٦ مليون دينار ، فهو يتعلق بالدراسات الاستطلاعية الاقتصادية لمشاريع كيميائية أخرى . وبعضها لا يقل أهمية من وجهة نظـــر السوق المحلية وفرص التصدير ، مثل : العقاقير البيطرية . والمشاريـــع ذات الصلة بالبوتاس والأسمدة ، وطوب المغنسيوم والطوب الحراري وما شابه ذلك .

وكل مشاريع تجهيز الأغذيـة الخمسة هامة لأنها تزيد في الاكتفاء الذاتي الوطنـي من السلع الاستهلاكية الأساسية .

ويصح نفس الشيء بالنسبة لمشروعين لصناعة المنسوجات ومشروعين لصناعات مـــواد البناء .

وبالاضافة الى المشاريع قيد الدراسة المذكورة آنفا ، من المستصوب بدء وترويج المشاريع الصناعية والحرفية الصغيرة الكفيلة بالمساهمة بقدر هام في اقتصاد الأردن . فقائمة الواردات طويلة جدا ، وستحظى أية بدائل للواردات بالترحاب . وتحتاج البلدان المجاورة للأردن الى عديد من المنتجات التي يمكن انتاجها في الأردن وتصديرها اليها .

وقد أظهر القطاع الخاص أنه ينمو نموا حيويا ولديه القدرة على التكيـف مـع القيود الملازمة للأردن ، مثل محدودية الموارد المائية ، وشح بعض الموارد الطبيعية ، وصغر السوق المحلية ، والاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكيـــة ، ولا سيمـــا السلع الوسيطة والرأسمالية ، والاعتماد شبه الكلي على الطاقة المستوردة . ففي مثل هذه الظروف ينبغي دعم مرونة القطاع الخاص ، وذلك باتاحة مزيد من الفرص الانمائيـــة مصحوبة ، عند الاقتضاء ، بحوافز اضافية لجلب رأس المال الاستثماري الأجنبي .

ومن هذه الأفكار المتعلقة بانشاء مشاريع فكرة جمع الفضلات والقمامة وفرزها . ففضلات المنتجات والبقايا تنتشر في الهواء والماء والأرض . وتلوث هذه الموارد الطبيعية خطير للغاية خاصة في المناطق الصناعية والآهلة بالسكان . وهناك اجراء معقول ينبغي اتخاذه ألا وهو جمع الفضلات الموجودة واعادة استخدامها بهدف التقليل مـــن الاستعمـــال الحالي للموارد الطبيعية وانقاذ البيئة الطبيعية .

ومثال ذلك أنه من الممكن اعادة استخدام الأوعية الزجاجية المستعملـــة وكـــل أنواع الزجاج المكسور . فهناك كميات هائلة من زجاجات المشروبات غيـــر الكحوليـــة ، وأوعية المخلّل ، وغيرها من الفضلات الزجاجية الملقاة ، يمكن استخدامها فـي تصنيـــع المنتجات الزجاجية . ففي سويسرا مثلا ، يعود ٦٠ في المائة من الزجاج المنتـــج الى المصانع ، و ٥٠ في المائة في هولندا ، و ٣٠ في المائة فـــي جمهوريـــــة ألمانيـــا الاتحادية .

وفيما يتعلق بالورق المستخدم ، تعيد الصناعات اليابانية تجهيز ٤٨ في المائة من فضلات الورق ، والاتحاد الأوروبي ٤٥ في المائة ، وجمهوريـــة ألمانيـــا الاتحاديـــة ٤٦ في المائة ، وتشيكوسلوفاكيا ٤٤ في المائة .

وفيما يتعلق بالحديد ، يعود الى المصاهر في البلدان الصناعية ٥٠ في المائة من الحديد المنتج ، وكذلك ٤٠ في المائة من النحاس ، و ٢٥ في المائة من الألومنيوم ، و ٣٨ في المائة من الرصاص ، و ٢١ في المائة من الزنك .

كما أن هنالك امكانيات لاقامة ورشة حرفية لعرض سلع جديدة ومن ثم لزيادة فرص العمل ، وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني . فالكثير من الأصناف البلاستيكية المستوردة يمكن انتاجها محليا في ورش صغيرة ، وكذلك المنتجات الورقية الصغيرة ، ومنتجات الحياكة (التريكو) ، وقطع غيار الآلات الخ ، وهي مشاريع يمكن أن تسترعي اهتمام المستثمرين الخاصين .

ونظرا لادراكنا وجود العديد من الامكانيات ، نوصي باجراء دراسات مفصلة وعرضها على عدد من الأشخاص والمنشآت الصناعية في أقرب وقت ممكن .

٦ - قطاع الصناعة التحويلية وتوقعات الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠

نظرا لأن السنة ١٩٨٥ كانت السنة الأساسية لصياغة الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، من الضروري قبل كل شيء بدء الفصل بتلخيص نتائج قطاع التصنيع في تلك السنة .

فحسب الجدول ١٤ ، زاد مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من ٢٦٨ر٨ مليون دينار في ١٩٨٤ الى ٢٨٢ر٥ مليون دينار في ١٩٨٥ ، محققة بذلك معدل نمو بلغ ٥ر١ في المائة .

ومصدر المعلومات الآخر هو الحسابات القومية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وحسب هذا المصدر ، بلغت القيمة المضافة المحققة في ١٩٨٥ ، ٢٧٥ر٦ مليون دينار . وهذا يمثل معدل نمو قدره ٢ر١ في المائة في عام ١٩٨٤ .

ولكن الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ توخت ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية من ١٦٧ مليون دينار في ١٩٨٥ الى ٢٢٣ مليون دينار في ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٥ ، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٦ر٩ في المائة .

وبالاضافة الى ذلك ، تتوخى الخطة زيادة القيمة المضافة لقطاع المناجم والمحاجر من ٥٧ مليون دينار في ١٩٨٥ الى ٨٣ مليون دينار في ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٥ ، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٧ر٨ في المائة .

وبعد تلخيص كلا القطاعين ، بهدف امكان مقارنتهما بالبيانات الاحصائية المحددة أعلاه والتي تتضمن كلا من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المعادن والمحاجر ، تصبح القيمة المضافة ٢٢٤ مليون دينار في ١٩٨٥ و ٣٠٦ ملايين دينار في ١٩٩٠ ، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٦ر٣ في المائة .

وعند اعداد الخطة ، كانت البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة لعام ١٩٨٥ تقديرية ، أما الآن فالبيانات الفعلية المتعلقة بذلك العام متوافرة . وهذا يعني أن القيمة المضافة عند بدء الخطة عام ١٩٨٥ يمكن اعتبارها تبلغ ٢٨٢ر٥ مليون دينار بما في ذلك قطاعا التصنيع والتعدين .

ووفقا لذلك ، يبلغ معدل النمو السنوي المستهدف في الخطة ٦ر٣ في المائة ، في حين يبلغ معدل النمو السنوي المنفذ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ٩ر٤ في المائة (لكلا القطاعين) . ومن جهة أخرى ، هناك معدلان مختلفان للنمو نفذا في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ويمكن اعتبارهما واقعيين تقريبا وهما ١ر٥ في المائة (الجدول ١٤ من الدراسة الاستقصائية) و ١ر٢ في المائة (الحسابات القومية للفترة ٨٢-١٩٨٦).

وهكذا ، فان الحسابات التي أجريت على أساس تلك المعدلات السنوية الأربعة للنمو ، تعطي التوقعات التالية للقيمة المضافة لعام ١٩٩٠ :

الجدول ١٩ - القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠ ، البدائل الأربعة

(بملايين الدنانير الأردنية ، بأسعار ١٩٨٥)

البدائل	١٩٨٥	١٩٩٠
معدل النمو للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قدره ١ر٢ في المائة	٢٨٢ر٥	٣١٣ر٦
معدل النمو للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ قدره ٩ر٤ في المائة	٢٨٢ر٥	٣٥٨ر٨
معدل النمو للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قدره ١ر٥ في المائة	٢٨٢ر٥	٣٦١ر٦
معدل النمو للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ قدره ٥ر٠ في المائة	٢٨٢ر٥	٣٨٤ر٢

ويبدو البديلان الأخيران متفائلين أكثر من اللازم ، اذا أخذ في الاعتبار أن الانتاج الصناعي يعاني من الركود المتواصل للطلب المحلي وأن الصادرات في انخفاض ، مع ما يصحب ذلك من تأثير الركود العالمي . وبالاضافة الى ذلك ، ارتفع الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٥ ، حسب التقرير السنوي للبنك المركزي ، بمعدل ٣ر٠ في المائة فقط بالمقارنة بعام ١٩٨٤ . ومن جهة أخرى ، يبدو البديل الأول أقرب الى التشاؤم لذلك يمكن تحديد الحل في معدل يقع بين ١ر٢ في المائة و ٩ر٤ في المائة ، أي ٥ر٣ في المائة تقريبا .

واذا طبق هذا الرقم بوصفه معدل النمو السنوي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، فانه يعطي قيمة مضافة مستهدفة تبلغ ٢ر٣٣٦ مليون دينار ، بالاستناد الى ١٩٨٥ .

ويمكن تبرير التوقعات المعتدلة بالرجوع الى بيانات الاستثمار . فحسب الخطة الخمسية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، من المتوقع أن يبلغ مجموع المصروفات الاستثمارية على الصناعة التحويلية والتعدين ٢ر٣٩٣ مليون دينار ، وبذلك يكون المتوسط الحسابي ٦ر٧٨ مليون دينار سنويا . بيد أن مجموع الاستثمارات المحققة في ١٩٨٤ بلغ ٣ر٥٢ مليون دينار ، أي أنه لم يصل إلا الى ثلثي المتوسط السنوي المتوقع . وهكذا ، لم تبلغ

تكاليف الاستثمار للمشروعات التي تستغرق فترة تنفيذها عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، سوى ١٧ر٩ مليون دينار ، ولن تبلغ تكاليف الاستثمار للمشروعات قيد الدراسة (باستثناء الأعمدة التي أجّل تنفيذها) سوى ١٣٣ر٦ مليون دينار أردني .

وفي هذه الظروف ، من المستصوب التزام الحذر وتوقع حصول نمو أكثر اعتدالا للقطاع الصناعي ، مثلما أشير الى ذلك آنفا ، مما تتوقعه الخطة الحالية .

وعندما يتعلق الأمر بالقطاعات الفرعية التي تناولتها الدراسة الاستقصائية بالتحليل ، ينبغي التأكيد على أن وثيقة الخطة لا تقدم أية معلومات عن القطاعات الفرعية في الصناعة التحويلية . ولذلك ، من المستحيل تقديم أية تقديرات لما تحقق من النمو للقطاعات الفرعية الأربعة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . والحل الوحيد هو اجراء بعض التقديرات المناسبة ، بالاستناد الى ما حققه كل قطاع فرعي من القيمة المضافة في ١٩٨٥ وأنصبة تلك القطاعات من المجموع الفرعي لفروع القطاعات الفرعية التسع (الجدول ٥ في المرفق الأول) .

ووفقا لذلك كانت القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الفرعية الأربعة في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كما يلي .

الجدول ٢٠ - القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الفرعية الأربعة في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

(بملايين الدنانير الأردنية ، بالأسعار الجارية)

القطاع الفرعي	القيمة في ١٩٨٤	القيمة في ١٩٨٥	٪	الرقم القياسي ١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
الصناعات الغذائية	٥٧ر١	٦٢ر٢	٣٧ر٠	١٠٨ر٩
صناعات المنسوجات	٧ر٩	٧ر٦	٤ر٥	٩٦ر٢
الصناعات الكيميائية	٥٧ر٧	٥٥ر٤	٣٣ر٠	٩٦ر٠
صناعات مواد البناء	٤٤ر٣	٤٢ر٧	٢٥ر٤	٩٦ر٤
المجموع	١٦٧ر٠	١٦٧ر٩	١٠٠ر٠	١٠٥ر٤

فاذا أخذ في الاعتبار الانتاج المحقق في القطاعات الفرعية الأربعة المذكورة آنفا ، في ١٩٨٥ ، والاتجاهات الانمائية المفترضة في الفترة الخمسية الجارية ، فيمكن أن يقدر تقريبا أن الصناعات الكيميائية بشكل خاص وكذلك صناعات مواد البناء ، القائمة أساسا على الموارد المحلية ، سوف تحافظ على الحالة الراهنة . كما يمكن أن يتوقع أن تستمر الصناعات الغذائية في نفس اتجاه النمو الذي كانت عليه في ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، وأن تحرز جهود صناعات النسيج بعض التقدم . واستنادا الى كل ذلك ، يمكن أن يفترض أن نصيب القيمة المضافة للقطاعات الفرعية الأربعة في مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠ ، ستكون على الأقل على ما كانت عليه في ١٩٨٤ ، أي ٦٣ في المائة تقريبا . وبذلك يكون التقدير التقريبي للقيمة المضافة للقطاعات الفرعية الأربعة حوالي ٢١٢ مليون دينار .

واذا افترضنا أن الأنصبة ستكون كما كانت موجودة في ١٩٨٤ ، ولكن بعد تصحيحها قليلا لصالح الصناعات الكيميائية وصناعات مواد البناء ، فيمكن تقسيم القيمة المضافة المذكورة أعلاه على النحو التالي :

الجدول ٢١ - القيمة المضافة التقديرية في ١٩٩٠
للقطاعات الفرعية الأربعة

(بملايين الدنانير الأردنية ، بأسعار ١٩٨٥)

القطاع الفرعي	١٩٨٥	١٩٩٠	معدل النمو السنوي
الصناعات الغذائية	٦٢ر٢	٧٠	٢ر٥
صناعات المنسوجات	٧ر٦	٩	٣ر٤
الصناعات الكيميائية	٥٥ر٤	٨٠	٧ر٨
صناعات مواد البناء	٤٢ر٧	٥٣	٤ر٢
المجموع	١٦٧ر٩	٢١٢	٤ر٧

ومن الممكن أن يتوقع تحقق النمو بهذا المعدل المتواضع على أن يكون مفهوما أنه ستنجز الاستثمارات المذكورة في الفصول السابقة وستطبق سياسة حافزة واقتصادية ملائمة .

٧ - القضايا الأساسية والقيود والنقائص والنتائج

تتبع الأردن أساسا نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على المشاركة بين القطاعين العام والخاص . وتشجع الحكومة الأردنية الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب القطاعين العام والخاص وتسمح للجهات الأجنبية بملكية ١٠٠ في المائة من المنشآت المحلية .

وفي اطار هذه السمات العامة ، تعد السياسات الصناعية التي تتبعها الحكومة الأردنية فيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية مناسبة بوجه عام والواقع أنها نجحت حتى الآن .

وتشمل السياسات الرئيسية ما يلي :

- التشجيع النشط للاستثمار عن طريق منح الحوافز بما في ذلك ما يقدمه قانون الاستثمار من حوافز جذابة للمشاريع الاستثمارية التي تدعم الأهداف الانمائية الطويلة الأجل وتحفز على الاستثمار الأجنبي في الأردن ؛
- حركة تصنيع موجهة نحو التصدير تقوم خاصة على التعاون المتبادل مع البلدان المجاورة وسائر البلدان العربية ؛ وفي ذلك الاتجاه ، أنشئت مناطق حرة في محافظتي العقبة والزرقاء بهدف المضي في زيادة قدر الصادرات وايرادات التصدير ؛
- اطلال الواردات ، الأمر الذي يحفز المنشآت الصناعية ويمكنها من تقليل حجم الواردات وانقاص الاعتماد المحلي المفرط على السلع والخدمات الأجنبية ؛
- تشجع السلطات على انشاء مشاريع مشتركة ويرحب القطاع الخاص بها ؛ ومن جانب آخر ، تبين للشركات الأجنبية أن مشاركتها مربحة وتتيح امكانات جيدة للتوسع ؛
- النهوض بالصناعات القائمة على أساس الموارد المحلية ، وبخاصة الصناعات الكيميائية وانتاج المعادن غير الفلذية ؛
- بذل جهود لتقليل أوجه التفاوت في التنمية الاقليمية وفرص العمل عن طريق انشاء مناطق صناعية خارج "عمان الكبرى" ، ومن المنتظر أن توفر هذه المناطق مواقع صناعية معدة ومصفوفة من المصانع النموذجية والمستودعات ومراكز العرض والمساكن لاقامة الموظفين والعمال وأن توفر كذلك حوافز اضافية للاستثمار ؛
- وضع لوائح مستوفاة لتنظيم اجراءات اصدار التراخيص الصناعية بغرض تبسيطها والتعجيل بتنفيذ المشاريع الجديدة ؛
- التشجيع على تنظيم المشاريع الخاصة ولا سيما المشاريع المتعلقة بالصناعات الصغيرة ، استنادا الى التزام الحكومة القاطع بالاستثمار في اتباع نظام الاقتصاد الحر والى أن القطاع الخاص قد سجل نموا ديناميا وأثبت قدرته على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة .

وقد ووجهت هذه السياسات ببعض القضايا الهيكلية والمشاكل والقيود الملازمة لقطاع الصناعة التحويلية . ويمكن ايجازها فيما يلي :

انخفاض مستوى استغلال الطاقات الانتاجية

باستثناء بعض الحالات ، يعد مستوى استغلال الطاقات في الصناعة التحويلية منخفضا جدا . ومن غير المقبول أن تكون بعض الطاقات الجاهزة قد استخدمت بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة بل ان بعضها قد استخدم بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة .

اعتماد الطلب المحلي على الواردات

يعتبر الاعتماد على المواد الخام والمواد الوسيطة المستوردة من المشاكل المستمرة للصناعات التحويلية . وتعتمد أغلبية القطاعات الفرعية الأربعة المختارة على الواردات بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ في المائة . والصناعات الوحيدة التي يمكن اعتبار أنها لا تعتمد على الواردات هي صناعات مواد البناء وبعض صناعات تجهيز الأغذية والمواد الكيميائية التي تقوم على المواد الخام المحلية .

عدم وجود روابط فيما بين القطاعات

يسفر عدم وجود اتصالات متبادلة فيما بين القطاع الصناعي وسائر القطاعات الانتاجية ، ولا سيما الزراعة ، عن تخلف نسبي للصناعات الغذائية . كما أن صناعات المنسوجات تستورد كميات كبيرة من القطن والصوف ، غير أن بالوسع انقاص حجم استيراد هذين البندين عن طريق انتاجهما محليا .

عدم وجود روابط داخل الصناعات

يؤدي عدم وجود مثل هذا الشكل من أشكال الاتصال الى ازدياد الاعتماد على الواردات ، من ذلك مثلا الصناعات الغذائية التي تستورد الأجهزة والمعدات التي يمكن انتاج البعض منها محليا ، أو الصناعات الكيميائية التي تحتاج الى مجموعة متنوعة من المواد الوسيطة التي توجد موارد محلية وفيرة لانتاجها .

صغر حجم السوق المحلية

يعتبر هذا العامل من القيود البالغة الأهمية التي تعوق النمو الاقتصادي الناجح لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، نظرا لعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب المنتجات الصناعية ، زد على ذلك أن السوق مغرقة بالواردات المنافسة مما يؤدي الى فائض في الانتاج .

قلة الامكانات المتاحة للصادرات

باستثناء الفوسفات ، يعتبر حجم صادرات بعض المواد الكيميائية والمنسوجات وغيرها من الصادرات الصناعية قليلا جدا نظرا لعدم كفاية التكامل والتعاون على الصعيد الاقليمي العربي . ولذا يعتمد ميزان التجارة الخارجية الأردني اعتمادا كبيرا على الواردات .

عدم كفاية الحوافز الكفيلة بتنشيط الصادرات الصناعية

تعد الحوافز الممنوحة لتشجيع الصادرات الصناعية والاستثمارات في هذا الصدد غير كافية فيما يتعلق بالاستهلاك السريع للأصول الثابتة واقتطاعات الضرائب لصالح مراكز البحث والتطوير ، والاعفاءات من دفع الضرائب على الأرباح الناتجة من التصدير أو الأرباح التي يعاد استثمارها .

انخفاض مستوى العلم والتكنولوجيا

تتطلب الصناعات الحديثة تكنولوجيا متطورة . بيد أن أدوات السياسة العامة الرامية الى النهوض بالتكنولوجيا الصناعية لا تزال غير كافية ، بالاضافة الى عدم وجود أنشطة تذكر للبحث والتطوير في داخل مؤسسات الصناعة التحويلية ، وعدم وجود تعاون يذكر بينها وبين المؤسسات العلمية . ذلك أنه لا توجد لدى بعض الصناعات مثل صناعات تجهيز الأغذية وصناعات المنسوجات أي مختبرات لضبط الجودة ولا يوجد بها أي علميين . وعدم الاكتراث بالعلم والتكنولوجيا من شأنه أن يعوق صياغة أي سياسة مترابطة وشاملة غايتها تطوير تكنولوجيا صناعية محلية في الأردن . ونتيجة لذلك ، لا تزال أدوات السياسة العامة والآليات المؤسسية الكفيلة بحفز الأخذ بالتكنولوجيا الصناعية العصرية غير كافية بالاضافة الى عدم وجود أنشطة تذكر للبحث والتطوير .

انخفاض انتاجية العمل

تعتبر انتاجية العمل في القسم الأعظم من القطاعات الفرعية التي تناولها التحليل دون المتوسط . فانتاجية العمل لم تزد عن المتوسط الا في صناعات المشروبات والسجائر والتبغ وتكرير النفط ومواد البناء ، في حين أنها تقل كثيرا عن المتوسط في كل الفروع الخمسة الأخرى للقطاعات الفرعية .

نقص القوى العاملة الماهرة

يتبدى نقص القوى العاملة الماهرة في وجود عدد قليل جدا من المهندسين في العديد من المنشآت الصناعية .

وفي الوقت نفسه ، صدّرت الأردن في السنوات الأخيرة عددا من الأيدي العاملة الماهرة والمتعلمة الى دول الخليج العربية وبدأ العمال غير المهرة وأنصاف المهرة

في التدفق الى الأردن . وبالتالي تستورد التكنولوجيا اللازمة ويجرى تعديلها وتحسينها جزئيا لتتوافق مع الظروف المحلية أو لمواجهة تغييرات السوق .

الافتقار الى دراسات الجدوى الشاملة

يؤدي ضعف مستوى الخبرة المحلية في مجال اعداد دراسات الجدوى واقتراحه بسوء تقييم المشاريع وامكانات التسويق الى تنفيذ مشاريع صناعية تتكبد خسائر أو تولد طاقات انتاجية زائدة عن الحاجة .

التركز المفرط للاستثمارات الصناعية على الصعيد الاقليمي

ينتج التركيز المفرط للطاقات الانتاجية الصناعية في محافظة عمّان من وفرة المرافق الصناعية والهياكل الأساسية المتاحة في العاصمة ، مثل شبكات امداد المياه والكهرباء الجيدة والمرافق الممتازة للاتصالات الهاتفية والبرقية والفنادق الفاخرة ووسائل المواصلات الجوية الممتازة ، وتوافر المساكن المناسبة والامدادات الجيدة من المواد الغذائية وسائر السلع الاستهلاكية . ونظرا لعدم توافر جميع تلك الخدمات في غيرها من مناطق الأردن ، يفضل المستثمرون تنفيذ أنشطتهم التجارية في العاصمة .

الافتقار الى تخطيط صناعي متكامل

لم يعرض قطاع الصناعة التحويلية في شكل موحد في وثائق الخطة الحالية والسابقة . ولا تعد وثائق لخطة قطاعية ولا تتوافر بيانات كافية عن الخطة . فبعض الأهداف والاسقاطات غير الكاملة وغير الكافية لا تعطي معلومات شاملة بشأن تحقق توقعات الخطة السابقة ولا تعطي اسقاطات كافية عن الخطط المقبلة . وبعض مفاهيم التخطيط الصناعي التي لم تدرج حتى الآن في وثائق الخطة ذات أولوية عليا ، مثل السياسة التفصيلية المتبعة فيما يتعلق بالعمالة والاستثمار ، وانتاجية العمل ورأس المال ، والتخطيط لقطاع الصناعة التحويلية والتخطيط للصناعة بأسرها الخ ، ويجب معالجة مثل هذه المسائل في المستقبل مع التزام طريقة منهجية في تنفيذ الخطة ورصدها . وعدم ملاءمة نظم الدعم يعد أيضا من العقبات التي تحول دون تطبيق أساليب واجراءات التخطيط الصناعي الحديثة .

ويتطلب التخطيط الصناعي الناجع توافر بيانات احصائية موثوق بها . بيد أن عدم وجود تنسيق وتعاون حقيقي بين المؤسسات المشتغلة بالأنشطة الاحصائية قد أسفر عن تقديمها معلومات متعارضة بشأن نفس المواضيع . ومن الصعب أن يصدق المرء أن المصادر المختلفة تحصل على احصاءات مختلفة نفس المفاهيم الصناعية كالانتاج من حيث الكم واجمالي الانتاج من حيث القيمة ، والعمالة الخ ، ومن الممكن أن يكون المسؤولون في المؤسسات الصناعية قد أعطوا عند سؤالهم عن نفس المواضيع معلومات مختلفة في أوقات مختلفة .

٨ - توصيات

دخلت الأردن الآن مرحلة جديدة من مراحل التنمية . فقد اكتسبت خلال العقد الماضي أهمية متزايدة بوصفها منطقة تجارية اقليمية كما سجل النمو الاقتصادي تقدما كبيرا عن طريق الصادرات المحلية الرئيسية لقطاع الصناعة والتعدين كالفوسفات والأسمدة والبوتاس (من عام ١٩٨٤) ، والمستحضرات الصيدلية والأطر الخشبية الخ وكذلك عن طريق بعض الصادرات الزراعية مثل الطماطم وعصائر الطماطم والحمضيات والخيار والباذنجان والقرع . بيد أن حجم التجارة الخارجية انخفض في عام ١٩٨٥ بعد أن كان قد ازداد في عام ١٩٨٤ .

وقد أجري استعراض لهذا التطور ، بما في ذلك قيود الاقتصاد الهيكلية ، وبين الاستعراض أن الأوضاع المؤاتية بوجه عام التي سادت خلال العقد الماضي لم تعد سائدة . وتقتضي البيئة المتغيرة اتباع نهج جديد ازاء التنمية . فلمواصلة عملية التنمية الاقتصادية ، ينبغي أن يضطلع قطاع الصناعة التحويلية بدور دينامي مسترشدا بالأهداف الانمائية الطويلة الأجل ، التي ينبغي بدورها أن تدعم باستراتيجيات انمائية جديدة .

٨ - ١ - التوصيات الرئيسية فيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية

بالنظر الى الوضع المذكور أعلاه ، تتمثل الأهداف الأساسية الطويلة الأجل لتنمية قطاع الصناعة التحويلية التي اقترحتها الدراسة الاستقصائية الصناعية فيما يلي :

- تعزيز الفرص الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية الوفيرة في البلد الى الحد الأقصى وعلى نحو فعال ؛
- تعجيل معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية عن طريق تأمين زيادة مستمرة في استخدام الطاقات الانتاجية وزيادة فرص العمل وانتاجية العمل وزيادة الاستثمارات الوطنية ذات الجدوى الاقتصادية على أن تصاحبها معدلات استهلاك معقولة للأصول الثابتة ؛
- السعي الى انقاص العجز الحالي في ميزان التجارة الخارجية ؛
- التشجيع على اجراء بحوث علمية وتطويرها ونقل التكنولوجيا المتطورة وتطبيقها بغية تعزيز نمو قطاع الصناعة التحويلية وتقدمه التقني ؛
- تدعيم التعاون والتكامل في المجال الصناعي فيما بين البلدان العربية عن طريق تشجيع المشاريع المشتركة ولا سيما المشاريع التي تستخدم تكنولوجيا ملائمة حديثة .

وتتطلب هذه الأهداف مجموعة من الاستراتيجيات الانمائية التي ستناقش أدناه ، تدعمها سياسات مناسبة لتنفيذها .

وفي هذا الاطار ، ينبغي التركيز على التأشير بصفة رئيسية في عناصر أساسية للاستراتيجيات :

- الصناعات الموجهة نحو التصدير ،
- التي تنفذها الصناعات ذات الأولوية ،
- ويجري اختيارها من كل من :
- الصناعات القائمة على الموارد المحلية
- والصناعات غير القائمة على الموارد المحلية .

وهذا يتطلب دعما منتظما من :

- العلم والتكنولوجيا والقوى العاملة ،
- تحديث هيكل الصناعة التحويلية وترشيده ،
- أنظمة محسنة للحوافز ،
- اختيار مواقع الهياكل الأساسية والمنشآت الصناعية الاستراتيجية ،
- القيام بعمليات لاعادة التنظيم المؤسسي .

وتطبيق أي استراتيجية موجهة نحو التصدير يستلزم اتباع سياسات ملائمة يمكن ايجاز مبادئها الرئيسية على النحو التالي :

- توفير حوافز متوازنة لاطلال الواردات وزيادة الصادرات ؛
- اتباع نظام للتجارة ملزم لكل المصدرين ، يمنحهم امكانية الوصول بلا حدود الى '١' أسواق التصدير ولكن مع التأكد من أن المدخلات القابلة للتبادل التجاري تعرض بأسعار لا تزيد عن الأسعار العالمية ؛ و '٢' الاستفادة من الاعفاءات الجمركية فيما يتعلق بالمدخلات المستوردة بالاضافة الى الاعفاءات القائمة من دفع ضريبة الدخل ، فضلا عن منح اعفاءات من الضرائب غير المباشرة على المدخلات ؛
- ينبغي أن تكون الأشكال المتنوعة للحماية الفعالة لقطاع الصناعة التحويلية مبدءا توجيهيا أساسيا لدى تحديد الرسوم الجمركية ، على أن تظل التغييرات أيضا في أدنى حد ؛
- ينبغي أن يكون لأي شخص يضطلع بأنشطة التصدير ، بغض النظر عن نوع الصناعة أو المنتج ، حق الانتفاع بحوافز التصدير ؛

وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق عند تعريف الصناعات ذات الأولوية هي الميزة المقارنة التي تتيحها مجموعات معينة من المنتجات فيما يتعلق بما يلي :

- تنمية الصناعة التحويلية المحلية ،
- زيادة الاكتفاء الذاتي ،
- تنشيط الصادرات .

وينبغي تطبيق هذه المعايير الثلاثة أولا وقبل كل شيء على الصناعات القائمة على الموارد المحلية . وهي في معظمها الصناعات الكيميائية القائمة على أساس الفوسفات والبوتاس وانتاج جميع مواد البناء . ويمكن أن يمتد الاكتفاء الذاتي ليشمل ايضا ميدان الصناعات الغذائية عن طريق اقامة تعاون أوثق مع القطاع الزراعي . ومن الممكن أيضا أن تقيم صناعات المنسوجات تعاونا طويل الأمد مع الزراعة لضمان تزويدها بكمية من مدخلات المواد الخام .

وفي الوسع أيضا اعطاء الأولوية للصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية والمواد الوسيطة ضمن اطار الصناعات الكيميائية . وللصناعات الكهربائية وصناعة تشكيل المعادن .

ويعتبر تطوير العلم والتكنولوجيا واحدة من أهم المشاكل الأساسية التي تواجه بعض البلدان من شاكلة الأردن التي تعتزم النمو لتصل الى مستوى أعلى من التصنيع. وباجراء تحليل مدقق لتايوان وجمهورية كوريا وسنغافورة واليابان ، يمكن ملاحظة نوعين من الأنماط وهما :

- تقدم التكنولوجيا اللازمة الى الصناعة عن طريق مهندسين وعلماء محليين يكتسبون "دراية الفنية اما عن طريق التدريب وتبادل المعلومات أو عن طريق الحصول على تراخيص تكنولوجية من البلدان المتقدمة النمو ؛

- لا توفر التكنولوجيا اللازمة عن طريق القوى العاملة المحلية فحسب ، وانما تجلبها أيضا الى البلد مباشرة الشركات الأجنبية والاستثمار المباشر الأجنبي .

وتتطلب عملية اكتساب القدرة التكنولوجية باحثين ، ترتيبات مؤسسية وحوافز وتقديم ودعما ماليا .

وعدد الموظفين الجامعيين ليس كافيا في الوقت الراهن في غالبية الصناعات ليس فحسب عندما يتعلق الأمر بالانتاج اليومي وانما أيضا في ميدان الأنشطة البحثية . وينبغي تصحيح هذا النقص عن طريق الاسراع بتعيين عدد أكبر من الموظفين الجامعيين للعمل في صناعات مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات والمواد الكيميائية ومواد البناء وذلك بهدف تولي الأعمال المتعلقة بخطوط الانتاج وضبط الجودة والبحوث . ومن الممكن أيضا النظر في الاستعانة بباحثين مغتربين ، بمن فيهم الباحثون الذين توفرهم مؤسسات ووكالات المساعدة الدولية ، اذ أن هذا يعتبر وسيلة جديدة لادخال التكنولوجيات الحديثة في الصناعات المحلية ولترشيد هيكل الصناعة التحويلية .

وينبغي أن يكون انشاء مختبرات لضبط الجودة ، حيثما لزم الأمر ، وخاصة في صناعتي الأغذية والمنسوجات ، احدى المهام الرئيسية في المستقبل القريب . كما ينبغي تشجيع الصناعات على اقامة علاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات العلمية المناظرة ، كالجامعات والجمعية العلمية الملكية ، عن طريق وضع معايير للتعاون وتخصيص اعتمادات مالية على مستوى المنشآت تستخدم أساسا لاجراء البحوث الصناعية .

ومن الحوافز التي يمكن اقتراحها من أجل دفع قطاع الصناعة التحويلية الى خوض مجال الأنشطة التكنولوجية وبغية حفز اسهام القطاع الخاص في هذا الميدان ما يلي :

- الاعفاء من رسم الاستيراد وضريبة الاستثمار ، وزيادة معدل استهلاك المعدات المستخدمة في البحث والتطوير ؛
- الاعفاء من ضريبة الدخل على ذلك الجزء من الدخل الجاري الموجه الى تطوير التكنولوجيا ؛
- يمكن السماح لأية شركة تستحق الاعفاء من ضريبة الدخل أو تخفيضها بأن تنال نفس الامتياز لمدة ٢ - ٣ سنوات اضافية اذا أنفقت في المتوسط أكثر من ٢ الى ٤ في المائة ، مثلا ، من ايرادات مبيعاتها ، على أنشطة البحث والتطوير أثناء فترة الامتياز ؛
- منح قروض تفضيلية للبحث والتطوير ؛
- تقديم منح أو قروض بدون فوائد لمشاريع النماذج الأصلية أو مشاريع البحوث التي يقترح تنفيذها في الأردن لأول مرة .

وينبغي أيضا اشراك الصناعات الصغيرة في أنشطة التحديث والترشيد المقترحة ، وخاصة الصناعات القادرة على توريد مكونات وقطع غيار رفيعة النوعية بأسعار قادرة على المنافسة .

ويحتاج أي مصنع ، أيا كان موقعه ، الى مرافق أساسية داعمة مثل النقل ، والماء ، والمجاري ، والاتصالات ، وغيرها من المرافق . وتؤثر جميع هذه المرافق على اختيار الموقع المكاني للمصنع والانتشار الجغرافي للصناعات ، على الرغم مما للمواد الطبيعية والقوى العاملة من تأثير أيضا . ومن أجل تحقيق الانتشار الجغرافي والتقليل من مشاكل التحول الحضري في عمان وضواحيها ، ينبغي ألا يقتصر توفير هذه المرافق الأساسية على منطقة عمان وحدها بل ينبغي توفيرها أيضا لمناطق الأردن الأخرى، وبذلك تخلق أيضا فرص عمل في هذه المناطق . ولهذه الأسباب ، ينبغي ادخال المكون الاقليمي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتنمية البلد .

والمهام الانمائية اللازمة لتحقيق الأهداف المقترحة لتطوير قطاع الصناعة التحويلية تتطلب بعض عمليات اعادة الترتيب في المجال المؤسسي ، وهذه التعديلات تتعلق بثلاث مسائل هامة هي :

- نظام التخطيط والمتابعة ؛
- الدراسات الاستقصائية الصناعية والبيانات الاحصائية ؛
- اعداد دراسات الجدوى ومتابعة تنفيذ المشاريع .

ففيما يتعلق بمرحلة التخطيط ، يقترح أن يعهد الى وزارة الصناعة والتجارة بالمسؤولية عما يلي :

- وضع المسودة الأولى للخطط المقبلة لتنمية الصناعة التحويلية لكي تناقش مع وزارة التخطيط ، والغرفة الصناعية ، والبنك المركزي الأردني ، وبنك التنمية الصناعية ، ثم ادراج هذه الخطط في الخطط الخمسية الشاملة ؛
- بعد اعتماد خطة لتنمية الصناعة التحويلية ، سوف يلزم متابعة أداء هذه الخطة واتخاذ التدابير الكافية لضمان نجاح تنفيذها .

وينبغي أن تشمل خطط تنمية الصناعة التحويلية على التخطيط على مستوى القطاعات الفرعية الصناعية وليس على المستوى العام للصناعة التحويلية فقط كما هو الحال في الخطة الحالية .

ويوصى أيضا بوضع دراسة استقصائية صناعية شاملة تتناول جميع القطاعات الفرعية الصناعية وليس بعضها فقط ، كما هو الحال في الدراسة الاستقصائية الحالية . وينبغي أن توفر هذه الدراسة الاستقصائية معلومات شافية عن كل قطاع الصناعة التحويلية باعتبار ذلك شرطا للتنمية الصناعية في اطار الخطة الخمسية القادمة . وينبغي أيضا متابعة أداء الدراسة الاستقصائية .

ويلزم ، عند وضع الدراسة الاستقصائية ، أن تعد ادارة الاحصاء بيانات احصائية كاملة عن الصناعة بتعاون وثيق مع وزارة الصناعة والتجارة وغيرها من المؤسسات المعنية . والغرض من هذه التوصية هو القضاء على الموجود حاليا من الاختلافات وعدم التطابق بين نفس الوحدات الاقتصادية في المصادر المختلفة للمعلومات الاحصائية .

ولا غنى عن المعلومات الاحصائية الشاملة بشأن الانتاج والتسويق في اعداد دراسات الجدوى الكاملة والواقعية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار واعداد المشروع وتنفيذه وادارته . وينبغي بناء قاعدة البيانات والمعلومات هذه من أجل تفادي تكرار الفشل الذي أصاب بعض المشاريع في الماضي القريب .

ان تعزيز قدرات الوكالات الحكومية في تقييم دراسات الجدوى ، والاستفادة من الخبرة الفنية المحلية متى ما وجدت ، شرطان مسبقان ينبغي ايلاؤهما عناية فورية .

وأخيرا ، فيما يتعلق بالترتيبات والتدابير المؤسسية ، فان من شأن المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ، وكذلك المساعدة التي تقدمها المؤسسات العربية وغيرها من المؤسسات والبلدان الصديقة ، أن تؤدي دورا هاما في الجوانب التقنية والاقتصادية والمهنية من تنمية الصناعة التحويلية . وسيكون وضع خطة طويلة الأجل للتعاون التقني واحدا من أهم العوامل في مساعدة أنشطة البلد الصناعية وتعزيزها .

ويمكن أن تركز هذه المساعدة التقنية على تعزيز القدرات الحكومية والنهوض بها في مجال التخطيط والتنفيذ والرصد المتكامل للصناعة في اطار الخطة الخمسية الثالثة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

٨ - ٢ - توصيات موجزة بشأن القطاعات الفرعية

وردت التوصيات القطاعية التفصيلية في التقارير الختامية المتعلقة بكل قطاع . ونلخص في هذا الفرع الأفكار والتدابير الرئيسية منها فقط . وترد في الفروع من ألف الى دال من المرفق الثالث مقتطفات من التوصيات المقدمة في التقارير المتعلقة بالقطاعات الفرعية

الصناعات الغذائية

تتعلق التوصيات باستغلال الطاقات ، والحجم ، وضبط الجودة ، وتكاليف الانتاج ، والتسويق ، والخبرة الفنية ، والتعبئة والتغليف . وترد في الفقرة الأخيرة ، وهي أكثر الفقرات اثارة للاهتمام ، وعنوانها "أفكار مشاريع" ، قائمة طويلة بأفكار مشاريع للفروع الأحد عشر التالية للقطاعات الفرعية : منتجات الألبان ، منتجات اللحوم والدواجن ، الفاكهة والخضر ، منتجات الزيوت والدهون ، صناعات طحن الغلال ، منتجات السكر والشوكولاتة ، منتجات المخابز ، علف الحيوان ، المواد الغذائية الأخرى ، المشروبات ، وتعبئة الأغذية وتغليفها .

صناعات المنسوجات

تقترح الدراسة الاستقصائية للقطاعات الفرعية انشاء مصنع للنسيج لانتاج الأقمشة القطنية والأقمشة المصنوعة بالقطن المخلوط ، ووحدتين للصباغة (واحدة للألياف المستوردة وواحدة للغزل المنتج محليا) ، ووحدة اضافية لانتاج الملابس الداخلية المحبوكة (التريكو) للوفاء بالاحتياجات المحلية ، ومصنع جديد للغزل لانتاج الغزل الاصطناعي ، ومركز لتصميم الملابس للقطاع الفرعي للملابس . وعلاوة على ذلك ، يوصي التقرير بتنظيم جمع صوف الضأن المحلي لانتاج البطانيين ، والسجاجيد والبسط ، وبدراسة جدوى زراعة القطن ، من أجل تقليل الاعتماد على الواردات الحالية من الصوف والقطن .

الصناعات الكيميائية

باستثناء التوصيات العامة ، تشتمل التوصيات المحددة على مقترحات عملية بشأن استخراج اليورانيوم من ركاز الفوسفات أو من جبس الفوسفات ، وانتاج الأسمدة المخلوطة ، واستغلال موارد البحر الميت (رماد الصودا ، وسلفات البوتاس ، وأملاح المغنيسيوم ، والصودا الكاوية ، والكلور ، والليثيوم ، الخ) ، واستخلاص الكبريت من النفط الخام أثناء عملية التكرير ، واستعماله في انتاج الأسمدة . وتحتاج المشاريع القائمة والمقترحة الى طاقة مكلفة تعتمد على النفط الخام المستورد . ولذلك ينبغي أن تدرس بعناية امكانيات استعمال مصادر بديلة للطاقة (الطفل الزيتي المحلي ، الطاقة الشمسية ، الغاز الحيوي) . ويوصي أيضا بأن تدرس زيادة حصة المواد البتروكيميائية دراسة جدية . وقد ذكرت ست سلع لكي يتحدد انتاجه مبدئيا استنادا

الى مواد وسيطة تنتج بالفعل في المملكة العربية السعودية ؛ ويمكن تحديد سلع اضافية بتعاون وثيق مع ذلك البلد المجاور . وأخيرا ، تتعلق بعض التوصيات بانتاج اللدائن بهدف استحداث سلع استهلاكية لدائنية جديدة وتخفيض وارداتها الحالية .

صناعات مواد البناء

تشمل التوصيات تدابير تهدف الى تحسين هيكل هذا القطاع الفرعي . ويتعلق واحد من أهم هذه التدابير باعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية .

٩ - خاتمة

كل نتيجة من النتائج التي توصل اليها البحث وكل توصية من التوصيات التي قدمها مهمة للفترة القادمة من التنمية الصناعية في الأردن . غير أنه يلزم اعتمادها باعتبارها جزءا من استراتيجية منسقة من أجل تحقيق تغييرات في البيئة الصناعية وتمهيد الطريق لنمو الصناعات التحويلية الموجهة الى التصدير . وأخيرا فانها تتطلب التزاما كاملا بتعريض الاقتصاد للمنافسة لأن من شأنها أن تشحذ نموه وتعزيز كفاءته . وسيحقق هذا الجانب الجوهري من الالتزام منافع تنجم عن سياسة انمائية مصممة تصميما جيدا .

المرفق الأول

جداول احصائية

المحتويات

	الصفحة
الجدول ١ - اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، في جميع الصناعات التحويلية ، في عام ١٩٨٤	٩٣
الجدول ٢ - الاستهلاك الوسيط لعام ١٩٨٤	٩٤
الجدول ٣ - القيمة المضافة في عام ١٩٨٤	٩٥
الجدول ٤ - اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في جميع الصناعات التحويلية ، في عام ١٩٨٤	٩٦
الجدول ٥ - اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، في الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	٩٧
الجدول ٦ - انتاج السلع الرئيسية في عام ١٩٨٤ بالكميات والقيمة ...	٩٨
الجدول ٧ - انتاج بعض السلع بالكميات في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦..	١٠١
الجدول ٨ - ميزان العرض والطلب لبعض السلع المصنوعة المختارة ، ١٩٨٤.....	١٠٢
الجدول ٩ - انتاج بعض السلع المختارة وصادراتها لعام ١٩٨٤	١٠٥
الجدول ١٠ - الاستثمارات لعام ١٩٨٤ حسب أنواع السلع الانتاجية	١٠٩
الجدول ١١ - الاستثمارات في عام ١٩٨٤ حسب مصادر التمويل، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٠
الجدول ١٢ - قيمة الأصول الثابتة بتكلفة عوامل الانتاج ، والاستهلاك ، ١٩٨٤ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١١
الجدول ١٣ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الأنشطة ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٢
الجدول ١٤ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الجنس، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٣
الجدول ١٥ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الجنسية ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٤

المرفق الأول (تابع)

محتويات الجداول الاحصائية (تابع)

	الصفحة
الجدول ١٦ - التوظف حسب الجنس وعدد المنشآت في عام ١٩٨٥ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٥
الجدول ١٧ - رأس المال المدفوع ، ١٩٨٤ ، المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر	١١٦
الجدول ١٨ - توزيع المنشآت الصناعية ، وعدد الموظفين ، والقيمة المضافة ، في عام ١٩٨٤ ، حسب المحافظات	١١٧
الجدول ١٩ - عدد المنشآت، حسب نوع الصناعة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥	١١٨
الجدول ٢٠ - قائمة بالمشاريع الجاري تنفيذها	١١٩
الجدول ٢١ - قائمة بالمشاريع قيد النظر أو الدراسة	١٢٤
الجدول ٢٢ - صادرات السلع المحلية	١٢٦
الجدول ٢٣ - واردات السلع الأساسية	١٣٠

ملحوظة : قد تكون المجاميع غير دقيقة تماما بسبب تدوير الأرقام .

المطاط والمنتجات المطاطية	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٩ر٤	١٣ر٤	٦ر٠
مواد البناء	٨٨ر٨	٤٢ر٠	٤٦ر٨
المجموع الفرعي	٦٩٦ر٣	٥٢٣ر٧	١٧٢ر٧
صناعات أخرى	٣٠٤ر٣	١٨٦ر٧	١١٧ر٥
المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	١ ٠٠٠ر٦	٧١٠ر٤	٢٩٠ر٢

المصدر : دائرة الاحصاء ـ الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ٠

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١ - اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، في جميع الصناعات التحويلية ، في عام ١٩٨٤

(بملايين الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	اجمالي الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
صنع الأغذية	٦٩ر٨	٥٢ر٧	١٧ر١
المشروبات	١٧ر٢	٨ر٤	٨ر٨
السجائر والتبغ	٤٣ر٤	١٠ر٦	٣٢ر٩
المنسوجات	١٣ر٢	٨ر١	٥ر١
الملابس	١١ر٠	٦ر٧	٤ر٣
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٦١ر٤	١٣٩ر٢	٢٢ر١
تكرير النفط	٢٧٢ر١	٢٤٢ر٦	٢٩ر٦

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢ - الاستهلاك الوسيط لعام ١٩٨٤

(بملايين الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	المجموع	منه:(أ)	
		مصادر محلية	واردات
صنع الأغذية	٥٢ر٧	٢٦ر٠	١٩ر٤
المشروبات	٨ر٤	٢ر١	٣ر٧
السجائر والتبغ	١٠ر٦	١ر٨	٧ر٩
المنسوجات	٨ر١	٠ر٥	٥ر٨
الملابس	٦ر٧	٢ر٢	٣ر٠
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٣٩ر٢	٧٣ر٢	٤٩ر١
تكرير النفط	٢٤٢ر٦	٠ر٠٣	٢٣٢ر٨
المطاط والمنتجات المطاطية	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٣ر٤	١ر٦	٨ر٧
مواد البناء	٤٢ر٠	١٠ر٨	٣ر٧
المجموع الفرعي	٥٢٣ر٧	١١٨ر٢	٣٣٤ر١
صناعات أخرى	١٨٦ر٧	٣٤ر٩	٤٨ر٤
المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	٧١٠ر٤	١٦٦ر٢	٣٨٢ر٥

المصدر : ادارة الاحصاء - الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(أ) لا يشمل سوى قيمة المواد الخام المشتراة للانتاج في عام ١٩٨٤ ؛ ونتيجة لذلك فالبندان هما جزء فقط من مجموع الاستهلاك الوسيط .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٣ - القيمة المضافة في عام ١٩٨٤

(بملايين الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	المجموع	منه:(أ) أجور الموظفين ومكافآتهم	منه:(أ) الاستهلاك	منه:(أ) فائض التشغيل
صنع الأغذية	١٧ر١	٥ر٩	٢ر٨	٧ر٧
المشروبات	٨ر٨	١ر٨	١ر٤	٧ر٠
السجائر والتبغ	٣٢ر٩	٢ر٣	٠ر٥	٢ر٠
المنسوجات	٥ر١	١ر٥	٠ر٦	٢ر٥
الملابس	٤ر٣	٢ر١	٠ر٢	١ر٦
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٢٢ر١	٨ر٥	١٣ر١	- ٢ر١
تكرير النفط	٢٩ر٦	١٠ر٠	٩ر١	٥١ر٩
المطاط والمنتجات المطاطية	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٦ر٠	٢ر١	١ر٣	٢ر٣
مواد البناء	٤٦ر٨	٩ر٣	٩ر٧	١١ر٠
المجموع الفرعي	١٧٢ر٧	٤٣ر٥	٣٨ر٦	٧٦ر٧
صناعات أخرى	١١٧ر٥	٤٩ر٤	٢٧ر٣	٤٠ر٠
المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	٢٩٠ر٢	٩٢ر٩	٦٥ر٩	١١٦ر٧

المصدر : ادارة الاحصاء - الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(أ) لا يشمل الجدول صافي الضرائب غير المباشرة ، ونتيجة لذلك لا تشمل البنود الثلاثة سوى جزء من مجموع القيمة المضافة .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٤ - اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في جميع الصناعات التحويلية ، في عام ١٩٨٤

في المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

(بملايين الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	اجمالي الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
صنع الأغذية	١ر٦٥	٧ر٤٩	٤ر١٥
المشروبات	٢ر١٧	٤ر٨	٨ر٨
السجائر والتبغ	٤ر٤٣	٦ر١٠	٨ر٣٢
المنسوجات	٦ر١٢	٨ر٧	٤ر٨
الملابس	٢ر٩	١ر٦	١ر٣
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٤ر١٦١	٢ر١٣٩	١ر٢٢
تكرير النفط	١ر٢٧٢	٦ر٢٤٢	٦ر٢٩
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٤ر١٩	٤ر١٣	٠ر٦
مواد البناء	٤ر٨٢	١ر٣٨	٣ر٤٤
المجموع الفرعي	٧ر٦٨٢	٨ر٥١٥	٩ر١٦٦
صناعات أخرى	٣ر٢٧٦	٤ر١٧٤	٩ر١٠١
المجموع لقطاع الصناعة التحويلية	٠ر٩٥٩	٢ر٦٩٠	٨ر٢٦٨

المصدر : ادارة الاحصاء - الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٥ ـ اجمالي الانتاج ، والاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة ، في الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فاكثر

(بملايين الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	اجمالي الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
صنع الأغذية	٧٢ر٣	٥٦ر٧	١٥ر٦
المشروبات	١٨ر٧	٨ر٢	١٠ر٠
السجائر والتبغ	٤٦ر٩	١٠ر٨	٣٦ر١
المنسوجات	١٤ر٣	٩ر٢	٥ر١
الملبوسات	٨ر٦	٦ر٢	٢ر٠
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٨٩ر٢	٧٢ر٩	١٦ر٣
تكرير النفط	٢٦٠ر٣	٢٢٦ر١	٣٤ر١
المطاط والمنتجات المطاطية	—	—	—
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٧ر٧	١٢ر٧	٥ر٠
مواد البناء	٨١ر٠	٣٨ر٩	٤٢ر٧
المجموع الفرعي	٦٠٩ر٤	٤٤١ر٧	١٦٧ر٩
صناعات أخرى	٢٠٥ر٠	١٩١ر٠	١١٤ر٦
المجموع	٩١٤ر٩	٦٣٢ر٦	٢٨٢ر٣

المصدر : الجداول الاحصائية لعام ١٩٨٥ ـ ادارة الاحصاء .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٦ - انتاج السلع الرئيسية في عام ١٩٨٤

بالكميات والقيمة

السلع	الكميات بوحدات الانتاج		القيمة المضافة بآلاف الدنانير الأردنية
صناعات الأغذية			
منتجات الألبان	٣٠ ٩٢٦	بالطن	٨ ١٣٦ر١
الفواكه والخضر	٧ ٢٩٥	بالطن	٢ ٥٨٢ر٩
الزيوت والدهون	١ ٩٠٢	بالطن	١ ٩٠٢ر٥
منتجات مطاحن الغلال	٣٥٢ ٤٢٤	بالطن	١٧ ٣٤٩ر٩
منتجات المخابز والبسكويت	٤٧١ ٠٧٣	بالطن	١٢ ٨٢١ر١
منتجات السكر	٤٩١	بالطن	٢٢١ر٠
منتجات الشوكولاتة	١٠ ٦٦١	بالطن	٦ ٣٩٧ر٠
علف الحيوان	١٢٨ ٣٨٩	بالطن	١٤ ٧٦٤ر٧
المشروبات الكحولية (أ)	٢ ٥٥٣	بالألف لتر	٣ ٤١١ر٠
البيرة	٥ ٠٢١	بالألف لتر	٧١٥ر٤
المشروبات الخفيفة والمياه المعدنية	١٠٥ ٤٨٥	بالألف لتر	١٣ ٠٧٠ر٥
السجائر	٥ ٠٢٧	بالطن	٤٣ ٤٥٩ر٢
صناعات المنسوجات			
غزل القطن وغزل القطن المخلوط	١ ٨٦٢	بالطن	٣ ٠٣٢ر٤
الأقمشة الصوفية	٥١٦	بالطن	٥ ١٦٨ر٧
أقمشة الزي المدرسي للبنين والبنات	١٧٩	بالطن	٤٨٠ر٧
بطاطين الصوف المخلوط	٤٨	بالطن	٨٠ر٠
بطاطين الأكريليك	٥٤	بالطن	١٢٦ر٥
أغطية الرأس	١٨	بالطن	٩٠ر٠
المناشف والملاءات	٥٤	بالطن	٦٥ر٨
الملابس الداخلية والخارجية	٦٧٤	بالطن	١ ٤١٥ر٤
الجوارب	١٠٨ ٠٠٠	بالدستة	٣٥٢ر٣
السجاجيد الصوفية	٢٧	بالطن	١٠٤ر٠

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٦ (تابع)

السلـــع		الكميات بوحدات الانتاج	القيمة المضافة بالآف الدنانير الأردنية
صناعات المنسوجات (تابع)			
سجاجيد الأكريليك	بالطن	١٣	٤٢ر٣
سجاجيد العلاة	بالطن	٤٢	١٢١ر٥
الملابس الجاهزة	بالألف قطعة	٣ ٧٧٨	٨ ٥٦٨ر٢
الصناعات الكيميائية			
مركبات الفوسفات (ب)	بالألف طن	٦ ١٢٠	٧٨ ٩٠٠ر٠
البوتاس (ب)	بالألف طن	٤٩٠	١٤ ٩٠٠ر٠
الغازات : الأوكسجين	م٣	٨٦٠ ٠٠٠	٣٦٠ر٠
الأسيتيلين	بالطن	٧٥	
الكلور والصودا الكاوية وحامض الهيدروكلوريك	بالطن	٧ ٥٠٠	٩٨٠ر٠
البوليمرات الوسيطة	بالطن	٤ ٩٧٥	١ ٥٤٠ر٠
مبيدات الآفات	بالطن	٥٠	٢٩٠ر٠
فوسفات ثنائي الأمونيوم	بالطن	٥٤٨ ٤١٧	٤٤ ٧٠٠ر٠
حمض الفسفوريك	بالطن	٣١ ٣٢٠	٣ ٩٨٠ر٠
فلوريد الألومنيوم	بالطن	٢ ٣٠٠	١٢٠ر٠
الدهانات	بالطن	١٤ ١٠٠	٦ ٩٠٠ر٠
المخففات	بالطن	٦٧٦	٢٠٠ر٠
معاجين الجدران	بالطن	٨٦٨	١٠٠ر٠
العقاقير البشرية	بالألف وحدة	١٠٠ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠ر٠
العقاقير البيطرية	بالألف وحدة		١ ١٠٠ر٠
المنظفات (السوائل والمساحيق)	بالطن	٣٣ ٠٥٦	١٠ ٨٧٠ر٠
المعاجين المنظفة	بالصندوق	٤٧ ٢١٦	٤ ١٤٠ر٠
صابون الحمّام	بالطن	٧٧٢	٥٤٠ر٠
أعواد الثقاب	بعلايين العلب	٥٠٠	٤ ٩٥٠ر٠
منتجات النفط المكررة	بالطن	٢ ٥٨١ ٠٠٠	٢٢٥ ٧٠٠ر٠
المطاط	بالطن	٥٢ر٥	٨٧ر٠
سوابير البلاستيك	بالطن	٥ ٠٨٩	٤ ٩٠٠ر٠
أكياس البلاستيك	بالطن	٤ ٩٩٧	٢ ٠٠٠ر٠

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٦ (تابع)

السلـــع	الكميـــات بوحدات الانتاج		القيمة المضافة بالآف الدنانير الأردنية
الصناعات الكيميائية (تابع)			
أوعية البلاستيك	بالطن	٦ ٢٧٥	٤ ٣٠٠ر٠
علب البوليستيرين	بالطن	١ ٦٢٥	١ ٦٠٠ر٠
العوبات البلاستيكية الزراعية	بالوحدة	١ ٩٨٨	٢ ٦٠٠ر٠
أقلام الحبر الجاف	بالملايين	٣٩	٣٠٠ر٠
الأدوات المنزلية	بالطن	٨ ٠٥٩	١٠٠ر٠
الفرش	بالطن	١ ١٠٣	٦٠٠ر٠
الحشايا	م٣	٨١ ٩٨٤	١ ٥٠٠ر٠
صناعات مواد البناء			
الخزف	بالطن	٣ ٢٤٠	٦٨
القيشاني	م٢	٣٧٨ ٢٠٠	١ ٠٤٢
الأواني الفخارية	بالطن	١ ٦٤٩	
الألواح الزجاجية (ج)	بالطن	٢ ٦١٦	٣٢٧
المنتجات الزجاجية	بالطن	٩١٥	١١٥
الأسمنت البورتلاندي	بالطن	١ ٨٨٠ ٣٥١	٤٣ ٩٤٥
البلاط الاسمنتي	م٢	٣٩٤ ٥٦٤	٤ ٥١٥
الكتل الاسمنتية	بالقطعة	٢ ٧٧٠ ٢٨٦	٣١٧
الأعمدة الخرسانية	بالقطعة	٩ ٨٢٠	٩٣٥
المواسير الخرسانية	بالمتر	٣٧٥ ١٦٨	١ ٤٠٩
الخرسانة الجاهزة الخلط	بالطن	١٤٤ ٤٣٠	١ ٢٣٥

المصادر : استبيان الدراسة الاستقصائية الصناعية لعام ١٩٨٤ - وزارة التجارة والصناعة ، وكذلك حوليات الشركات ومعلوماتها .

(أ) المنتجان الرئيسيان هما العرق والكحول .

(ب) سجلت هنا ، على الرغم من تصنيفها مع قطاع المناجم ، بسبب أهميتها الخاصة لقطاع الصناعة التحويلية .

(ج) انتاج تجريبي .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٧ - انتاج بعض السلع بالكميات

في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦

	الوحدة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠	
					١٩٨٥	١٩٨٦
- الفوسفات	بالألف طن	٦ ٢١٣ر١	٦ ٠٦٧ر١	٦ ٢٤٩ر٢	٩٧ر٧	١٠٠ر٦
- البوتاس	بالألف طن	٤٨٦ر٠	٩٠٨ر٢	١ ١٠٢ر٠	١٨٦ر٩	٢٢٦ر٨
- العلف	بالألف طن	٦١ر٢	٤٥ر٩	٤٤ر٦	٧٥ر٠	٧٢ر٩
- المشروبات الكحولية	بالألف لتر	٧ ٢٠٢ر٠	٥ ٥٤٧ر٢	٥ ٤٥٧ر٢	٧٧ر٠	٧٥ر٨
- السجائر	بالمليون سيجارة	٤ ٣٤١ر٩	٣ ٥٣٨ر١	٣ ٣٢٧ر٧	٨١ر٥	٧٦ر٦
- المنسوجات	بالألف متر	١ ٢٠١ر٥	٢ ٠٥٥ر٦	٢ ٠٥٥ر٨	١٧١ر١	١٧١ر١
- الغزل	بالطن	١ ٨٣١ر١	١ ٦٦٠ر٣	٩٨٧ر٠	٩٠ر٧	٥٣ر٩
- جلد وجه الحذاء	بالألف م^2	١٩٩ر٣	١٨٠ر٢	٢٢٢ر٣	٩٠ر٤	١١١ر٥
- جلد وصوف نعل الحذاء	بالطن	٤٣ر٩	٢٩ر٣	١٨ر١	٦٦ر٧	٤١ر٢
- الأسمدة	بالألف طن	٥٤١ر٠	٥١٠ر٥	٥٥١ر١	٩٤ر٤	١٠١ر٩
- الأحماض الكيميائية	بالألف طن	١ ١٩٤ر٦	١ ٠٠٧ر٦	١ ٠٢٤ر٨	٨٤ر٤	٨٥ر٨
- المنظفات	بالألف طن	٢٥ر٥	١٥ر٠	٢٨ر١	٥٨ر٨	١١٠ر٢
- الأسمنت	بالألف طن	٢ ٠٢٦ر٣	٢ ٠٢٢ر٩	١ ٧٩٤ر٧	٩٩ر٨	٨٨ر٦
- الحديد	بالألف طن	١٦٤ر٩	١٩٨ر٤	٢٠٩ر٦	١٢٠ر٣	١٣٧ر١
- المواسير المعدنية	بالألف طن	١٤ر٧	١٤ر٢	١٢ر٥	٩٦ر٦	٨٥ر٠
- منتجات النفط	بالألف طن	٢ ٥١٠ر٩	٢ ٤٢٣ر٩	٢ ٢٥٧ر١	٩٦ر٥	٨٩ر٩
- الورق والورق المقوى	بالألف طن	١٨ر٠	٢١ر١	١٥ر١	١٧١ر٢	٨٣ر٩
- البطاريات السائلة	بالألف بطارية	٥٠ر١	٤٩ر٦	٥٥ر٧	٩٩ر٠	١٠١ر٢

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية ، شباط/فبراير ١٩٨٧ ، البنك المركزي الأردني .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٨ - ميزان العرض والطلب لبعض السلع
المصنوعة المختارة ، ١٩٨٤

السلع	الوحدة	الطلب	العرض	
			مصادر محلية	استيراد
الصناعات الغذائية				
منتجات الألبان	بالطن	٦١٥ ٣٩	٣٠٤ ٨	٣١ ٣١١
منتجات الطماطم	بالطن	٧٦٤ ٣٢	٧٦٤ ٣٢	—
معاصر زيت الزيتون	بالطن	٤٢٥ ٤٧	٤٢٥ ٣٧	—
الحمص والفاصوليا المعلبة	بالطن	٨٥٤	—	٨٥٤
منتجات السمسم	بالطن	٤٣١ ٥	٦١	٣٧٠ ٥
منتجات المطاحن	بالطن	٢٣٤ ٥٠٠	٧٠٠ ٤٩	٥٣٤ ٤٥٠
المشروبات الكحولية	بالطن	٤٩٢ ٥	٧٠٨	٧٨٤ ٤
البيرة	بالطن	٧٤٦	—	٧٤٦
مشروبات الفواكه	بالطن	١٢٥	—	١٢٥
السجائر	بالطن	٠٢٧ ٥	٤٥٠ ٢	٥٧٧ ٢
التبغ	بالطن	٧٧ر٥	٢ر٩	٧٤ر٦
صناعات المنسوجات				
غزل القطن والقطن المخلوط	بالطن	٠٩١ ٢	—	٠٩١ ٢
الأقمشة الصوفية	بالطن	٥١٦	—	٥١٦
الأزياء المدرسية للبنين والبنات	بالطن	١٧٩	١٨	١٦١
بطاطين الصوف المخلوط	بالطن	٤٨	٥ر٢	٤٢ر٨
بطاطين الأكريليك	بالطن	٥٤	٥ر٨	٤٨ر٢
أغطية الرأس	بالطن	١٨	—	١٨
المناشف والملاءات	بالطن	٥٤	—	٥٤
الملابس الداخلية والخارجية	بالطن	٦٧٤	٣٠	٦٤٤
الجوارب	بالطن	٥٤	—	٥٤
سجاجيد الصوف	بالطن	٢٦ر٧	—	٢٦ر٧
سجاجيد الأكريليك	بالطن	١٣	—	١٣
سجاجيد الصلاة	بالطن	٤٢ر٥	—	٤٢ر٥
الملابس الجاهزة	بآلاف الأمتار	٦٧٨ ٥	٢٨٩ ٢	٣٨٩ ٣

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٨ (تابع)

السلع	الوحدة	الطلب	العرض: مصادر محلية	العرض: استيراد
الصناعات الكيميائية				
مركبات الفوسفات	بالألف طن	١٢٠ ٦	١٢٠ ٦	—
البوتاس	بالألف طن	٤٩٠	٤٩٠	—
الغازات : الأوكسجين	١٠٠ ٪ م٣	مصادر محلية		—
الأسيتيلين	بالطن	٧٥	—	٧٥
الكلور والصودا الكاوية وحمض الهيدروكلوريك	بالطن	٧٧٦ ٣	٥٠٠ ٣	٢٧٦
البوليمرات الوسيطة	بالطن	٩٥٦ ٤	٧٩٩	١٥٧ ٤
مبيدات الآفات	بالطن	٨١ر٢	٦٢ر٠	١٨ر٧
فوسفات ثنائي الأمونيوم	بالطن			
حامض الفوسفوريك	بالطن	٨٩٣ ٣٧٤ ١	٥١٥ ٩٧٠	٢٧٦ ٤٠٤
فلوريد الألومنيوم	بالطن			
الدهانات	بالطن	٥٠٥ ١٤	٥٠٥ ٢	٠٠٠ ١٢
المخففات	بالطن	٦٧٦	—	٦٧٦
معاجين الجدران	بالطن		مستوردة جميعها	
العقاقير البشرية	بالألف وحدة		مستوردة جميعها	
العقاقير البيطرية			مستوردة جميعها	
المنظفات (السوائل والمساحيق)	بالطن	٥٠٠ ٢٦	—	٥٠٠ ٢٦
معاجين التنظيف	بالطن	٢٨٨	—	٢٨٨
صابون الحمّام	بالطن	٨٢٢	١٥٤	٦٦٨
أعواد الثقاب	بالطن	٠٠٠ ١٠	—	٠٠٠ ١٠
منتجات النفط المكررة	بالطن	٠٠٠ ٦١٠ ٢	—	٠٠٠ ٦١٠ ٢
المطاط	بالطن	٥٢ر٠	—	٥٢ر٠
أنابيب (مواسير)				
البلاستيك	بالطن	٣٣٨ ٥	٦٤٢	٦٩٦ ٤
أكياس البلاستيك	بالطن	٠٩٠ ٥	—	٠٩٠ ٥
أوعية البلاستيك	بالطن	٣٤٩ ٦	٨٣	٢٦٦ ٦

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٨ (تابع)

السلـــع	الوحـدة	الطلـب	العـــرض	
			مصـادر محليـة	استيراد
الصناعات الكيميائية (تابع)				
صناديق البوليستيرين	بالطن	١ ٦٢٥	—	١ ٦٢٥
الصوبات البلاستيكية للزراعة	بالطن	٦٢٥	٦٠	٥٦٩
أقلام الحبر الجاف	بالطن	٤٠٨	—	٤٠٨
الأدوات المنزلية	بالطن	٦ ٧٨٣	١٩٦	٦ ٥٨٧
الفرش	بالطن	١ ٠٣٧	١٥	١ ٠٢٢
الحشايا	بالطن	٢ ٠١١	—	٢ ٠١١
صناعات مواد البناء				
الخزف	بالطن	٣ ٢٧٢	٣ ٢٤٠	٣٢
البلاط الصيني	بالطن	٩ ٢٢٨	٧ ٧٦٠	١ ٤٦٨
الأواني الفخارية	بالطن			
الألواح الزجاجية	بالطن	٢ ٦١٦	٢ ١١٣	٥٠٣
المنتجات الزجاجية	بالطن	٩١٥	—	٩١٥
الأسمنت البورتلاندي	بالطن	١ ٨٨٠ ٠٠٠	١ ٨٨٠ ٠٠٠	—
البلاط الأسمنتي	بالطن	١٨٦ ٦٠٠	١٨١ ٨٠٠	٤ ٨٠٠
كتل الأسمنت	بالطن	٩٥ ٢٥٠	٩٥ ٢٥٠	—
أعمدة الأسمنت	بالطن	٩ ٣٧١	٨ ٧١١	٦٦٠
المواسير الخرسانية	بالطن	١١٩ ٣٥١	١١٩ ٣٥١	—
الخرسانة الجاهزة الخلط	بالطن	١٧٨ ٠٠٠	١٧٨ ٠٠٠	—

المصدر : استبيان الدراسة الاستقصائية الصناعية لعام ١٩٨٤ - وزارة الصناعة والتجارة ، وكذلك جوليات الشركات ومعلوماتها .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٩ - انتاج بعض السلع المختارة وصادراتها لعام ١٩٨٤

(بآلاف الدنانير الأردنية)

السلع	الانتاج	الصادرات
الصناعات الغذائية		
منتجات الألبان	٨ ١٣٦	٢٩١
الفاكهة والخضر	٢ ٥٨٣	١ ٠٥١
الدهون والزيوت	١ ٩٠٢	١ ١٢٣
منتجات مطاحن الغلال	١٧ ٣٥٠	١ ٦٧٢
منتجات المخابز والبسكوت	١٢ ٨٢١	٢٢٩
منتجات السكر الأخرى	٢٢١	١٧١
الشوكولاتة	٦ ٣٩٧	٢٤٧
الأغذية الأخرى	٩٦٥	١٨٠
علف الحيوان	١٤ ٧٦٥	٧ ٠١٣
المشروبات الكحولية	٣ ٤١١	١٢
البيرة	٧١٥	—
المشروبات الخفيفة	١٣ ٠٧٠	٥٥٦
السجائر	٤٣ ٤٥٩	٤ ٠٠٤
المجموع	١٢٥ ٧٩٥	١٦ ٥٤٩
صناعات المنسوجات		
غزل القطن والقطن المخلوط	٣ ٠٣٢	٢ ٩١٩
الأقمشة الصوفية	٥ ١٦٩	١ ٩٨٢
الأزياء المدرسية للبنين والبنات	٤٨١	—
بطاطين الصوف المخلوط	٨٠	—
بطاطين الأكريليك	١٢٧	—
أغطية الرأس	٩٠	—

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٩ (تابع)

(بآلاف الدنانير الأردنية)

السلع	الانتاج	الصادرات
صناعات المنسوجات (تابع)		
المناشف والملاءات	٦٦	—
الملابس الداخلية والخارجية	١ ٤١٥	٢٠٠
الجوارب	٣٥٢	—
سجاجيد الصوف	١٠٤	—
سجاجيد الأكريليك	٤٢	—
سجاجيد الملاة	١٢٢	—
الملابس الجاهزة	٨ ٥٦٨	٦ ٣٠٩
المجموع	١٩ ٦٤٨	١١ ٢١٠
الصناعات الكيميائية		
مركبات الفوسفات	٧٨ ٩٠٠	٦٥ ٠٠٠
البوتاس	١٤ ٩٠٠	١٤ ٩٠٠
الغازات	٣٦٠	—
الكلور والصودا الكاوية وحامض الهيدروكلوريك	٩٨٠	٦٥٠
البوليمرات الوسيطة	١ ٥٤٠	٥٤٠
مبيدات الآفات	٢٩٠	١٠٠
فوسفات ثنائي الأمونيوم	٤٤ ٧٠٠	٤٤ ٦٠٠
حامض الفوسفوريك	٣ ٩٨٠	٣ ٩٨٠
فلوريد الألومنيوم	١٢٠	—
الدهانات	٦ ٩٠٠	٢ ١٠٠
المخففات	٢٠٠	—
معاجين الجدران	١٠٠	—
العقاقير البشرية	١٢ ٥٠٠	٩ ٥٠٠
العقاقير البيطرية	١ ١٠٠	٧٠٠

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٩ (تابع)

(بآلاف الدنانير الأردنية)

السلع	الانتاج	الصادرات
الصناعات الكيميائية (تابع)		
المنظفات (السوائل		
والمساحيق)	١٠ ٨٧٠	٦ ٤٨٠
معاجين التنظيف	١٤٠	—
صابون الحمّام	٥٤٠	١٤٠
أعواد الثقاب	٤ ٩٥٠	٢ ٨٥٠
منتجات النفط المكرر	٢٢٥ ٠٠٠	—
المطاط	٨٧	—
أنابيب انبلاستيك	٤ ٩٠٠	٥٠٠
أكياس البلاستيك	٢ ٠٠٠	—
أوعية البلاستيك	٤ ٣٠٠	٢ ٤٠٠
علب البوليستيرين	١ ٦٠٠	—
الصوبات البلاستيكية		
للزراعة	٢ ٦٠٠	١ ٣٠٠
أقلام الحبر الجاف	٣٠٠	٣٠٠
الأدوات المنزلية	٤ ١٠٠	١ ٢٠٠
الفرش	٦٠٠	—
الحشايا	١ ٥٠٠	١٠٠
المجموع	٤٣٠ ٧٥٧	١٥٧ ٣٤٠
صناعات مواد البناء		
منتجات الفخار	٦٨	—
البلاط القيشاني والأواني الخزفية	١ ٠٤٢	—
الألواح الزجاجية والمنتجات الزجاجية	١١٥	—
الأسمنت البورتلاندي	٤٣ ٩٤٥	٢ ٢٤٤
البلاط الأسمنتي	٦ ٢٣٨	٨٩
الكتل الأسمنتية	٣١٧	—

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٩ (تابع)

(بآلاف الدنانير الأردنية)

السلع	الانتاج	الصادرات
صناعات مواد البناء (تابع)		
أعمدة الخرسانة	٩٣٥	- -
الأنابيب الخرسانية	١ ٤٠٩	—
الخرسانة الجاهزة		
الخلط	١ ٢٣٥	—
المجموع	٣٠٤ ٥٥	٣ ٤٣٣

المصدر : استبيان الدراسة الاستقصائية الصناعية لعام ١٩٨٤ - وزارة الصناعة والتجارة .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٠ - الاستثمارات لعام ١٩٨٤
حسب أنواع السلع الانتاجية

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

(بآلاف الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	الأراضي	المباني والانشاءات	الآلات والمعدات	مركبات النقل	استثمارات أخرى	المجموع
صنع الأغذية	—	١٠	١ ٠١٧	١٥	٢٨٦	١ ٣٢٨
المشروبات	—	٣٣٢	٥٠١	٢٣٥	٤٩٦	١ ٥٦٤
السجائر والتبغ	—	١٨٥	٤٨	٢٩	٤	٢٦٦
المنسوجات	—	١	٢٦٣	٣٢	١٢٣	٤١٩
الملبوسات	—	٢	١٠٢	١٧	١٧	١٣٨
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	—	١ ٣٢٠	٣ ٢١٧	١٣٢	٤٩٥	٥ ١٦٤
تكرير النفط	—	١٣٨	٤٢٨	٢٥٩	٢٥٢	١ ٠٧٧
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٨٦	٧٧	٦٦٨	٣٨	٢٢٦	١ ٠٩٦
مواد البناء	٢٥١	٧٨١	٢ ٦٢٦	٩٨٩	٢ ٤٤٨	٧ ٠٩٥
المجموع الفرعي	٣٣٧	٢ ٨٤٦	٨ ٨٧١	١ ٧٤٦	٤ ٣٤٧	١٨ ١٤٧
صناعات أخرى	٢٢٣	٤ ٠٠٧	١٠ ٩٧١	٦١٦	١٨ ٨٢٩	٣٤ ٦٤٦
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	٥٦٠	٦ ٨٥٣	١٠ ٨٤٢	٢ ٣٦٢	٢٣ ١٧٦	٥٢ ٧٩٣

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء . كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١١ - الاستثمارات في عام ١٩٨٤
حسب مصادر التمويل

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

(بالآف الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	خاصة	عامة	أخرى(أ)	المجموع
صنع الأغذية	١ ٢٤٥	٨٣	-	١ ٣٢٨
المشروبات	١ ٥٦٤	-	-	١ ٥٦٤
السجائر والتبغ	٢٦٦	-	-	٢٦٦
المنسوجات	١٨٧	٢٠٥	٢٧	٤١٩
الملبوسات	٩٣	٢٦	١٩	١٣٨
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٤ ٢٣٢	٤٤٣	٤٨٩	٥ ١٦٤
تكرير النفط	٦٣٥	٧٥	٣٦٧	١ ٠٧٧
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١ ٠٩٦	-	-	١ ٠٩٦
مواد البناء	٣ ٠٠٠	٣ ٩٤٧	١٤٨	٧ ٠٩٥
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	١٢ ٣١٨	٤ ٧٧٩	١ ٠٥٠	١٨ ١٤٧

المصدر : استبيان الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٤ - وزارة الصناعة والتجارة ، وكذلك حوليات الشركات ومعلوماتها .

(أ) تشمل المؤسسات والجمعيات خاصة وكذلك المصادر الأجنبية .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٢ - قيمة الأصول الثابتة بتكلفة عوامل الانتاج ، والاستهلاك ، ١٩٨٤ المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

(بالآف الدنانير الأردنية)

نوع الصناعة	قيمة الأصول الثابتة	الاستهلاك	نسبة الاستهلاك
صنع الأغذية	٤٨ ٧٤٧	٢ ٦٨٠	٦ر٩
المشروبات	١٨ ٧٨٣	١ ٣٦٣	٧ر٣
السجائر والتبغ	٦ ١٥٠	٥٢١	٨ر٥
المنسوجات	١٠ ٠٢٧	٥٨٧	٥ر٩
الملبوسات	٢ ٧١٤	١٧٤	٦ر٤
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	١٦٩ ٢٢٤	١٣ ٠١٩	٧ر٧
تكرير النفط	١٢٠ ٨٠٠	٩ ١٢٧	٧ر٦
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١٨ ١٩٧	١ ٣٢٩	٧ر٤
منتجات مواد البناء	٢٣٣ ٤٧٤	٩ ٦٣٧	٤ر١
المجموع الفرعي	٦١٨ ١١٦	٣٨ ٤٤٧	٦ر٢
صناعات أخرى	٤٨٠ ٣٨٥	٢٦ ٥١٨	٥ر٥
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	١ ٠٩٨ ٥٠١	٦٤ ٩٦٥	٥ر٩

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٣ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الأنشطة

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

نوع الصناعة	الانتاج	الادارة	أخرى	المجموع
صنع الأغذية	٣ ٤٠٧	٦٥٥	٤٣٦	٤ ٤٩٨
المشروبات	٤٣٧	١٣٣	٢٩٦	٨٦٦
السجائر والتبغ	٦٠٩	٥٣	٦٨	٧٣٠
المنسوجات	٧٢٦	١٤٤	١٣٦	١ ٠٠٦
الملبوسات	١ ٤٨٠	٢١١	٣٣	١ ٧٢٤
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٢ ١٢٩	٦٥٢	٦٠٧	٣ ٣٨٨
تكرير النفط	١ ٦٩٩	٤٩٢	٤٢٤	٢ ٦١٥
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١ ٠٩٠	٢٥٣	١١٤	١ ٤٥٧
مواد البناء	٣ ٤٢٦	٧٤٨	٥٨٠	٤ ٧٥٤
المجموع الفرعي	١٥ ٠٠٣	٣ ٣٤١	٢ ٦٩٤	٢١ ٠٣٨
صناعات أخرى	١٥ ٢٧٤	٣ ٥٩٤	١ ٩٦٧	٢٠ ٨٣٥
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	٣٠ ٢٧٧	٦ ٩٣٥	٤ ٦٦١	٤١ ٨٧٣

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٤ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الجنس

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

نوع الصناعة	ذكور	أناث	المجموع
صنع الأغذية	٤ ١٦٥	٣٣٣	٤ ٤٩٨
المشروبات	٨٠٤	٦٢	٨٦٦
السجائر والتبغ	٦٨٢	٤٨	٧٣٠
المنسوجات	٦٨٣	٣٢٣	١ ٠٠٦
الملبوسات	١ ١١٦	٦٠٨	١ ٧٢٤
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٢ ٨٢١	٥٦٧	٣ ٣٨٨
تكرير النفط	٢ ٥٤١	٧٤	٢ ٦١٥
اللدائن والمنتجات اللدائنية	١ ٤٢٠	٣٧	١ ٤٥٧
مواد البناء	٤ ٦٩٩	٥٥	٤ ٧٥٤
المجموع الفرعي	١٨ ٩٣١	٢ ١٠٧	٢١ ٠٣٨
صناعات أخرى	٢٠ ١٣٦	٦٩٩	٢٠ ٨٣٥
المجموع لقطاع الصناعات التحويلية	٣٩ ٠٦٧	٢ ٨٠٦	٤١ ٨٧٣

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٥ - التوظف في عام ١٩٨٤ ، حسب الجنسية

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر(أ)

نوع الصناعة	أردنيون	غير أردنيين	المجموع
صنع الأغذية	٣ ٧٠٣	٧٩٥	٤ ٤٩٨
المشروبات	٦٧٠	١٩٦	٨٦٦
السجائر والتبغ	٧١٦	١٤	٧٣٠
المنسوجات	٨١٦	١٩٠	١ ٠٠٦
الملبوسات	١ ١٧٠	٥٥٤	١ ٧٢٤
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٢ ٩٦٧	٤٢١	٣ ٣٨٨
تكرير النفط	٢ ٦١٣	٢	٢ ٦١٥
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٩٧٦	٤٨١	١ ٤٥٧
مواد البناء	٤ ١٨٥	٥٦٩	٤ ٧٥٤
المجموع	١٧ ٨١٦	٣ ٢٢٢	٢١ ٠٣٨

المصادر :

١ - الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

٢ - استبيان الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٤ - وزارة الصناعة والتجارة .

(أ) لاربع صناعات مختارة فقط .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٦ - التوظف حسب الجنس وعدد المنشآت في عام ١٩٨٥

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

نوع الصناعة	عدد المنشآت	ذكور	اناث	المجموع
صنع الأغذية	٣٥٣	٤ ٧٣٠	٥١٢	٥ ٢٤٢
المشروبات	١٨	٨٩٠	٩٥	٩٨٥
السجائر والتبغ	٤	٧١٢	٤٢	٧٥٤
المنسوجات	٤٦	٦٦٤	٣٢٣	٩٨٧
الملبوسات	١٢٨	١ ١٨١	٦٥٥	١ ٨٣٦
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٦٧	٣ ٠١٨	٧٨٣	٣ ٨٠١
تكرير النفط	١	٢ ٧٤٦	١٦	٢ ٧٦٢
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٥٠	١ ٥٠٩	٣٣	١ ٥٤٢
مواد البناء	٢٥٩	٤ ٧٧٦	٥٦	٤ ٨٣٢
المجموع الفرعي	٩٢٦	٢٠ ٢٢٦	٢ ٥١٥	٢٢ ٧٤١
صناعات أخرى	٨٩٣	٢١ ٢١٦	٧٢٠	٢١ ٩٣٦
المجموع	١ ٨١٩	٤١ ٤٤٢	٣ ٢٣٥	٤٤ ٦٧٧

المصدر : الجدول الاحصائي لعام ١٩٨٥ - ادارة الاحصاء ، ١٩٨٧ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٧ - رأس المال المدفوع ، ١٩٨٤

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

نوع الصناعة	عدد المنشآت	رأس المال المدفوع بآلاف الدنانير الأردنية
صنع الأغذية	٣١٤	٢٠ ٦٢٤
المشروبات	١٦	٤ ١٥٠
السجائر والتبغ	٤	٢ ٥٢٠
المنسوجات	٤٥	٧ ٩٣٤
الملبوسات	١١٧	٣ ٣٧١
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٥٦	٧٧ ٤١٠
تكرير النفط	١	٣٢ ٠٠٠
المطاط والمنتجات المطاطية	صفر	صفر
اللدائن والمنتجات اللدائنية	٥٠	٨ ٠٤١
مواد البناء	٢٤٨	١٠٣ ٤٤٧
المجموع الفرعي	٨٥١	٢٥٩ ٤٩٧
صناعات أخرى	٨٣٥	٢٢١ ٠٥٠
المجموع	١ ٦٨٦	٤٨٠ ٥٤٧

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٨ - توزيع المنشآت الصناعية ، وعـــدد الموظفين ، والقيمة المضافة ، في عام ١٩٨٤ ، حسب المحافظات

المحافظة	عدد المنشآت	عدد الموظفين	القيمة المضافة بآلاف الدنانير الأردنية
المنشآت التي يعمل بهـا ٥ أشخـاص فأكثر			
عمان	١ ٢٤٣	٢٨ ٣٢٩	١٧١ ٢٣٣
اربد	٢٥٣	٢ ٤٢٢	٨ ١٨٤
البلقاء	٥٧	٢ ٤٣١	٣٦ ٨٣٤
الكرك	٣٠	٤ ٥٠٤	٤٧ ١٣٢
معان	١٠٢	٢ ١٨٩	٥ ٤٥٥
المجموع	١ ٦٨٦	٣٩ ٨٧٥	٢٦٨ ٨٣٨
المنشآت التي يعمل بهـا أقل من ٥ أشخاص(أ)			
عمان	٤ ٧٣٠	٤ ٧٢١	١١ ١٦٩
اربد	١ ٤٦٤	١ ٥٢٦	٤ ٤١٨
البلقاء	٢٥٤	٢٧٧	٧٦٥
الكرك	١٨٣	٨١٨	٤ ٣٢٨
معان	٢١٦	٢٣٨	٦٤٦
المجموع	٦ ٨٤٧	٧ ٥٨٠	٢١ ٣٢٦
جملة المنشآت			
عمان	٥ ٩٧٤	٣٣ ٠٥٠	١٨٢ ٤٠٣
اربد	١ ٧١٧	٣ ٩٤٨	١٢ ٦٠٢
البلقاء	٣١١	٢ ٧٠٨	٣٧ ٥٩٩
الكرك	٢١٣	٥ ٣٢٢	٥١ ٤٦٠
معان	٣١٨	٢ ٤٢٧	٦ ١٠١
المجمرع	٨ ٥٢٣	٤٧ ٤٥٥	٢٩٠ ١٦٤

المصدر : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(أ) عدلت الأرقام الواردة تحت عنوان "المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥ أشخاص" وفقا للأرقام الواردة تحت عنوان "جملة المنشآت" .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ١٩ - عدد المنشآت ، حسب نوع الصناعة
في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥

المنشآت التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر

نوع الصناعة	١٩٨٤	١٩٨٥
- صنع الأغذية	٣١٤	٣٥٣
- المشروبات	١٦	١٨
- السجائر والتبغ	٤	٤
- المنسوجات	٤٥	٤٦
- الملبوسات	١١٧	١٢٨
- المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٥٦	٦٧
- تكرير النفط	١	١
- اللدائن والمنتجات اللدائنية	٥٠	٥٠
- مواد البناء	٢٤٨	٢٥٩
- المجموع الفرعي	٨٥١	٩٢٦
- صناعات أخرى	٨٣٥	٨٩٣
- المجموع	١ ٦٨٦	١ ٨١٩

المصدر : ١ - الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٤ - ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

٢ - الجدول الاحصائي لعام ١٩٨٥ ، ادارة الاحصاء ، ١٩٨٧ .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٠ ـ قائمة بالمشاريع الجاري تنفيذها

اسم المشروع	سنة بدء التنفيذ	سنة الاكتمال المتوقعة	جملة تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	سنويا: اجمالي الانتاج	سنويا: قيمة الصادرات بالدنانير الأردنية	سنويا: كمية الطلب على الواردات	سنويا: عدد الموظفين الجدد
صناعات الأغذية							
ـ منتجات الألبان ـ اللبن الزبادي ، اللبن المعالج بالحرارة الفائقة ، المثلجات ، الجبن المصنوع من لبن الماعز والأبقار والضأن :	١٩٨٥	١٩٨٧	٥٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ طن	—	١٨٣ طن	٧
ـ اللحوم ومنتجات اللحوم ـ لحم الدجاج اللنشون والدجاج المجمد :	١٩٨٦	١٩٨٧	١ ٩٦٠ ٠٠٠	٢ ٤١٠ أطنان	٧٨٣ ٢٥٠	—	١٢٠
ـ منتجات المخابز ـ الفطائر والخبز :	١٩٨٥	١٩٨٧	٦٠٠ ٠٠٠	٦٨٠ طنا	—	—	٣٢
ـ المنتجات الغذائية الأخرى ـ الوجبات الجاهزة :	١٩٨٦	١٩٨٧	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ طن	١٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ طن	١٦
ـ الفواكه والخضر ـ الخضر المجمدة والمخللات :	١٩٨٦	١٩٨٧	١٠٠ ٠٠٠	١ ١٣٠ طنا	—	٠٠٠	٤٦
ـ منتجات السكر ـ الحلوة والمضائغ والحلاوة الطحينية :	١٩٨٦	١٩٨٧	٣٢٥ ٠٠٠	٧٧٠ طنا	٣٥ ٠٠٠	٧٧٠ طنا	٥٧
ـ المشروبات الغازية :	١٩٨٦	١٩٨٧	٢٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ طن	—	٩٠٠ طن	٢٠
ـ مركزات عاثر الفاكهة :	١٩٨٦	١٩٨٨	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠ طن	١٥٠ ٠٠٠	—	١٢٣
صناعات المنسوجات							
ـ أشرطة الستائر :	١٩٨٥	١٩٨٦	٢٠ ٠٠٠	٢١ طنا		٢١ طنا من غزل القطن والبوليستر	١٠
ـ أقمشة الأزياء المدرسية وأشرطة الستائر وقماش القنب :	١٩٨٥	١٩٨٧	١٥٠ ٠٠٠	٣٥ طنا	٥٠ ٠٠٠	٢٥ طنا من الغزل	٨
ـ صباغة الأقمشة المنسوجة وطباعتها وتشطيبها :	١٩٨٦	١٩٨٧	١٥٠ ٠٠٠	٤٠٠ طن	١ ٥٠٠ ٠٠٠ اعادة تصدير	١ ٠٠٠ ٠٠٠ متر	٨

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٠ (تابع)

اسم المشروع	سنة بدء التنفيذ	سنة الاكتمال المتوقعة	جملة تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	سنويا			
				اجمالي الانتاج	قيمة الصادرات بالدنانير الأردنية	كمية الطلب على الواردات	عدد الموظفين الجدد
- الكنزات (البلوفرات) والملابس الداخلية :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٣٥٠ ٠٠٠	٨٠ طنا	١٠٠ ٠٠٠	٦٠-١٠٠ طن من غزل القطن والأكريليك	٣٠
- الجوارب							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٠٠٠	٣٠ طنا	٧٥ ٠٠٠	٣٠ طنا من الغزل الاصطناعي	١٠
الصناعات الكيميائية							
- حامض الكبريتيك :							
	١٩٨٣	١٩٨٦		١٢ ٠٠٠ طن			
- الأميدات :							
	١٩٨٣	١٩٨٦	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ طن		٧٧٢ ٨٠٠	٣٠
- سلفات أثيل لورال :							
	١٩٨٣	١٩٨٦		٨ ٠٠٠ طن			
- السيليكات :							
	١٩٨٣	١٩٨٦		١٥ ٠٠٠ طن			
- المعاجين الصوفية ومعاجين الجدران :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٢٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ طن	١٢ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠	١٢
- أسمدة مخلوطة :							
	١٩٨٤	١٩٨٧	٢٢٥ ٠٠٠	٧ ٥٦٠ طنا			١٨
- ورنيش وأدهنة الأحذية :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٥٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠ وحدة	٥٦ ٢٥٠	٦٤ ١٩٠	١٢
- مواد تلميع الأحذية والبلاط :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٣٥٠ ٠٠٠	١٦٠ طنا			٩
- مواد تلميع الأحذية :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٣٠ ٠٠٠	١٥٥ طنا	٥ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٥
- دهانات لك ومعاجين ومخففات السيارات :							
	١٩٨٤	١٩٨٧	١٦٠ ٠٠٠	٣٤٣ ٠٠٠ دينار أردني	٧٠ ٪	٢٤٥ ٣٠٠	١٤

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٠ (تابع)

اسم المشروع	سنة بدء التنفيذ	سنة الاكتمال المتوقعة	جملة تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	سنويا			
				اجمالي الانتاج	قيمة الصادرات بالدنانير الأردنية	كمية الطلب على الواردات	عدد الموظفين الجدد
- استخراج الأملاح والسوائل والمراهم من البحر الميت:							
	١٩٨٧	...	٤٥٠ ...	١٣٠ طنا			٨
- قطرة للعيون (توسع)							
	١٩٨٦	١٩٨٧	١ ٧٥٠ ...	١٢ مليون زجاجة			
- مصنع صابون (توسع) - صابون محلي :							
	١٩٨٥	١٩٨٧	٣٥ ...	٣٠٠ طن		٤٩ ٩٠٠	٦
- منتجات تنظيف مختلفة :							
	١٩٨٥	١٩٨٧	١٨٥ ...	٣٩٨ ... دينار أردني		١٩٤ ٤٠٠	٤٣
- مواد غروية ومصمغات سيليكونية :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٥٠ ...	٦٠٦ ... لتر و ٥٠٠ ... أنبوبة	٣٥٠ ...	٢٥٣ ٤٠٠	٥
- مواد معيقة للتجمد ومواد غروية :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٦٠ ...	١ ٢٦٢ ... دينار أردني		١٠٧ ٥٠٠	٢١
- اطارات :							
	١٩٨٥	١٩٨٧	٧٠٠ ...	٢٠ ... اطار		٣٠٠ ...	١٢
- علب البوليستيرين :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٣٥٠ ...	٢ مليون صندو		٢٦٢ ٥٠٠	١٨
- حلقات المطاط :							
	١٩٨٦/٣	١٩٨٦/١١	٣٠ ...	٣٦٢ ... قطعة	٢٠ ...	١٠ ٩٥٠	٥
- كعوب البلاستيك :							
	١٩٨٦/٣	١٩٨٦/٦	١٥٠ ...	٢١٦ ... زوج		١٣ ...	٢٣
- كعوب البلاستيك :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٣٠ ...	٥٠٠ ... زوج	٦٠ ...	٧١ ...	٧١
- سجاد البلاستيك							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٧٥ ...	٦٠ ... قطعة		٧٩ ...	٦٦

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٠ (تابع)

اسم المشروع	سنة بدء التنفيذ	سنة الاكتمال المتوقعة	جملة تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	سنويا: اجمالي الانتاج	سنويا: قيمة الصادرات بالدنانير الأردنية	سنويا: كمية الطلب على الواردات	سنويا: عدد الموظفين الجدد
- أنابيب البلاستيك :							
	١٩٨٤	١٩٨٦	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ طن	٨٧ ٠٠٠	٧٩ ٢٠٠	٢٣
- أنابيب البلاستيك :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٢٣٥ ٠٠٠	٦٨٤ طنا		١٨٣ ٨٠٠	٣٧
- مقابض وعجلات من البلاستيك :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٢٠ ٠٠٠	٣٧ ٠٠٠ دينار أردني		١٣ ٩٥٠	٧
- مقابض وأحزمة من البلاستيك :							
	١٩٨٦/١	١٩٨٦/١٠	٣٢ ٠٠٠	٧٠ طن		٢٣ ١٠٠	١٠
- أثاث بلاستيك :							
	١٩٨٤	١٩٨٧	١٤٠ ٠٠٠	٤٠٨ ٠٠٠ دينار		٣٠٠ ٠٠٠	١٩
- بيوت بلاستيك :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	١ ٨٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ طن	١ ٣١٤ ٣٠٠	١ ٥٥٧ ٨٥٠	٤٧
- أبواب ونوافذ بلاستيك :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٥ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠ متر مكعب		١٢٠ ٠٠٠	١٣
- حزم وحقائب بلاستيك :							
	١٩٨٤	١٩٨٦	١٠٠ ٠٠٠	١٠٧ ٥٠٠ دينار أردني		٦٠ ٠٠٠	٨
- حشايا :							
	١٩٨٤	١٩٨٦	٢٢ ٨٠٠	١ ١٦٠ طن	٣١١ ٩٠٠	٥٨٩ ١٣٠	٢٠
- سجاجيد وقطع زينة للسيارات :							
	١٩٨٥	١٩٨٦	٣٥ ٠٠٠	٢١٨ ٤٠٠ قطعة		٢٠ ٠٠٠	٦
- خيوط من البلاستيك للاستعمال الزراعي :							
	١٩٨٤	١٩٨٦	٣٠ ٠٠٠	١٢٠ طن	٤٠ ٠٠٠	٥٠ ١٦٠	١٤
صناعات مواد البناء							
- انتاج الغرانيت :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ متر مربع	٥٠ ٠٠٠	—	٨

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٠ (تابع)

اسم المشروع	سنة بدء التنفيذ	سنة الاكتمال المتوقعة	جملة تكاليف الاستثمار بالدنانير الأردنية	اجمالي الانتاج	قيمة الصادرات بالدنانير الأردنية	كمية الطلب على الواردات	عدد الموظفين الجدد
			سنويا				
صناعات مواد البناء (تابع)							
- انتاج الزجاج الرملي والأجار الخفيفة :							
	١٩٨٦	١٩٨٧	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ طن	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١٠٠ طن من حامض السيتريك	٨٨

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة - قائمة المشاريع المرخص بها ، واتصالات مباشرة مع المستثمرين .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢١ - قائمة بالمشاريع قيد النظر أو الدراسة

اسم المشروع	مجموع تكاليف الاستثمار بآلاف الدنانير الأردنية	اجمالي الانتاج السنوي بالكميات	الموظفون الجدد
الصناعات الغذائية			
منتجات الألبان	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠ طن	٥٠
الفاكهة والخضر	١ ٦٠٠	٣ ٠٠٠ طن	٧٠
منتجات السكر	٤٨٠	٢٣٠ طن	٣٨
علف الحيوان	٣٠	١٠ ٠٠٠ طن	١٠
مشروبات غازية	١ ٣٠٠	١٧ ٠٠٠ طن	١٠٠
صناعات المنسوجات			
غزل الأكريليك والبوليستر	٤٥	١٦٥ طن	١٥
الشاش والأربطة	١٠	٥ أطنان من غزل القطن	٢
الصناعات الكيميائية			
مشتقات الدم ، الأنزيمات ،الخ بيوثوفيت مستخرج من البحر الميت (؟)	٢٠٢	١١٠ ٠٠٠ وحدة	٢٥
	٤٦ر٠	٣ ٠٠٠ طن	١٥
عقاقير بيطرية	٩ ٦٠٠	١٠ ٦٠٠ طن	
مراهم وسوائل التنظيف (طبية)	٦٠	١٥٠ ٠٠٠ وحدة	٨
زيت الكباحات	١٧٠	٢٥٠ ٠٠٠ لتر	١٢
لفائف أسفلتية	١٢٥	٧٠٠ طن	١٣
مماسح مطاطية	٥٣ر٤	٤ر٣ مليون وحدة	٢٥
أدوات بلاستيكية للاستعمال الطبي	١٠٠	١٥٠ ٠٠٠ دينار أردني	١٤
قطع بلاستيكية للأثاثات والنوافذ	١٥	٢٠ مليون قطعة	٤
قداحات بلاستيك	٢٧٣	٧ر٢ مليون وحدة	٢٢
صناديق البوليستيرين	٦٧٤	٣٠ طن	٦٤٤
السلفات	٥ ٥٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ طن	
دراسات استكمالية عن المنتجات الثانوية (البوتاس)	٢ ٠٠٠		

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢١ (تابع)

اسم المشروع	مجموع تكاليف الاستثمار بآلاف الدنانير الأردنية	احمالي الانتاج السنوي بالكميات	الموظفون الجدد
الصناعات الكيميائية (تابع)			
كربونات الصوديوم (رماد الصودا)	٧٧ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ طن	
زيادة انتاج حامض الكبريتيك	٢ ٥٠٠	٨٠٠ طن	
زيادة طاقة تخزين فوسفات ثنائي الأمونيوم وفلوريد الألومنيوم	٢ ٥٠٠		
زيادة انتاج حمض الفوسفوريك ونظم التبريد	٣ ٠٠٠		
حامض الفوسفوريك المركز ، وفوسفات أحادي الأمونيوم ، وفوسفات ثنائي الأمونيوم	٤٠٤ ٠٠٠	(تأجل في الوقت الحاضر)	
انتاج البرومين	٨ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠ طن	
الطوب المغنيسي والحراري	١٤ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ طن	
صناعات مواد البناء			
البلاط والطوب	٥٠	٧٠٠ ٠٠٠ متر مربع بلاط ١ مليون طوبة ١٥ ٠٠٠ من حجارة الشوارع	٢٣
الغرانيت وما اليه من مواد التزيين	٢٠	١٧٠ طنا	

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة - قائمة الصناعات المرخصة ، واتصالات مباشرة مع المستثمرين .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٢ - صادرات السلع المحلية (أ)

بآلاف الدنانير الأردنية

(القيم سيف مراكز التخليص في الأردن)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
الصناعات الغذائية			
منتجات صناعة الطحن ، الملط والنشويات ، الغلوتن ، الاينولين	٧ر٦٢٤ ١	٦ر١٠٢ ٥	١ر٣١٤
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والمنتجات المشتقة منها ، دهون الطعام المحضرة ، الشمعيات الحيوانية والنباتية	٩ر١٢٢ ١	٧ر١٧٥	٦ر١٥
السكر وصناعة الحلويات السكرية	٥ر١٥١	٨ر٢٠٣	٥ر١٣٤
الكاكاو ومستحضرات الكاكاو	٣ر٢٤٧	١ر١٦١	١ر٦٥
مستحضرات الحبوب أو الدقيق أو النشاء ، منتجات المعجّنات	٣ر٢٨١	٦ر١٣٥	٢ر٤٨
مستحضرات للأكل من الخضر أو الفاكهة أو أجزاء أخرى من النباتات	٣ر٣٤٣ ١	٩ر١٣٧ ١	٧ر٨٤
مستحضرات متنوعة صالحة للأكل	٩ر٢١٤	٣ر٨٣	٨ر٣٨
الأشربة والمشروبات الروحية والخل	٠ر٢٦١	٥ر٢١١	٠ر٨١
الفضلات والنفايات من الصناعات الغذائية ، العلف الحيواني المحضّر	٨ر٠١٢ ٧	٧ر٧٨١ ٦	٧ر٩٦
منتجات التبغ	٠ر٠٠٤ ٤	٦ر٧٢٥ ١	١ر٤٣
المجموع	٧ر٢٦٣ ١٦	٨ر٧١٧ ١٥	٦ر٩٦

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٢ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
صناعات المنسوجات			
الألياف الاصطناعية (متصلة)	١٦٧ر٥	٢٨ر١	١٦ر٨
الصوف وغيره من الوبر الحيواني	٤٠٤ر٣ ١	١٦٢ر٠ ٧	٥١٠ر٠
القطن	٠٩٢ر٠ ٣	٥٧٧ر٨ ٢	٨٣ر٤
الألياف الاصطناعية (غير متصلة)	٣٨ر٨	٤ر٠	١ر٠
غير ذلك من المواد النسيجية النباتية الخيوط المصنوعة من الورق	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
السجاد والبسط والحصر والديباج، أقمشة المفروشات، أقمشة وبرية وقطيفية (الشنيل)، منسوجات الشرائط، المزركشات، التل، وغيرها من أقمشة الشبيكة (الفيليه)، والدانتلا، والمطرّزات	٦ر٧	١ر٤	٢٠ر٩
مواد الحشو واللبّاد، الجدائل، الحبال والربط والكبول، أقمشة خاصة، أقمشة مشربة وأخرى مطليّة، مصنوعات نسيجية من نوع ملائم للاستخدام الصناعي	٢٦٥ر٩	١٧٠ر٨	٦٤ر٢
منتجات تريكو وكروشيه	٣ر٩	٠ر٩	٢٣ر١
خردوات منسوجة من لوازم الملابس الجاهزة والملبوسات، غير منتجات التريكو أو الكروشيه	٤٩٤ر٨ ١٢	٥٤٤ر١ ١١	٩٢ر٤
سلع نسيجية مصنوعة أخرى	١٨٩ر٥	٧٠ر٨	٣٧ر٤
ملابس قديمة وغيرها من السلع النسيجية، أسمال بالية	٢ر٠	٥ر٣	٢٦٥ر٠
المجموع	٦٦٥ر٤ ١٧	٥٦١ر٦ ٢١	١٢٢ر١

(بنـــع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٢ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
الصناعات الكيميائية			
الأوقنة المعدنية والزيوت المعدنية ومنتوجات تقطيرها ، الخ	١٠ر٤	٨ر٠	٧٦ر٩
المواد الكيميائية غير العضوية ، المركبات العضوية وغير العضوية ، الخ	٣ ١٥٦ر٣	١ ٦٤٥ر١	٥٢ر١
المستحضرات الصيدلية	١١ ٤٨١ر٨	١٤ ٢٩٧ر٨	١٢٤ر٥
الأسمدة	٥٨ ٩٤٩ر٣	٦١ ٤٨٠ر١	١٠٤ر٣
مستخلصات الدباغة والصباغة ، مواد الدباغة ومشتقاتها ، الخ	٢ ١٢٨ر٦	١ ٤٦٩ر٣	٦٩ر٠
الزيوت العطرية والمواد الراتنجية ، العطور ، مستحضرات التجميل ، الخ	٤٣ر٠	٢٢ر٣	٥١ر٩
الصابون ، المواد العضوية ذات الفاعلية السطحية ، مستحضرات الغسيل	٥ ٦١٧ر١	١ ٥٦٨ر٧	٢٧ر٩
مواد شبه زلالية ، الأغرية	١٩٣ر٢	٧٣ر٥	٣٨ر٠
المتفجرات ، منتجات من صناعة القذائف النارية ، أعواد الثقاب ، أخلاط معدنية سريعة الالتهاب ، الخ	١٧ر٥	٧٠ر٠	٤٠٠ر٠
منتجات كيميائية متنوعة	١١٨ر١	٢٨٧ر٨	٢٤٣ر٧
راتنجات اصطناعية ومواد لدائنية ، استرات السليلوز ، الخ	٨ ٠٧٢ر٢	٥ ٦٨١ر٤	٧٠ر٤
المطاط والمطاط الصناعي ومادة الفاكتيس المطاطية الاصطناعية ، والسلع المصنوعة من هذه المواد	١٠ر١	٩ر٧	٩٦ر٠
المجموع	٨٩ ٧٩٧ر٦	٨٦ ٦١٣ر٧	٩٦ر٥

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٢ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
صناعات مواد البناء			
الاسمنت والجير وما يشابه ذلك	٨٠٠ر٠ ٣	٨٠٠ر٠ ٧	٢ر٢٠٥
المواد المصنوعة من الحجر والجص والاسمنت والمواد المشابهة الأخرى	٤٣٨ر٤ ٤	٣٢٥ر٩ ٢	٤ر٥٢
المنتجات الخزفية	١١٠ر٠ ١	٢٦٠ر٠	٥ر٢٣
الزجاج والآنية الزجاجية	٤٩٢ر٩ ١	٢٧٧ر٩	٦ر١٨
المجموع	٨٤١ر٣ ١٠	٦٦٤ر٣ ١٠	٤ر٩٨
المجموع العام	٥٦٨ر٠ ١٢٤	٦٩٣ر١ ١٣١	٩٩ر٠

المصدر : احصائيات التجارة الخارجية ١٩٨٤ و ١٩٨٥ - ادارة الاحصاء .

(أ) تشمل البيانات الصادرات المصنعة فحسب ؛ كما استبعدت صادرات الفوسفات من بيانات صادرات مواد البناء .

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٣ - واردات السلع الأساسية

بآلاف الدنانير الأردنية

(القيمة سيف مراكز التخليص في الأردن)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
الصناعات الغذائية			
منتجات صناعة الطحن ، الملط والنشويات ، الغلوتن ، الاينولين	١٢٤ر١ ٢	٩٨٧ر٣ ٢	١٤٠ر٦
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والمنتجات المشتقة منها ، الخ	٥٢١ر٩ ١٠	١٥٦ر١ ١٠	٩٦ر٥
السكر وصناعة الحلويات السكرية	٦٤٩ر٠ ٧	٧٦٢ر١ ٥	٧٥ر٣
الكاكاو ومستحضرات الكاكاو	٩٧٠ر٨ ١	٥٨٦ر٧ ١	٨٠ر٥
مستحضرات الحبوب أو الدقيق أو النشاء ، منتجات المعجّنات	١٣٦ر٣ ٢	٥٨٥ر٩ ١	٧٤ر٢
مستحضرات للأكل من الخضر أو الفاكهة أو الأجزاء الأخرى من النباتات	٦١٩ر٥ ٣	٣٧٨ر١ ٢	٦٥ر٧
مستحضرات متنوعة صالحة للأكل	٢٧٧ر٤ ٢	٩٣١ر٣ ١	٨٤ر٨
الأشربة والمشروبات الروحية والخل	٧٧٥ر٨ ١	٤٧٢ر٤ ١	٨٢ر٩
الفضلات والنفايات من صناعات الأغذية ، العلف الحيواني المحضّر	٤٣١ر٦ ١٥	١٠٨ر٦ ١٤	٩١ر٤
التبغ	٩٩٩ر٣ ٥	٦٦٧ر٥ ٢	٤٤ر٥
المجموع	٥٠٦ر٣ ٥٣	٦٣٦ر٠ ٤٤	٨٣ر٤

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٣ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
صناعات المنسوجات			
ألياف اصطناعية (متصلة)	١٧ ٥٠٣ر٥	١٤ ٤٢٦ر٩	٨٢ر٤
المنسوجات الممعدنة	٢١ر٠	٣٨ر٠	١٨١ر٠
الصوف وغيره من الوبر الحيواني	٦٥٩ر٧	٥٣١ر٤	٨٠ر٦
الكتان والرامي	٤٠ر٥	٢٦ر٤	٦٥ر٢
القطن	٣ ٦٤٤ر٣	٣ ٨٣٥ر٩	١٠٥ر٣
ألياف صناعية (غير متصلة)	٩١٣ر١	٣ ٩٨١ر٨	٤٣٦ر١
غير ذلك من المواد النسيجية النباتية الخيوط المصنوعة من الورق .. الخ	١٥٥ر٧	١٤٥ر٢	٩٣ر٣
السجاد والبسط والحصر والديباج ، أقمشة المفروشات ، أقمشة وبرية .. الخ	٤ ١٣٦ر٨	٣ ٧٥٩ر٤	٩٠ر٩
مواد الحشو واللبّاد ، الجدائل ، الحبال والربط والكبول .. الخ	٢ ١٦٥ر٩	١ ٥٦٦ر٧	٧٢ر٣
بضائع نسيجية مضرّة (تريكو) وأخرى محبكة (كروشيه)	١ ١١٥ر٧	٨٢٦ر٠	٧٤ر٠
لوازم الكسوة والملبوسات ،من الأقمشة النسيجية .. الخ	١٩ ٩٢٢ر٧	٢٠ ١٤٢ر٢	١٠١ر١
سلع نسيجية مصنوعة أخرى	٢ ٩٥٦ر٢	٢ ٣٠٢ر٥	٧٧ر٩
ملابس قديمة وغيرها من السلع النسيجية ، أسمال بالية	٢ ٦٧٠ر٨	٢ ٤٦٣ر٩	٩٢ر٣
المجموع	٥٥ ٩٠٥ر٩	٥٤ ٠٤٦ر٣	٩٦ر٧

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

الجدول ٢٣ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
الصناعات الكيميائية			
مواد وقود معدني وزيوت معدنية ومنتوجات تقطيرها ، الخ	٢١٣ ٤٤٥ر٦	٢٢٣ ١٨٦ر٥	١٠٤ر٦
مواد كيميائية غير عضوية ، مركبات عضوية وغير عضوية ، الخ	٢٢ ٢٩٠ر٠	١٠ ١٠١ر٥	٤٥ر٣
مستحضرات صيدلية	١٢ ٣٧٧ر٣	١٣ ١٧٠ر٢	١٠٦ر٤
أسمدة	٣ ٠٧٥ر٥	٣ ١٧٢ر٦	١٠٣ر٢
مستخلصات الدباغة والصباغة ، مواد الدباغة ومشتقاتها ، الخ	٢ ٤٠٩ر٦	٢ ٣٥٥ر٥	٩٧ر٨
زيوت عطرية ومواد راتنجية ، عطور ، مستحضرات تجميل ، الخ	٢ ٥٧٣ر٦	٢ ٧٥٩ر٦	١٠٧ر٢
صابون ، مواد عضوية ذات فاعلية سطحية ، مستحضرات الغسيل	١ ٩٣٥ر٨	١ ٩٧١ر١	١٠١ر٨
مواد شبه زلالية ، غراء ومواد غروية	١ ٢٩٧ر٩	١ ٤١٩ر٤	١٠٩ر٤
متفجرات ، منتجات من صناعة القذائف النارية ، أعواد الثقاب ، أخلاط معدنية سريعة الالتهاب ، الخ	١٩١ر١	٦٩٦ر٩	٣٦٤ر٧
منتجات كيميائية متنوعة	٩ ٦١٩ر١	١٠ ٥٤٩ر٨	١٠٩ر٧
راتنجيات اصطناعية ومواد لدائنية ، استرات السليلوز ، الخ	٢٢ ٤٧١ر١	١٩ ١٣٢ر٧	٨٥ر١
المطاط والمطاط الصناعي ومادة الفاكتيس المطاطية الاصطناعية ، والسلع المصنوعة من هذه المواد	١٢ ٦٤٥ر٢	١٢ ٨٥١ر٧	١٠١ر٦
المجموع	٣٠٤ ٣٣١ر٨	٣٠١ ٣٦٧ر٥	٩٩ر٠

(يتبع)

المرفق ..ول (تابع)

الجدول ٢٣ (تابع)

السلع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤ = ١٠٠ر٠
صناعات مواد البناء			
الملح والكبريت والتراب والحجر ، مواد التجصيص ، الجير والاسمنت	٨ر٧٨٣ ١٢	١ر٩٤٧ ١١	٥ر٩٣
المواد المصنوعة من الحجر والجص والأسمنت والأسبستوس والبلق (الميكا) والمواد المشابهة	٦ر٦٢٣ ٢	٢ر١٠٣ ٢	٢ر٨٠
المنتجات الخزفية	٣ر٧٨٤ ٦	١ر٥٤٥ ٥	٧ر٨١
الزجاج والآنية الزجاجية	٧ر٨٨٣ ٧	٣ر٤٥٤ ٨	٢ر١٠٧
المجموع	٤ر٠٧٥ ٣٠	٧ر٠٤٩ ٢٨	٣ر٩٣
المجموع العام	٤ر٨١٩ ٤٤٣	٣ر٥٤٣ ٤٦٦	٥ر٩٦

المصدر : احصائيات التجارة الخارجية ١٩٨٤ و ١٩٨٥ - ادارة الاحصاء .

المرفق الثانـي

مصادر البيانات

- "Bags full of golden waste", article published in the Yugoslav weekly "Panorama", 31.January 1987 ;
- مصر - سلسلة دراسات استعراضية للتنمية الصناعية ، اليونيدو ١٩٨٦ ؛
- الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، مجلس التخطيط الوطني ؛
- الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وزارة التخطيط؛
- الاحصاء الصناعي ١٩٨٤ ، ادارة الاحصاء ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ؛
- Jordan industrial and export development, Volume I, Coopers & Lybrand, 1985 ;
- النشرة الاحصائية الشهرية ، شباط/فبراير ١٩٨٧ ، البنك المركزي الأردني ؛
- الحسابات القومية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ادارة الاحصاء ؛
- لمحات عن مؤسسات الصناعة التحويلية ، الأمم المتحدة ١٩٦٩ و ١٩٧١ ؛
- كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٥ ، ادارة الاحصاء ؛
- الصناعة في الأردن ١٩٨٤ ، علي دجاني ؛
- التقرير السنوي الثاني والعشرون ١٩٨٥ ، البنك المركزي الأردني .

المرفق الثالث

توصيات بشأن القطاعات الفرعية الأربع

ألف - الصناعات الغذائية

بناء على التحليلات الواردة في الفصل الثاني من التقرير الرئيسي من القطاعات الفرعية (صناعة الأغذية) ، والمشاكل التي فصّلت في الفصل الثالث ، تقدم التوصيات التالية بشأن تحسين موقف صناعات تجهيز الأغذية في الأردن .

استخدام القدرات الانتاجية

١ - ينبغي توخي العناية والدقة الواجبتين عند تقدير احتياجات الأسواق المحلية والتصديرية لغرض انشاء صناعات جديدة . والتدبير الذي يمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف هو انشاء مكاتب استشارية محلية يمكنها أن تنتدب خبراء وطنيين على رأس الأفرقة التي تتولى اعداد دراسات الجدوى عند قيام الشركات الاستشارية الأجنبية باعداد تلك الدراسات .

٢ - ينبغي أن يبنى تقدير القدرة الانتاجية للمشاريع الجديدة لتجهيز الأغذية على أساس تشغيل نوبتين أو ثلاث نوبات يوميا بدلا من نوبة واحدة . وينبغي توخي العناية في تقدير أسواق التصدير ، كما ينبغي التقليل من التعويل على الصادرات عند التخطيط للمشاريع الجديدة . وينبغي تزويد أسواق التصدير بانتاج النوبتين الثانية والثالثة .

٣ - ينبغي أن تدرس امكانية القيام بمشاريع مشتركة مع بلدان عربية أخرى (تحويل المشاريع الوطنية الحالية الى اقليمية) . ويكون الاسهام الأردني في ذلك هو خطوط الانتاج العاطلة .

٤ - لا ينبغي منح تراخيص جديدة في المجالات التالية ، باستثناء ما سيأتي ذكره فيما بعد : صناعة منتجات الألبان ؛ والبسكويت ورقائق الوفر (ما عدا الكعك الصغير المحلّى من الصنف الدانمركي) ؛ مطاحن الحبوب ؛ العلف الحيواني (ماعدا المركّزات) ؛ حبوب الحمّص والفول العريض المعلّبة ؛ المثلجات (أيس كريم) والأكواز البسكويتية للمثلجات ؛ رقائق الذرة (كورن فليكس) ؛ تعبئة التوابل . وينبغي مراجعة هذه القائمة وتحديثها دوريا بما يتوافق وحاجات البلد .

٥ - ينبغي التشجيع على التخصص في انتاج بعض المواد الغذائية بذاتها . وهذا قد يؤدي الى سحب تراخيص انتاج بعض المنتجات التي لا محل لها . وعلى سبيل المثال ، ينبغي التقليل من انتاج المثلجات في معامل الألبان ، وانتاج حلوى الشوكولاته في معامل الشوكولاته عوضا عن أصناف البسكويت ورقائق الوفر المغطاة بالشوكولاته .

المرفق الثالث (تابع)

الحجم

١ - تدرس امكانية انشاء تعاونيات صناعية .

٢ - تدرس طبيعة الصناعات المنزلية الريفية الصغيرة وملاحيتها الاقتصادية .

٣ - يدرب صغار المنتجين على مجالات كالادارة ، والانتاج ، وضبط الجودة ، والعناية بالنظافة الصحية ، وكذلك على المواضيع التقنية المحددة اللازمة في الميادين الخاصة بكل منهم .

زيادة القيمة المضافة

١ - يزاد الانتاج الزراعي من المحاصيل التي يمكن أن تجهز تجهيزا اضافيا .

٢ - يحد من واردات المواد الغذائية نصف المجهزة ، وتنشأ صناعات لانتاجها من المواد الخام المستوردة .

٣ - يزاد المدخل المساهم به محليا في مجالي انتاج الآلات ومواد التعبئة .

مسائل الجودة والمواد الخام والتنظيم

١ - تلزم المؤسسات التي تستوفي حدا معينا من رأس المال المدفوع أو عدد المستخدمين أو اجمالي الانتاج (يقرر فيما بعد) بانشاء أقسام لضبط الجودة في المصنع .

٢ - تنشأ مديرية منفصلة ومستقلة للمعايير والمقاييس .

٣ - تنشأ ادارة للأغذية والعقاقير على المستوى الحكومي لتقوم بتنظيم جميع الأنشطة الرسمية في ميدان تجهيز الأغذية ، ولتتولى مسؤوليات مثل التفتيش الغذائي .

٤ - تقدم المساعدة الى مجهزي الأغذية في تأسيس رابطة لمجهزي الأغذية والاختصاصيين في تكنولوجياتها .

٥ - يوجه مزيد من الانتباه الى عامل الاستساغة الحسية عند وضع معايير الأغذية .

٦ - ييسر استيراد المواد الخام الرفيعة الجودة التي لا تتوافر محليا بالنوعية المرغوبة .

٧ - يشجع انتاج المواد الخام الرفيعة الجودة وذلك بتحسين التكنولوجيات الموجودة ، ومثال ذلك الحصول على أنماط أجود من أجهزة التنقية والنظم الدوارة في صناعة طحن الحبوب ، وأجهزة ازالة الروائح في صناعة منتجات الألبان .

٨ - يشجع انشاء مختبرات مستقلة لضبط الجودة يكون هدفها النهائي منح الاعتماد لأولئك الذين يظهرون الدقة والنزاهة في العمل .

المرفق الثالث (تابع)

٩ - تدرس جدوى زراعة الحبوب التالية في الأردن : فول الصويا ، الشمندر السكري ، القطن ، الذرة ، الذرة المهجنة ، الفول السوداني ؛ وكذلك زيادة انتاج الحمص المجفف والفول العريض والباذلاء والسمسم .

تكلفة الانتاج

١ - يخفض سعر الطاقة من أجل مؤسسات تجهيز الأغذية (مثلما حدث من أجل صناعات أخرى) وتمنح عطلات ضريبية .

٢ - يدرب مجهزو الأغذية على اتباع ممارسات جيدة في ادارة مشاريعهم ، ويتوخى ايجاد سبل جديدة لتخفيض تكاليف الانتاج .

٣ - يعاد تقييم سياسات التسويق الزراعي ، وتتبع سياسات تساعد على التقليل من تكلفة الانتاج .

التسويق

١ - يوسع نطاق الحماية ليشمل الصناعات التي تنتج منتجات رفيعة الجودة ، وتدعم صادرات الأغذية المجهزة . ويمكن تحقيق ذلك بتحسين نوعية السلع المنتجة ، وكذلك تحسين الاعلان عن المواد الغذائية المجهزة وتعبئتها .

الخبرة الفنية

١ - تدرس جدوى ايجاد انتاج محلي للآلات اللازمة للصناعة الغذائية ، وذلك بحصر ما هو متاح من الخبرة الفنية والموارد البشرية .

٢ - تتوخى زيادة البحث العلمي في ميدان تجهيز الأغذية .

٣ - تدرس مسألة تعليم التكنولوجيا الغذائية في الأردن بغية تحديد احتياجات البلد من أعداد المتخرجين في هذا الميدان من حيث النوعية والكمية .

التعبئة والتغليف

١ - يدرس مجال تعبئة وتغليف الأغذية دراسة أكثر عمقا وتفصيلا ، مع التأكيد على الترابط القائم بينها وبين قطاعات صناعية أخرى .

٢ - تنشأ صناعات جديدة لانتاج مواد التعبئة والتغليف .

مسائل أخرى

١ - تزاد نسبة الاناث في قوة العمل في الصناعات الغذائية ، من خلال برامج تعليمية وتدريبية تنفذ بالتعاون مع اتحاد المرأة الأردني .

المرفق الثالث (تابع)

٢ - تنشأ مشاريع جديدة لتجهيز الأغذية في المناطق الريفية ، وفي المناطق الحضرية غير عمان والزرقاء .

٣ - يشجع الاستثمار العربي والأجنبي في الصناعات المحلية لتجهيز الأغذية .

أفكار مشاريع

١ - منتجات الألبان : مسحوق الجميد ومستحضرات القشدة غير اللبنيّة .

٢ - منتجات اللحوم والدواجن : تجفيف وتجميد البيض ؛ حساء الدجاج المجفف بازالة السوائل .

٣ - الفواكه والخضر : تجهيز المواد الخام المحلية الطازجة في صورة أنواع الحساء المعلب ، والفاصوليا الخضراء المعلبة ، والمخللات ، والمربى ، وملصة البندورة (الكتشب) ، وملصات السباغتي والبيتزا ، والصلصة الحارة ، والمربيات ، والبكتين . تجميد البطاطس وغيرها من الخضار وتجفيفها بازالة السوائل (اذا ازداد الانتاج بحسب المتوقع) ، وعصر زيت الزيتون .

٤ - منتجات الزيوت والدهون : استخراج الزيت من فول الصويا ، والذرة ، والنخل، وبذر القطن ، والسمسم . تحضير مرق السلطة ، وملصة المايونيز ؛ استخراج زيت الكبريت من كسب الزيتون ؛ زبدة الفول السوداني ؛ استخدام كسب الزيتون علفا حيوانيا .

٥ - صناعات طحن الغلال : طحن الذرة بالطريقتين الجافة والرطبة ، انتاج الملط ، خلائط الكعك ، دقيق (طحين) لجميع الأغراض ، وتصنيف الدقيق بالهواء .

٦ - منتجات السكر والشوكولاتة : ألواح الشوكولاتة الرفيعة الجودة ، وأصناف الطوفي والحلوى الرفيعة الجودة .

٧ - منتجات المخابز : أصناف الكعك والمعجنات المجمدة ، الكعك الدانمركي الصنف ، البسكويت الهش المملح (القراقيش) البسكويت المملح العقدي الشكل (برتزل) .

٨ - الأعلاف الحيوانية : مركزات العلف المصنوعة من المنتجات الثانوية للمجازر ومن المصادر الأخرى .

٩ - مواد غذائية أخرى : الخلّ وحامض الليمونيك .

١٠ - المشروبات والأشربة : المشروبات المقطرة والنبيذ .

١١ - تعبئة وتغليف الأغذية : زجاجات وأوان زجاجية ، منتجات الورق المقوى ، صفائح السيلوفان ، رقائق الألمنيوم وعلب المأكولات ، أكياس الألمنيوم ، صفائح القصدير المعقولة لانتاج علب المأكولات .

المرفق الثالث (تابع)

باء - صناعات المنسوجات

تملك الشركة الأردنية للغزل والنسيج طاقة انتاجية تبلغ ١٨٠٠ طن من القطن والقطن المخلوط بخيوط البوليستر . وتستهلك منها السوق المحلية نحو ١٢٠ طنا وتصدّر البقية الى العراق . ولذا يوصى بتوسيع الانتاج باضافة مصنع نسيج ينتج المنسوجات القطنية المصبوغة والمطبوعة والبيضاء اللون . وفي عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ أتمت الشركة دراسة بخصوص النسيج والتجهيز والطباعة والصباغة ؛ وفي تلك الدراسة اقترح انتاج أنواع الأقمشة الملائمة للسوق المحلية ، مثل : أقمشة الملاء (من القطن ١٠٠ في المائة أو خليط من القطن والبوليستر) ؛ أقمشة القمصان (خليط من القطن والبوليستر) ؛ أقمشة الفانلات (من القطن ١٠٠ في المائة) ؛ أقمشة الفساتين (من القطن ١٠٠ في المائة أو خليط من القطن والبوليستر أو مزيج من البوليستر والفسكوز) .

وتنبع أهمية هذا المشروع من وجوب عدم اعتماد الشركة الأردنية للغزل والنسيج اعتمادا كبيرا الى ذلك الحد على تصدير انتاجها . وفي سبيل استحداث صناعة محلية ، ينبغي اتخاذ تدابير سريعة وفعالة ؛ والدعم الحكومي لمثل هذا المشروع الحيوي هام جدا من أجل تنمية صناعة المنسوجات في الأردن .

وعلى ضوء هذه الدراسة الاستقصائية يوصى بأن تنشىء الشركة الأردنية للغزل والنسيج مصنعا للنسيج ، وأن تستخدم أيضا مرافق التجهيز والطباعة والصباغة المتوافرة في مصنع كريمتكس المحلي ، الذي لديه طاقة انتاجية في صباغة المنسوجات بكميات تبلغ ٣٫٥ مليون متر طولي بالألوان الفاتحة ، و ٤٫٥ مليون متر بالألوان القاتمة ، و ١ مليون متر بالألوان القاتمة - الفاتحة ، على أساس نوبة واحدة . كما تبلغ الطاقة الانتاجية لـ (ج) مصنع كريمتكس في الطباعة على أساس نوبة واحدة أيضا ٧ ملايين متر طولي من المنسوجات . وأما مصنع التجهيز فلديه آلة لتجهيز المنسوجات بعرض ٣٫٢ متر وطاقة انتاجية تبلغ ٥٫٥ مليون متر طولي على أساس نوبة واحدة كذلك . واذا ما تحقق مثل هذا المشروع بدعم من الحكومة ، أمكن لصناعة الملابس أن تستخدم تلك الأقمشة بدلا من أن تستورد ما يماثلها .

وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أيضا للشركة الأردنية للغزل والنسيج أن تنشىء وحدة خاصة لصباغة الألياف الخام المستوردة التي تستخدم في انتاج الغزل الملون بغية تلبية الطلب على أصناف الغزل الملون من جانب المصانع المحلية التي تنتج أقمشة الأزياء المدرسية الموحدة ، والتي يقدر استهلاكها بنحو ٤٠٠ طن سنويا ، ويقدر استهلاك أقمشة الأزياء المدرسية الموحدة للفتيات بنحو ١٣٠ طنا سنويا ، نصفها من غزل القطن الملون وغزل القطن المخلوط بالبوليستر . وعلاوة على ذلك ، هناك طلب على غزل القطن الملون وغزل القطن المخلوط بالبوليستر في صناعة الحياكة (التريكو) ، يقدر بنحو ١٥٠ طنا في السنة . ولذلك فان قيام الشركة الأردنية للغزل والنسيج بانشاء

المرفق الثالث (تابع)

وحدة صباغة من هذا النوع سيضمن توريد خيوط الغزل الملونة الى السوق المحلية ، وسيعزز ، في الوقت نفسه ، من امكانية التصدير لدى الشركة .

وفيما يتعلق بصناعة الحياكة (التريكو) ، يوصى بدعم المشاريع الخاصة بصباغة أقمشة التريكو وطباعتها وتجهيزها ، لأن هذه الأصناف تختلف عما هو متوافر في مصنع كريمتكس . أما المصانع التي تنتج أقمشة التريكو الخام ، وتقوم هي بعمليات الصباغة والطباعة ، فينبغي لها أن تتخصص في أصناف معينة يكون عليها طلب في السوق المحلية ومنها ، على سبيل المثال ، أردية الرياضة والأنواع الأخرى من الأقمشة المستخدمة في البيجامات والقمصان والثياب التي تحتاج الى أنماط مخصوصة من الألوان والطباعة .

وانتاج الملابس الداخلية التريكو محدود جدا في الأردن . وفي الوقت الحاضر تستورد كمية تقدر بنحو ٣٧٠ ٠٠٠ دستة من الملابس الداخلية ، مما يعادل ٣٠٠ طن سنويا من غزل الطقن والقطن المخلوط ، وهي كمية يمكن أن تنتجها الشركة الأردنية للغزل والنسيج .

ويدرس مصنع البطاطين الصوفية حاليا امكانية تشييد وحدة اضافية لانتاج غزل الصوف من صوف الخراف المحلية . وهذا المصنع يحتاج الى كمية تقدر بنصف طن من خيوط غزل الصوف يوميا . ولذا فان انجاز هذا المشروع سيمكن المصنع من استخدام مواد خام محلية دون غيرها وهذا سيؤدي الى تحسين نوعية المنتجات وخفض الأسعار مما يجعل البطاطين المنتجة محليا أكثر قدرة على منافسة ما يماثلها من البطاطين المستوردة. وينبغي دعم وتشجيع مثل هذا المشروع وخاصة بالنظر الى أن صناعة المنسوجات في الأردن تحتاج الى مصنع غزل لانتاج الخيوط ، وخاصة لانتاج خيوط غزل الصوف من الصوف المحلي . والاحصاءات المتوافرة لدى جامعة الأردن (قسم البيئة الحيوانية) تبين أنه يوجد مليون رأس من الغنم يمكن أن تنتج كل رأس منها ٢ كغ من الصوف ، أي ما يعادل ٢ ٠٠٠ طن من خيوط الصوف سنويا . ويمكن أن يستخدم مثل هذا الانتاج لصنع البطاطين والسجاد والبسط .

أما بالنسبة الى المشاريع قيد الدراسة ، فان المشروع الذي يخص تشييد مصنع غزل لانتاج خيوط غزل أكريليك خام غير متصلة يعتبر مجديا ومن شأنه أن يدعم انتاج الملابس الخارجية بالحياكة (التريكو) وبطاطين الأكريليك وسجاد الأكريليك . وبقدر استهلاك أقمشة الحياكة (التريكو) المنبسطة بنحو ١٨٠ طنا في صناعات الحياكة ؛ و ١٤٠ طنا في مصانع البطاطين يمكن أن تزاد الى ١٥٠ طنا ؛ و ٧٥ طنا في مصانع السجاد . ولذلك ينبغي أن تبذل الجهود في سبيل ضمان تحقيق هذا المشروع في وقت مبكر .

والقطن الخام المستخدم في انتاج القطن المجهز وخيوط الغزل القطنية وخيوط الغزل المخلوطة ، لدى الشركة الأردنية للغزل ، يستورد كليا من الجمهورية العربية السورية . وهناك مجال لزراعة القطن في الأردن بالتنسيق مع المشاريع التي شيدت شمال شرق الزرقاء حيث يجمع ٤٠ مليون متر مكعب من نفايات المجاري . وهذه المنطقة محاطة بأرض خلاء مساحتها نحو ٢٠٠ ٠٠٠ دنم وهي متاحة لزراعة القطن . كذلك يوجد

المرفق الثالث (تابع)

موقع آخر لتصريف نفايات المجاري في اربد ، حيث يجمع ٤ ملايين متر مكعب من مياه المجاري ، وهو محاط بنحو ٢٠ ٠٠٠ دنم من الأرض . ويمكن أن تستخدم هذه الأرض لزراعة القطن كما هو مبين في دراسة اضطلعت بها هيئة المياه . والتجربة التي قامت بها كلية الزراعة في جامعة الأردن ، فزرعت ٤ دنمات من الأرض بالقطن على طول طريق عالية الدولي ، أوضحت أنه يمكن انتاج ٢٥ كغ تقريبا من القطن الخام في الدنم الواحد . ومن شأن زراعة القطن محليا أن تشجع على تنمية الصناعات القطنية في الأردن مما سيساعد على انتاج أصناف مختلفة من الأقمشة القطنية اللازمة في قطاعي المنسوجات والملبوسات الفرعيين . ولذلك ينبغي النظر جديا في موضوع ادخال القطن وزراعته .

وأما صناعة السجاد الأردنية ، وبخاصة شركة السجاد الأردنية ، فتحتاج كلتاهما الى الدعم الحكومي في جهودهما من أجل بيع منتجاتهما الى التعاونيات الاستهلاكية المدنية والعسكرية . وكان الانخفاض في استخدام الطاقة الجاهزة في عام ١٩٨٤ الى ٤٤ في المائة للسجاد الصوفي الكاشاني ، و ١١ في المائة للسجاد الصوفي التبريزي ، و ١٧ في المائة للسجاد المصنوع من الأكريليك مرده الى انكماش الطلب في الأسواق المحلية والخارجية . وكانت السلعة الوحيدة التي تم بصددها الحفاظ على الطاقة الانتاجية في عام ١٩٨٤ بما نسبته ٩٢ في المائة هي سجاجيد الصلاة ، ولكن انتاجها انخفض في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ الى ٧٢ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي من الطاقة الانتاجية ، مما يبين أن شركات السجاد تحتاج الى دعم قوي في ترويج منتجاتها في الأسواق المحلية والتصديرية ، بما في ذلك تقرير حصص التصدير الى البلدان العربية الأخرى .

والمشاريع المذكورة أعلاه تعتبر حيوية من أجل تنمية صناعة الملبوسات . وكما ذكر في التقرير الأساسي ، بالاضافة الى مقدرة المصانع والمؤسسات في القطاع الفرعي للمنسوجات على انتاج عدة أصناف من الملابس مقلدة من ماركات معروفة ، ويوجد طلب عليها في السوق المحلية ، فان تلك المصانع تحتاج الى اللحاق بالتغيرات الحادثة في التكنولوجيا والتصميم والاتجاهات في البلدان المتقدمة النمو ، وينبغي أن توسع المعارف والخبرات العملية لدى الصناعيين الأردنيين وذلك بارسالهم الى الخارج لتلقي التدريب المتخصص ، من خلال منح دراسية حكومية أو غيرها من ترتيبات التمويل الملائمة .

كذلك ينبغي لعمال التشغيل والتقنيين العاملين على آلات الخياطة في قطاع الملبوسات الفرعي أن يواظبوا على مجاراة أحدث التطورات التكنولوجية بالمشاركة في البرامج أو المناسبات الملائمة ، كل في الميدان الخاص به .

وينبغي تشجيع الصناعيين المحليين أيضا على المواظبة على مجارات الأنماط والتصميمات المتغيرة في الملبوسات والأزياء وعلى تكييف منتجاتهم مع ما يستجد من الأذواق والطلب لدى المستهلكين في الأردن وفي البلدان التي يصدرون اليها .

المرفق الثالث (تابع)

جيم - الصناعات الكيميائية

ان أهمية الصناعة الكيميائية ضمن قطاع الصناعة التحويلية تسوّغ ايلاء اهتمام خاص الى الصناعات القائمة وأي صناعات جديدة على حد سواء . وقد أخذ في الاعتبار عند صياغة هذه التوصيات صغر حجم السوق المحلية والموارد المالية المحدودة ، وما تتسم به الصناعة الكيميائية من أنها كثيفة الاستخدام لرأس المال .

التوصيات العامة

١ - ينبغي أن تعمل وزارة الصناعة والتجارة على اصدار قانون (بدلا من التعليمات الحالية) لتنظيم جميع الأنشطة في قطاع الصناعة التحويلية .

٢ - دراسات الجدوى المقدمة الى وزارة الصناعة والتجارة من أجل الحصول على تراخيص ينبغي أن تدرسها دائرة الصناعة وأن تنقحها من الوجهة التقنية . وينبغي أن تشمل المسائل المراد دراستها استغلال الطاقة الانتاجية ، والتكنولوجيا المستخدمة في عملية التصنيع والأنواع المختلفة من الآلات التي ستستخدم .

٣ - وكبديل لما هو وارد أعلاه ، يمكن أن تستفيد الوزارة من الشركات والمؤسسات الاستشارية المحلية في القيام بالدراسات التقنية ، وينبغي أن تكون هذه الشركات معتمدة لدى وزارة الصناعة والتجارة .

٤ - ينبغي استصدار قانون يشجع مؤسسات الصناعة التحويلية العاملة برأس مال مدفوع قدره ٤٠ ٠٠٠ دينار أردني فأكثر على استخدام مهندسين كيميائيين يساعدون على تحسين نوعية المنتجات وعلى تخفيض تكاليف الانتاج .

٥ - البيانات المتوافرة عن الصناعات المختلفة لدى وزارة الصناعة والتجارة ينبغي استكمالها سنويا في وقت تجديد التراخيص أو عندما تطلب تراخيص استيراد ، وفي غضون ذلك ، ينبغي اجراء تقييم لوضع تلك الصناعات وذلك لعدم ترك المشاكل تتراكم .

٦ - ينبغي أن تصنف الصناعات وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (بأربعة أرقام) في وقت اصدار الترخيص . كذلك ، ينبغي أن يعهد بكل فرع من فروع القطاع الفرعي للصناعة الكيميائية الى شخص معين في وزارة الصناعة والتجارة ليتولى جميع المسائل المرتبطة بذلك الفرع أو تلك الفروع من القطاع الفرعي .

٧ - ينبغي أن تركز دائرة التوحيد القياسي على وضع تطبيق معايير قياسية موحدة لجميع القطاعات الفرعية بغية ضمان الحد الأدنى من مستلزمات الجودة في المنتجات . وهذا يستلزم تخصيص مزيد من الاعتمادات لهذه الدائرة .

المرفق الثالث (تابع)

استغلال الطاقة الانتاجية

١ - ينبغي ايجاد حل لمشكلة انخفاض مستوى استغلال الطاقة الانتاجية في فروع القطاعات الفرعية المختلفة قبل اصدار أي ترخيص جديد في فرع القطاع الفرعي المعني .

٢ - ينبغي ايجاد حل لمشاكل التسويق من خلال فرض تعريفات جمركية فيما يخص السوق المحلية ، والسعي الى عقد اتفاقات ثنائية أو الأخذ بالتخطيط على الصعيد الاقليمي فيما يخص سوق التصدير .

٣ - بغية زيادة القدرة التنافسية في السوق من خلال تحسين النوعية وتخفيض الأسعار، لا بد من توافر الموظفين التقنيين المؤهلين في الصناعات المعنية .

٤ - ينبغي أن تدرس امكانية استخدام المعدات الحالية - سواء بتعديلها أو بدونه - لتنويع المنتجات .

٥ - ينبغي أن يشجع على تكوين مجموعات عمل لكل فرع من فروع القطاعات الفرعية (كما هي الحال في مجموعة البوليسترين) ، بحيث يقسم الانتاج الكلي بين مختلف الصناع في كل مجموعة .

٦ - ينبغي النظر في مشكلة انخفاض مستوى استغلال الطاقة الانتاجية في معمل التكرير على مستوى اداري رفيع ، على أن يكون ماثلا في الأذهان أن مشروع التوسيع الثالث قد تم انجازه منذ فترة قصيرة .

الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية

تمثل هذه الصناعات العمود الفقري لقطاع الصناعة التحويلية وللصادرات في الأردن . ولسوف تزداد أهمية هذه الصناعات مع تحقق أي قدر من التنمية في المستقبل . وتبعا لذلك ، ينبغي أن تولى اهتماما خاصا . وترد أدناه توصيات بشأن المشاريع القائمة والمقترحة في المستقبل .

١ - انشاء مراكز بحوث مع تزويدها بما يلزمها من الموظفين والأموال المعتمدة والمختبرات .

٢ - التعاون مع المؤسسات الجامعية في مشاريع التنمية وفي ايجاد حل لأي صعوبات تبرز في الانتاج .

٣ - التشديد على مسألة نوعية المنتجات والعمل على تنفيذها تيسيرا للتسويق الدولي.

٤ - تنويع سوق التصدير التي تعتمد اعتمادا كبيرا على آسيا والاتفاقات الطويلة الأجل مع البلدان المختلفة . وهذا يتطلب اجراء دراسات تسويق علمية .

٥ - التغلب على الصعوبات الحالية قبل البدء في أي مشاريع جديدة . وهذا سيتيح للأقسام التقنية اكتساب مزيد من الخبرة التي يمكن أن تستخدم في تخطيط المشاريع الجديدة ، وثانيا لن يؤدي هذا الى اضافة المشاكل القديمة الى الصعوبات التي تكون في العادة مرتبطة بالمشاريع الجديدة .

المرفق الثالث (تابع)

٦ - مناقشة المشاريع الجديدة على صعيد اقليمي تجنبا لازدواج المشاريع في البلدان العربية المجاورة .

٧ - رفع نوعية الصخر الفسفاتي المستخرج ، بطريقة رخيصة ، من أجل التمكن من المنافسة في السوق الدولية على أساس من السعر والجودة .

٨ - دراسة امكانية استخلاص اليورانيوم من ركاز الفسفات أو من الجص الفسفاتي وهو منتج ثانوي من منتجات وحدة حامض الفسفوريك في صناعة الأسمدة .

٩ - الدراسة الجدية لامكانية استخدام حمض الهيدروكلوريك ، الذي يمكن انتاجه من أجاج البحر الميت ، بدلا من الحمض الكبريتي في استحماض الفسفات .

١٠ - استخلاص الكبريت في معامل التكرير من النفط الخام أو من الغازات ، وهذا من شأنه أن يقلل كمية الكبريت المستوردة من أجل مجمّع الأسمدة في العقبة .

١١ - انتاج الأسمدة المخلوطة كمشروع مشترك مع البلدان العربية المجاورة التي لديها أسمدة أزوتية في حين يوفر لها الأردن الأسمدة الفسفورية والبوتاسية .

١٢ - التخطيط لانتاج كربونات الصودا من أجاج البحر الميت . كما ينبغي تقصي امكانية استخدام ثاني أكسيد الكربون الناتج من كلسنة الفسفات في انتاج كربونات الصودا .

١٣ - التخطيط لانتاج سلفات البوتاس من أجاج البحر الميت . كما ينبغي تقصي امكانية استخدام الجص الفسفاتي المنتج في العقبة كمصدر للكبريت .

١٤ - دراسة استخلاص أملاح المنغنيز على شكل أكسيد المنغنير من أجاج البحر الميت .

١٥ - التخطيط لانتاج الصودا الكاوية وغاز الكلور اذا ما كان البروميين سينتج من أجاج البحر الميت . وتبعا للاتجاه السائد نحو تخفيض استخدام بروميد الإثيلين كعامل مضاد للخبط ، ينبغي أن يدرس بعناية مشروع انتاج البروميين لأنه لا يبدو أنه سيكون مشروعا ناجحا في هذه المرحلة .

١٦ - تقصي امكان انتاج الليثيوم من أجاج البحر الميت ضمن مفهوم التطوير التكنولوجي فيما يخص هذا الميدان ، والنظر في مسألة التسويق أسوة بما حدث بالنسبة للمشاريع الأخرى .

١٧ - دراسة امكانية استخلاص النحاس من الركازات الأردنية .

الطاقة

بما أن المشاريع القائمة والمقترحة تحتاج الى الطاقة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط المستورد ، ينبغي اتخاذ التدابير للحد من واردات النفط . ويمكن تحقيق هذا الغرض باتباع ما يلي :

المرفق الثالث (تابع)

١ - تقصي امكانية استخدام مصادر طاقة بديلة . وخصوصا الطفال النفطي ، على أن يكون ماثلا في الأذهان أثره الاقتصادي - الاجتماعي الايجابي في خطط الأردن للاقتصاد في الانفاق ، على الرغم من تكلفة معالجته بالمقارنة بالنفط الخام .

٢ - تنفيذ تدابير حفظ الطاقة في جميع الصناعات القائمة .

٣ - التقليل من منح التراخيص للصناعات الكثيفة استخدام للطاقة ، واستخدام تكنولوجيات بديلة اذا ما توافرت .

٤ - تشجيع وترويج استخدام منظومات الطاقة الشمسية من أجل الصناعة والمنازل ، ان تسنى تطبيقها .

٥ - ترويج استخدام الغاز الأحيائي كمصدر طاقة وخصوصا لدى المزارعين ومربي الحيوانات الداجنة . كما ينبغي تقصي امكانية انتاج الغاز الأحيائي من نفايات المجاري والقمامة البلدية .

البتروكيميائيات

تحظى الصناعة البتروكيميائية بقدر محدود من الاهتمام لأن الأردن ليس بلدا منتجا للنفط . وفي الوقت الحالي ، لا يوجد سوى بضع شركات تنتج المواد الوسيطة التي تستورد موادها الأساسية . وبغية زيادة حصة هذه الصناعة في قطاع الصناعات الكيميائية ، يوصى بما يلي :

١ - دراسة امكانية اقامة مشاريع مشتركة مع البلدان العربية المنتجة للنفط ، من خلالها تقدم تلك البلدان المواد الخام والأموال اللازمة ويقدم الأردن الخبرة التقنية والدراية في التسويق .

٢ - واذا ما نفذت التوصية الواردة أعلاه فمن الممكن أن يقع الاختيار على السلع التي لا تنتج في تلك البلدان العربية والتي لديها سوق تصدير ممكنة .

٣ - وترد أدناه قائمة أولية بالسلع التي يستنسب انتاجها بموجب هذه الخطة . وتحتاج هذه القائمة الى مزيد من الدراسة لتحديد مدى صلاحية المنتجات الموصى بها وجدواها الاقتصادية :

(أ) حمض الخليك من الكحول الاثيلي الذي ينتج في المملكة العربية السعودية ؛

(ب) أكسيد البروبيلين وغليكول البروبيلين ؛

(ج) الهكسين الحلقي ، وتليه مادة الكابرولكتام من أجل انتاج النايلون ؛

(د) تيريفثالات ثنائي المثيل الذي يحتاج الى باراكسيلين وميثانول لانتاجه (وكلاهما ينتج في المملكة العربية السعودية) ؛

(هـ) البوليستر الذي يحتاج الى مادة تيريفثالات ثنائي المثيل المقترحة في (د) أعلاه والى غليكول الاثيلين المنتج في المملكة العربية السعودية ؛

المرفق الثالث (تابع)

(و) مركبات بي في سي (بوليفينيل كلورايد) الأحادية الجزيئات .

٤ - ويستنتج من التوصية ٣ أعلاه أن المملكة العربية السعودية ستكون واحدا من البلدان التي يمكن بدء الاتصال بها فيما يتعلق باقامة مشروع مشترك .

صناعات أخرى

١ - في القطاع الفرعي الخاص بالمنتجات اللدائنية يمكن اصدار تراخيص جديدة لانتاج ما يلي :

(أ) السلع المنزلية التي تستورد حاليا ؛ (أ)

(ب) اطارات النظارات ؛ (أ)

(ج) اعادة استخدام مواد النفايات اللدائنية ؛

(د) انتاج القوالب من أجل صناعة اللدائن (البلاستيك) .

٢ - ينبغي اصدار تراخيص جديدة في القطاع الفرعي الخاص بالأدوية والعقاقير للتشجيع على صنع منتجات جديدة بقصد تنشيط تصدير المنتجات الحالية والجديدة وعدم فقدان الأسواق في البلدان العربية المجاورة التي بدأت فعلا تشغيل خطوط انتاج مشابهة لما في الأردن .

٣ - يمكن اصدار تراخيص جديدة لانتاج الصابون العادى مع التأكيد على جودة المنتجات .

٤ - ينبغي ايجاد حل لمشكلة انخفاض مستوى استخدام الطاقة الانتاجية ومشكلة التسويق قبل أي توسع في الصناعات القائمة تسمح به وزارة الصناعة والتجارة .

العمالة

١ - يمكن أن يتم بسهولة احلال الأردنيين محل غير الأردنيين فيما يتعلق بالمؤهلات ؛ بيد أنه ينبغي أن تخضع مسألة الأجور والمرتبات للدراسة والتحليل .

٢ - أي دراسة استقصائية تجري في المستقبل ينبغي أن تحتوي على المعلومات التالية :

(أ) عدد المهندسين ، وتخصصهم ، ومؤهلاتهم الأكاديمية ؛

(ب) عدد خريجي الجامعات ، وتخصصهم ، ومؤهلاتهم الأكاديمية ؛

(ج) عدد المهندسين وغيرهم من خريجي الجامعات العاملين في الأنشطة البحثية ؛

(د) عدد خريجي المعاهد المتعددة الفنون التقنية ، وتخصصهم .

(أ) أوضحت وزارة الصناعة والتجارة أنه تم مؤخرا اصدار تراخيص جديدة لانتاج هذه السلع .

المرفق الثالث (تابع)

دال ـ صناعات مواد البناء

نظرا لأن الأردن بلد صغير ، فان سوقه المحلية محدودة وقوة العمل فيه كبيرة الى حد ما ؛ ولهذا فهو يواجه صعوبات مشابهة لما في البلدان النامية الصغيرة الأخرى . والتوصيات التالية تهدف الى تحسين حالة صناعة مواد البناء في الأردن .

١ ـ خلافا لصناعتي الاسمنت والزجاج اللتين تحتاجان الى مؤسسات كبيرة ، تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة مناسبة للقطاعات الفرعية الأخرى في صناعات مواد البناء. ذلك أن المصانع الكبيرة لصنع الطوب والبلاط والجير لم تنجح وتكبدت أشد الأضرار عقب التدهور الذي أصاب سوق التصدير .

٢ ـ معظم السلع في صناعة مواد البناء لا تتطلب تكنولوجيات رفيعة . ولذا فان زيادة فعالية وكفاءة العاملين من خلال التدريب ، واستخدام تكنولوجيات جديدة منتقاة سوف يحسّنان نوعية السلع المنتجة ، مما يمكّن المؤسسات من منافسة المنتجات المشابهة في الأسواق المحلية والأجنبية . وهذا يمكن تحقيقه باتباع ما يلي :

(أ) تدريب العاملين على الجوانب التقنية والتسويق ومراجعة الحسابات والشؤون الادارية ، وكذلك على المواظبة على أن تلاحق معلوماتهم عن الصناعة المحلية أحدث التطورات ؛

(ب) التشجيع على الأبحاث والدراسات وعلى انشاء المختبرات وتخصيص ميزانية كافية لهذه الأنشطة .

٣ ـ وينبغي للحكومة أن تشجع على تأسيس صناعات لمواد البناء في مناطق مختلفة من البلد ، وأن توفر لها المرافق والخدمات اللازمة . كما ينبغي جعل موقع صناعات كالخزفيات والأواني الفخارية ، في مناطق المنشآت الصناعية القائمة أو في المواقع المخطط اقامتها في مناطق مختلفة من الأردن .

٤ ـ وينبغي للحكومة أن تعمد الى تبيان وتزكية المشاريع في مجال صناعة مواد البناء للمستثمرين من القطاع الخاص .

٥ ـ وينبغي الترويج دعائيا عن طريق وسائط الاعلام الجماهيرية لاستخدام منتجات صناعة مواد البناء الأردنية . كما ينبغي تخفيض تكلفة الاعلان عن المنتجات المحلية وذلك بمنح المصنّعين معدلات أسعار تفضيلية .

٦ ـ وينبغي تحسين طرائق جمع وتسجيل وتوفير المعلومات الاحصائية اللازمة لدراسة أي صناعة محلية ، سواء أكانت قائمة أم قيد النظر ، وذلك لضمان سلامة النتائج وتجنب الفروق بين تكاليف الاستثمار الفعلية والمخططة .

٧ ـ البيانات الاحصائية عن قطاع مواد البناء نادرة وغير دقيقة وقديمة ولا يعول عليها . وبما أن أي مخطط أو صانع قرار مضطر الى الاعتماد على الحقائق والأرقام ، فينبغي المبادرة فورا الى الاضطلاع باستقصاء احصائي لهذه الصناعة ، كما ينبغي

المرفق الثالث (تابع)

استيفاؤه كل عام . ذلك أن المعلومات عن الصناعة امكانية هامة كثيرا ما لا تتوافر لدى العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما أن الافتقار الى بيانات عن المنتجات، وتخطيط الانتاج ، والمعدات والآلات ، والمواد الخام ، وضبط الجودة ، والتوحيد القياسي، والاحتياجات من الأيدي العاملة والمهارات ، يعتبر في أحيان كثيرة السبب الذي يجعل مثل هذه المؤسسات عديمة الفعالية وغير ذات قدرة تنافسية . ولذلك فان الخدمة التي تؤديها أي شبكة وطنية للمعلومات الصناعية من شأنها أن تقدم مساعدة كبيرة الى تلك المؤسسات .

٨ - وتحتاج شبكة المعلومات الى تعزيز بغية ضمان رصد تطور الصناعة وأدائها ؛ وينبغي وضع منهجيات للدراسات والبرامج ذات الوجهة العملية فيما يتعلق بالقطاعات التي لها الأولوية ؛ كما ينبغي انشاء آلية لتنسيق أنشطة الوزارات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي والأعمال التجارية والعمليات المصرفية ، والمؤسسات المساندة ذات الصلة وذلك من أجل تنمية صناعات مواد البناء والنهوض بها .

٩ - معظم مواد البناء الأردنية يصّدر الى البلدان العربية . ولذلك ينبغي للأردن أن يحافظ على تشجيع التعاون الصناعي على الصعيد العربي ، وأن يوسع نطاق سوق التصدير في البلدان العربية أمام المنتجات الأردنية من الخزف والزجاج والبلاط والأسمنت الأبيض والبورتلندي .

١٠ - وينبغي تعزيز قدرات الخبراء الفنيين المحليين في مجال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقييم المشاريع ، والتسويق . كما ينبغي اعداد دراسات تمهيدية ودراسات جدوى جيدة المستوى . وكذلك ينبغي منح المؤسسات المعنية بترويج المشاريع الصناعية قدرا أكبر من الاستقلال ، وينبغي لها أن توثق علاقاتها بالمنظمات المهنية .

١١ - ينبغي بذل الجهود من أجل التقليل من تكلفة المدخلات والخدمات المحلية .

١٢ - ينبغي تنظيم استيراد البضائع المشابهة للمنتجات المحلية .

١٣ - ينبغي التشجيع قدر الامكان على انشاء صناعات للمنتجات البديلة عن الواردات .

١٤ - ينبغي جعل الأولوية للصناعات التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية .

١٥ - ينبغي منح حوافز للمصدرين .

١٦ - ينبغي اقامة تنسيق أفضل فيما بين الصناعات في أمور التسويق والتدريب والبحث والصيانة .

١٧ - ينبغي بذل الجهود من أجل تخفيض تكلفة شحن الصادرات الأردنية ونقلها .

١٨ - ينبغي تحسين التنسيق بين الحكومة وغرف الصناعة والتجارة التي مركزها في عمان ، نظرا لأن هذه الغرف على اطلاع جيد بجميع المسائل المتعلقة بتجارة المنتجات الصناعية وأسواقها .

المرفق الثالث (تابع)

١٩ - ينبغي للحكومة أن تعيد النظر في القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالصناعة بهدف الغاء ما عسى أن يكون هناك من قوانين ضارة ، وأن تسن قوانين تعود بالنفع على الصناعة .

٢٠ - بما أن العديد من منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم القدرة على استيعاب المعلومات التقنية المقدمة ، فان الخدمات التي تؤديها أي شبكة وطنية للمعلومات التكنولوجية من شأنها أن تساعد هذه المؤسسات على انتقاء التكنولوجيا والمعدات الصحيحة .

٢١ - يلزم تحسين ضبط جودة المنتجات من أجل حماية المستهلكين وضمان قدرة هذه المنتجات على منافسة المنتجات الأجنبية . كما ينبغي أن تفي الصناعات المحلية بمعايير السوق بالنسبة الى التعبئة والتغليف .

٢٢ - ينبغي انشاء وكالات للتسويق متخصصة في تصدير منتجات صناعة مواد البناء .

٢٣ - ينبغي أن تبين بوضوح حدود وأساليب تدخل الدولة في هذا القطاع الصناعي ، بصفة عامة ، على أن يكون ماثلا في الذهن وجود قطاع عام ، وخصوصا فيما يتعلق بالمجالات الهامة استراتيجيا التي لا يمكن أن تجتذب القطاع الخاص .

مشاريع للدراسة

معظم حاجات السوق المحلية الى مواد البناء تلبى حاليا من الكمية والنوعية معا .

ولكن في صناعة البلاط القيشاني والأواني الخزفية ، يلزم ادخال بعض التحسين على نوعية المنتجات ، وكذلك تنويع هذه المنتجات . وينطبق هذا أيضا على صناعة الزجاج ، وهي جديدة في البلد وبعيدة عن كونها مستكفية بذاتها .

وفي صناعة الاسمنت (البورتلندي والأبيض) تكاد تكون الطاقة الجاهزة ضعف حاجة الأردن .

فينبغي عدم زيادة انتاج البلاط الاسمنتي والطوب الاسمنتي ، والأعمدة والمواسير الخرسانية ، والخرسانة الجاهزة الخلط ، حتى ان استعاد الطلب على البلاط الاسمنتي في أسواق التصدير المستوى الذي كان عليه في السنوات السابقة .

الفلسبار هو السلعة الأساسية الأكثر وعدا بالنجاح والرواج من بين السلع المراد تطويرها . وهو متوافر في الأردن وتوجد له سوق محلية وسوق تصديرية أيضا .

والفلسبار يستخدم في انتاج المصنوعات الخزفية والزجاجية . وفي الوقت الحاضر يستورد الأردن هذه المادة الخام من أجل الصناعات القائمة فيه . والفلسبار مطلوب أيضا في البلدان العربية الأخرى . وهو يشكل ما نسبته ٣٠ - ٥٠ في المائة من مجموع قيمة المواد الخام المستخدمة في الصناعات الخزفية والزجاجية في البلدان العربية .

المرفق الثالث (تابع)

وقد أثبتت التنقيبات الأخيرة أن الفلسبار موجود بكميات كبيرة على سطح الأرض في الجبال الواقعة في الجهة الشمالية والشمالية الشرقية من العقبة . وهناك دراسة جدوى توصي بانشاء مصنع لانتاج الفلسبار في الأردن بطاقة جاهزة تبلغ ١٠ ٠٠٠ طن في السنة . وهذه التوصية تستند الى أن سعر الفلسبار المستورد قدره ١٩٠ دولارا أمريكيا، تسليم الموانىء العربية في المنطقة .

- - - - -